

[illegible][illegible]

کمال پاشا زاده
اصول دین
مطالع دین
زادگان
صالحان

Handwritten Persian text:

در این کتاب
که از آنجا که
باید دانست
چرا و چگونه
و در هر یک

يا حكم العدل عاد الحق متفصلا
قطب الهدى سليل السادة الفضا
ما زلت له كبريتا كبريتا
وانما رفضت من عدلكم فرضا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 في هذا اليوم المبارك
 قد حضر في هذا المجلس
 من العلماء والفقهاء
 والطلاب والمعلمين
 والجمهور الكرام
 في هذا اليوم المبارك
 قد حضر في هذا المجلس
 من العلماء والفقهاء
 والطلاب والمعلمين
 والجمهور الكرام



الحمد لله الذي جعل اصول شرعه منارة اتي منها
وافاض على من اجت رانوار كشف الاسرار والصلوة
والتسليم على سيدنا محمد المختار وعلى آله وصحبه
الكرام الابرار اما بعد فيقول الفقير الى الله الغني عبد
الرحمن بن ابي بكر بن العيني غفر الله ذنوبه وترجيوبه
لما رأيت المختصر المسمى بالبنار في اصول الفقه للامام العلامة
حافظ الله والدين ابي البركات النسفي سقى الله ثراه
وحسن في الجنة ماواه كتابا لم ير مثله في الاصول
وما كتب عليه من الشروح غاية السؤل اروت
ان المختصر عليه شرحا كالطريق المختصار
مقتصر على ايسر شيء يمكن عليه الاقتصار ليغني
حمله في الاسفار عن كثرة الاسفار ويعين باختصار
الفاظه على سرعة الاستحضار فشرعت فيه وبالله

باجازة

استعين نعم المولى ونعم المحيى • الحمد لله الذي
مد لنا اي دنا وقيل خلق الهداية فينا الى الصراط
المستقيم • الشريعة النبوية والصلوة من الله
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
على من اختص بالخلق هو ملك تصد ربها عن النفس
بسهولة من غير حيق رؤية العظيم • وصفه اقتفاء
لقوله تعالى وانك على خلق عظيم • وشارة الى ان المختصر
موجه على تسهيل الامور ولذا لم يذكر اسمه وعلى آله من جهة
النسب اولاد على وجعه وعقبه والعكس ومن جهة
الدين كل مؤمن تقى الذين قاموا بنصرة الدين القويم
هو وضع الهيئتي لذوي العقول باختصارهم نحو
الى اجابة بالذات **مسلم** كلمة تذكر في ابتداء
الكلام بتبنيها على ان ما بعده مما يجب للاصغار اليه
ان اصول الشريعة اصل ما يبنى عليه غيره
والشرع الاظهار اما بمعنى الفاعل او المفعول او اسم
لهذا الدين وعبر به دون الفقه ليعم الكلام وفيه
فالاولى بمعنى المشروع ليراد في الفقه وهو علم

تعالى



بأحوال الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعية
 على وجه كل ثلث التثنية بدل الأشياء الكتاب
 قدم لأصالة من كل وجه والسنة عقب بها الكتاب
 يتوقف حجتها عليه واجماع الامة اخوة يتوقف
 بحجته عليها والاسل الرابع القياس المستنبط
 منها افراد بالذكر لا تحف اصول للكلام والفقه وسو
 للغة او لاسارة الى الخطاط عنها لانه فرع بالنسبة
 اليها وبيان الانحصار ان ما هو حجة في حقنا ان كان من
 الله فالكتاب والا فذلك الغير اما الرسول فالسنة والا
 فان اتفقت الآراء فالاجماع والا فالقياس
 اما الكتاب اللام للعهد الذكرى ومواسم للمكتوب
 غلب على كتاب الله كما قال القرآن هو مصدر
 كالغفران اريد به المعروف في تناول المنزل وغيره المنزل
 خرج غيره على النبي عليه السلام خرج المنزل على سائر
 الانبياء المكتوب في المصاحف خرج ما سجدت
 تلاوته وبقيت احكام المنقول عنه نقلا متواترا
 خرج المنقول بالاحاد كقراءة أبي فعدة من ايام

اخواتها وان مكتوب في مصحف بلا شبهة
 خرج ما اختص مثل مصحف ابن مسعود وما نقل
 بطريق الشهرة فان المشهور احادي الاسل متواتر
 حتى قيل انه احد قسمي المنواتر وسواي القرآن اسلم للنظم
 والمعنى جميعا عند الجمهور غير ان النظم لم يجعل لازما في
 جواز الصلوة خاصة اما مطلقا او عند العجز والمرا
 بالنظم العبارات التي تشمل عليها المصاحف والمعنى
 ما يدل عليه العبارات وانما تعرف احكام الشرع
 اى لا تعرف احكام الشارع الثابتة بالقران واحكام
 شريعة محمد عليه السلام الثابتة به الا بمعرفة اقسامها
 اى اقسام النظم والمعنى وذلك اى المذكور ومواقفها
 اربعة وكل قسم منهما اربعة ايضا لان المفهوم عن
 اما راجع الى النظم فقط او الى غيره والاول هو الثاني اما
 راجع الى تصرف الكلام او التامع والاول اما تصرف
 بيان اى القاء معنى الى السامع او غير ذلك والاول
 موالتى والثاني موالتى وما يرجع الى السامع موالتى
 الاول في وجوه النظم وجه الشئ طريقه وقدم النظم

لان التصرف في اللفظ مقدم على التصرف في المعنى
 طبعاً فقدم وضعاً صيغة وثقة قيل لكل لفظ معنى
 لغوي وسوما يفهم بمادة تركيبية ومعنى صبغي وسوما يفهم
 في هيئته اي حركاته وسكناته كما يفهم من حروف
 ضرب نفس الضرب ومن هيئته وقوع الفعل في الزمان
 وقيل لا يظهر المرادف وفيه نظر وسي اربعة اخص
 والعام والمشارك والمأول لان اللفظ ان وضع
 لمعنى واحد فخاص والاكثر فان شمل الكل فعام والا
 فمشترك ان لم يترجح واحد بالبراي وان ترجح فمأول و
 الثاني في وجوه البيان بذلك النظم اي كيف يظهر المعنى
 بالنظم جلياً او خفياً وجلي مسبوق او لا محتمل
 والمجاز او لا محتمل للنسخ او لا وخفي على سدا وسي اربعة
 ايضا النظام والنص والمفسر والمحكم لان معناه اما ظاهر
 او لا فان ظهر فاما ان يحتمل التأويل او لا يحتمل فان
 فان كان الظهور مجرد الصيغة فالنظام والا فالنص
 وان لم يحتمل فان قيل النسخ فالمفسر والا فالمحكم
 ولهذه الاربعة اربعة تقابلها وسي الخفي والمشكل

في معنى الصيغة

في معنى

والمجمل والمثابه لانه ان خفي معناه فمخاؤه اما لغير
 الصيغة او نفسها والاول الخفي والسا ان امكن ادراكه
 بالتأويل فالمشكل والا فان كان البيان مرجوا فالمجمل
 والا فالمثابه والثالث في وجوه استعمال ذلك
 النظم وسي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح والكناية
 لانه ان استعمل فيها وضع له حقيقة والا فمجاز وكل منهما
 ان كان نظام المراد بحسب الاستعمال فصريح والا
 فكناية والرابع في موفه وجوه الوقوف على المراد
 والمعاني وسي اربعة ايضا الاستدلال بعبار النقص
 وبإشارة وبدلالة وباقتضائه لان المستدل
 اما باللفظ او بالمعنى فالاول ان كان مسبوقاً
 والا فالإشارة والسا ان كان مفهوماً فالدلالة
 والا فان كان مفهوماً شرعاً فالافتضاء والافا
 الفاسدة وسيجي والاولى في الكل الاستقراء وبعد
 معرفة من الاقسام الاربعة المنقسم الى عشرين
 قسم خمس شمل الكل وسواربعة ايضا موفه
 مواضعها اي مواضع اشتقاقها كالخاص ما خود

بالتأويل

في معنى بيان الصريح والكناية

تأخذ

من اختص بكذا وترتيبها فيعرف الراجح والمرجوح
فيقدم الراجح على المرجوح عند التعارض ومعانيها
فيعرف المفهوم من العبارة لغويا كان او شرعيا و
احكامها اي يكون الحكم قطعيًا او ظنيًا او واجب
التوقف فيه فبلغت الثمانين **واما الخاص**
فكل لفظ موكا لجنس وضع لمعنى خرج المهملات
وماد لالة بالطبع معلوم خرج المشترك على الانواع
خرج العام ومو اي الخاص اما ان يكون خصوص جنس
ان كان مشتقًا على كثيرين متفاوتين في احكام الشرع
او خصوص النوع ان كان اللفظ مشتقًا على كثيرين
متفقين في الحكم او خصوص العين ان كان له معنى
واحد حقيقة كان مثال الجنس الخاص فانه شتمل
على الرجل والمرأة والحكم بينهما متفاوت ورجل
لنوع الخاص وزيد للعين الخاص ومذا فقهي لا
منطقي وحكم اي الاثر الثابت به ان يتناول المخصوص
قطعا اي على وجه انقطع ارادة الغير عنه ولا يحتمل
البيان اي بيان التفسير ومذاهب الاولين

لكن الاول لبيان المذهب ولنفي قول البعض لكونه
بيدنا فيؤدي الى تحصيل الحاصل واذا لم يحتمل البيان
فلا يجوز اطلاق التعديل وسواء الطائفتين في الركوع
والسجود والاستواء في القوة واجله بين السجدين
الثابت بخبر الواحد وموقظه عليه السلام للاعراني
ثم فصل فانك لم تصل بامر الركوع والسجود وسواء
قطعه كما اركعوا واسجدوا على سبيل الفرض كما قال
ابو يوسف والثاني لانه خاص معلوم معناه
وسواء الميكان عن الاستواء ووضع الجبهة على الارض
لكن يلحق به واجبا ليلكون عملا بالدين وبطل شرط
الولاء وسواء يتتابع في افعال الوضوء بحيث لا
عضو قبل تمام مع اعتدال الهواء كما قال مالك
النبي عليه السلام والترتيب وسواء يراعى النسق
المذكور في الآية كما قال الثاني لقوله عليه السلام لا
يقبل الله صلوة امرئ حتى تضع الطهور مواضعه
فيغسل وجهه ثم يديه كل يده ثم للترتيب والسمية
كما قال مالك واصحاب الظواهر لقوله عليه السلام لا وضوء

لمن لم يسم الله والنية وسوان يقصد استباحة
 الصلوة كما قال الشافعي لقوله عليه السلام انما الاعمال
 بالنيات في آية الوضوء ونسي فاغسلوا وجوهكم الآية
 لان فاغسلوا واسمحو اخصان معناهما معلوم
 وسوال الاسالة والاصابة فاشترط هذه الاشياء يكون
 زيادة على النص ونسخا وشرط الطهارة في آية الطواف
 ونسي وليطوفوا بالبيت العتيق كما قال الشافعي لقوله
 الا لا يطوفن بهذا البيت محدث ولا عريان لانه خاص
 معلوم معناه سواد الدوران والتأويل اي بطل تأويل
 الشافعي القوي بالاطهار في آية التبرص ومضى المطلقات
 يترتب بغيره ثلثة قرو لان الثلثة اهم خاص
 لعدد معلوم وحمله على الاطهار يوجب انتفاء العدد
 عن الثلث فيما اذا اطلقها في الطهارة فانه يحجب من العدة
 فتكون العدة قرنين وبعض الثالث بخلاف حمله
 على الحيض ولا تحب تلك الحيض بالاتفاق فتكون
 موافقا للكتاب ومحلية الزوج في جواب سوال سندر
 تقريره انتم قلتم انما لا يحتمل البيان فلا يزداد عليه

وانتم زدت عليه في مسئلة التحليل والهدم بيانه ان
 الله تعالى قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره والمراد من الطلاق الثلث بالاجماع وكلمة حتى
 خاص معناه الغاية ونسي منهية فقط فاذا انتهى المغيث
 ثبت الحكم فيما بعده بالسبب بقى فنهضا يكون اصابة
 الثلث منهية للحرمة الغليظة ثم ثبت الحول بالسبب بقى وسو
 كونها من بنات آدم عليه السلام فجعل الله منبها حلا
 جديد انسخ وابطال واذا كان غاية فوجوده وعدمه قبل
 الثلث بمنزلة واحدة كما هو قول محمد والشافعي والجواب
 ان محلية الكتاب انما ثبت بحديث العيلة وموقوله
 عليه السلام لا امرأة رفاعه وقد طلقها ثلثا ثم نكحت
 بعبد الرحمن بن الزبير ثم جاءت تهمة بالبعثه وقتل
 ما وجدته الاكهدية ثوبى قال عليه السلام اتريدين ان
 تعودى الى رفاعه قالت نعم فقال عوم لاصحى تدوين
 من عيلة ويذوق من عيلة غير عدم العود
 يذوق العيلة فاذا وجد وجد العود رد الى المحل
 الاولى وفيها كان احل ثانيا مطلقا ولم يبق فيكون

اضافة

عبد الله

الثاني مثبت للحل الذي هو عدم فقود ^{بشد} تطبيقات
 لا بقوله ^{لما} حتى تنكح زوجا غيره ^{ليدزم} ما ذكره النص
 ساكت عن كون التام مثبتا للحل ام لا فابطال وصف
 التحليل عن الحديث بما هو ساكت لا يجوز وبطلان ^{العصمة}
 عن المسروق جواب سؤال مقدر ايضا ^و موافق ^{الشامى}
 قال الواجب بالنص القطع ^و هو خاص بمناه ^{الابانة}
 فمن جعله مبطلا لعصمة المال التي كانت ثابتة قبله بالراى
 ونجبر الواحد فقد وقع فيما ابى ^و اجواب ^{لما} بطلت
 العصمة بقوله ^{لما} جاز ^و ذكر مطلقا ^و المطلق منه ما يلزم
 حقه ^{لما} وما يلزم حقه على ^{لما} الخلو ^{لما} ما يلزم ^{لما} تنك
 حرة ^{لما} على ^{لما} الخلو ^{لما} ليكون ^{لما} اجزاء ^{لما} وفاقا ^{لما} اذا ^{لما}
 لنف ^{لما} لا يبقى للعبد ضرورة ^{لما} فلا يجتمع القطع ^{لما} والضمان
 كما هو ظاهر المذهب لا بقوله ^{لما} فاقطعوا ^{لما} ليدزم ^{لما} ما ذكره
 ولذلك اى ^{لما} لكون ^{لما} اخاص ^{لما} قطعيا ^{لما} في معناه ^{لما} صح ^{لما} ايصال
 الطلاق بعد الخلع وقال الشافعى لا يصح ^{لما} وجوب
 مهر المثل بنفس العقد لا الى وجود الوطى كما قال الشافعى
 في المفوضه ^{لما} منى ^{لما} التي ^{لما} زوجت ^{لما} بغير ^{لما} سميت ^{لما} مهر ^{لما} وكان

الاجابة

المهر مقدر اشترعا غير مضاف الى العبد وقال
 الشافعى هو مفوض الى راي الزوج كما في البيع ^{حارة}
 عملا بقوله ^{لما} فان ^{لما} طلقها ^{لما} فلا ^{لما} تحل ^{لما} له ^{لما} فان ^{لما} الفاء
 وضعت لمعنى خاص ^{لما} هو ^{لما} الوصل ^{لما} والتعقيب
 وقد دخلت على الطلاق فيتصل بالملوك ^{لما} السابق
 القريب ^{لما} وذلك ^{لما} هو ^{لما} الا ^{لما} فراء ^{لما} فاجب ^{لما} بعد ^{لما} الخلع
 وبقوله ^{لما} ان ^{لما} يتنقوا ^{لما} باموالكم ^{لما} فلا ^{لما} يتنقوا ^{لما} خاص
 وضع ^{لما} للطلب ^{لما} والطلب ^{لما} يصح ^{لما} بالعقد ^{لما} الصحيح ^{لما} والباء
 للملاصاق فيقتضى ان يكون المال ملصقا بالعقد
 فلا تراخى عند الوطى وبقوله ^{لما} قد علمنا
 ما فرضنا عليهم ^{لما} فالفرض ^{لما} خاص ^{لما} بمناه ^{لما} التقدير ^{لما} ولذا
 الكناية ^{لما} في فرضنا ^{لما} خاص ^{لما} يراد به ^{لما} ذات ^{لما} المتكلم ^{لما} فدل ^{لما} انه
 مقدر ^{لما} وان ^{لما} مقدره ^{لما} الشارع ^{لما} واصطلاح ^{لما} الزوجه
 على مقدار يظهر ما كان مقدر معلوما عنده ^{لما} ومنه
 اى ^{لما} ومن ^{لما} اخاص ^{لما} الامر ^{لما} لانه ^{لما} وضع ^{لما} لمعلوم ^{لما} على ^{لما} الا ^{لما} ان
 وهو ^{لما} طلب ^{لما} الشئ ^{لما} وهو ^{لما} قول ^{لما} القائل ^{لما} على ^{لما} سبيل ^{لما} لا ^{لما}
 افضل ^{لما} خرج ^{لما} بقوله ^{لما} قول ^{لما} القائل ^{لما} الفعل ^{لما} والاشارة

بغيره

وبالاستعداد الدعاء والالتماس وبافعل قوله كن و
 اوجبت عليك ان تفعل كذا و تختص مراده اي المراد
 من الامر وسوا الوجوب بصيغة و افعل لازمة
 اي مختصة بذلك المراد فلا يستفاد الوجوب الا منها
 فغيبه رد على من زعم انه مشترك بين الوجوب و
 النذب والاباحة حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا لبعض
 اصحاب الشافعي فانهم ذهبوا الى ان فعله عليه السلام
 الذي ليس سهوا ولا طبع ولا مخصوص به موجب
 للمنع عن الوصال وخلع النعال هذا استدلال على
 كون الفعل غير موجب وسواء روي انه عليه السلام
 وصل واصل اصحابه فقال عم منكرا عليهم اني
 لست كما حركم ابنت عند ربي بطعني وبغيتني وانه
 خلع نعليه وخلع الناس نعالهم فقال عليه السلام
 بعد ما فرغ ما لكم خلعت نعالكم فقالوا ارايناك القيت
 نعليك فقال عم ان جبرئيل اخبرني ان في احد مما
 قد راغبي النكاره عم دليل على ان افعاله ليست
 بوجبه والالزم التناقض والوجوب استنفيد

بقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي لا بالفعل
 سدا جواب عن استدلالهم بما روي انه عم شغل عن اربع
 صلوات يوم الخندق فقضاهما مرتبة وقال صلوا
 كما رايتوني اصلي فثبت ان فعله موجب وتقرر الجواب
 ان الايجاب استنفيد بقوله لم لو لم يكن معنى الامر مستفادا
 من الفعل لا سمي الفعل بالامر في قوله تعالى وما امرت
 برشيد والجواب انما سمي به لانه سببه اذا امرت
 الى الفعل فيكون اطلاق اسم السبب على المسبب و
 استعمال صيغة الامر على سببه اوجه الايجاب كما قيموا
 الصلوة والنذب وافعلوا الخير والاباحة فكلوا
 مما امكن عليكم والارشاد واشهدوا اذا ابتاعتم
 والتقريع واستقر من استطوت منهم والتوبخ
 فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والسؤال
 ربنا تقبل منا وموجبه اي الامر المطلق الوجوب عند
 عامة الفقهاء لا النذب كما ذهب اليه بعضهم
 استدلين بانه لطلب المأمور به وذلك يرجع
 جانب الاقدام وادناه النذب والاباحة كما ذهب

صلوا لا بفعله وسمي الفعل به لانه
 سببه جواب ايضا
 قولهم ج
 الامر لا كما

استعمل صيغة الامر على سببه اوجه
 ايجاب نذب اباحة ارشاد تقريع
 توبخ سوال

اليه بعض اصحاب مالك مستدلين بانه يقتضي حسن
الامور به ومن ضرورته التمكن من الاقدام عليه
والتوقف كما ذهب اليه طائفة مستدلين بان
الصيغة لما استعملت لمعان مختلفة لا يتعين شي منها
الا بدليل لتحقيق المعاني في الاحتمال فيجب التوقف
حتى يتبين المراد سواء كان بعد الخطر او قبله
هذا رد لقول بعض اصحاب الشافعي ان موجهه في غلب
الاستعمال قبل الخطر الوجوب وبعده الاباحة
لقوله تعالى فاذا حللتم فاصطادوا الانتفاء بخيرة
عن الامور بالامر به اذ لا يلبس على عام الفقهاء بالنقص
وسوقوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا
قضيت امره ورسوله امر ان تكون لهم الخيرة وقوله تعالى
ما منعك الا تسجد اذا امرتك بعد قوله اسجدوا
لا آدم ورد في معرض الزم على المخالفة وهو دليل
الوجوب واستحقاق الوعيد لما رآه بقوله تعالى
فليحذر الذين يخالفون عن امره ان يصيبهم
فتنة او يصيبهم عذاب اليم فالوعيد لا يلحق الا

ترك الواجب ودلالة الاجماع فان الامم اجتمعت
على وجوب طاعة الله ورسوله ولا شك ان ذلك
ايتان بالامور به فيجب عند وجود الامر الا ان يقوم
الدليل على غيره والمعقول وسوان الامر احد نصارى
الفعل وسائر ما يقتضي وجود الفعل لا محالة فكذا هذا
لكنه يطلق على الذنب والاباحة واذا اريد به الاباحة
او الذنب فهل يكون بطريق الحقيقة او المجاز فمقتضى
حقيقة وسوغحت ربح الاسلام لانه بعضه اى
الاباحة جزء من الوجوب اذ الشئ ما لم يكن مباحا لا يكون
واجبا وكذا الذنب لان الوجوب ما يثاب على فعله
ويعاقب على تركه والذنب ما يثاب على فعله وقيل
لا يكون حقيقة وسوقوله الكرخ لانه جازحله
اى استقل عنه اذا اهل في الامر الوجوب لانه
استحقاق العقوبة بتركه ولازم الذنب والاباحة
عدم استحقاقها فيكون حجازا ولا يقتضي اى لا يوجب
الامر المطلق التكرار وسوان يفعل فعلا ثم يعود
اليه كما قال بعض اصحاب الشافعي في حديث ارفع

ابن الحابس حيث سأل رسول الله عليه السلام حين
 امرهم بالجمع ان في كل عام امرأة قال بل مرة فلو لم يكن قوله
 حجوا يوجب ذلك لما اشكل على احد من اهل اللسان
 ولا يحتمل وقال الشافعي يحتمل لان الضرب مختص من اطلب
 منك ضربا والنكرة في الاثبات تخص لكنها تحتمل العموم
 سواء كان معلقا بالشرط كقوله تعالى فمن شهد منكم
 الشهر فليصمه او مخصوصا بالوصف كقوله تعالى انم
 الصلوة لو لوك الشمس او لم يكن وقال بعض اصحابنا
 ان في تكرر تكرر الشرط والصفة تكرر الصوم
 والصلوة بتكررهما لكنه اى مفهوم الامر وسد اجواب
 سؤال تقديره لو كان فردا لا يحتمل العدد لما صح
 نية الثلث لانه عدد بلكشبه والجواب وان كان
 فردا لكنه يقع على اقل جنسه اى جنس الفعل المأمور
 وهو الفرد حقيقة بلا نية ويحتمل كله اى كل الجنس
 من حيث انه فرد اعتبارى حتى اذا قال لها اى الزوجة
 لاجراة طلق نفك كانه يقع على الواحد الا ان يوى
 الثلث فيقع الثلث ان طلقت نفسها ثلاثا لانه

على ما يروى
 عبارة

وبعض الصحابة

نوى تحتمل كلامه ولا يعمل بنية الثنتين لانه ليس بفرد
 حقيقة ولا اعتبارا الا ان يكون المرأة امة فيصح نية
 الثنتين لانها جنس طلاقها لان صيغة الامر مختصة
 من طلب الفعل بالمصدر الذى هو فرد من اذليل المذهب
 المختار والمراد ان لفظ الامر صيغة اختصرت لمعنا ما
 من طلب فعل يذكر بلفظ المصدر فا ضرب مختص من
 اطلب منك الضرب ولفظ الفعل الذى دل على
 الصيغة فرد سواء قدر معروفا او منكرا وبين الفرد
 والعدد تضاف لان الفرد ما لا تتركب فيه والعدد مركب
 ومعنى التوحد مراعى في الفاظ الواحدان وذلك بالقرينة
 والجنسية اى ورعاية التوحد في الفاظ الواحدان
 اما ان يكون بالفردية بان يكون اللفظ فردا حقيقيا
 فيكون موجب واحد او بالجنسية بان يكون فردا
 اعتباريا فيقع على الواحد عند الاطلاق وعلى
 الكل عند قيام الدليل على معنى واحد والمنشئ
 بمعزل منهما اى من الواحد الحقيقي والاعتبارى
 فلا يحتمل اللفظ الفرد وما تكرر من العبادات

توضيح اللقمة في قوله قال لعبد الله الذي
الكل من ذلك الوقت فلامر لا يقضي
تكرارها بالواجب وان اجازوا ذلك على الدليل
اصح ما تكرر ان يقضي الدليل على ان لا يكرار

فبا سبابها لا بالاولا و احرى ولا يلزم على ما ذكرنا
تكرار العبادات لان تكرارها بتكرار سبابها حتى
لا يتكرر لعمد تكرار سببه وانما الالام
بن حابس لانه اشتبه عليه انه مما يتكرر سببه
فيشكر كالصوم والافلاك غير العبادات وعند
ان في ما احتمل التكرار تلك المرأة في قوله
طلق نفسك ان تطلق نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى محمل كلامه وكذا اسم الفاعل
يدل على المصدر رغبة ولا يحتمل العدد لما يدل
عليه الامر ولا يحتمل ذلك حتى قلنا لا يراد بآية
السرقة الا سرقة واحدة لانه لو اريد كل السرقة
لم يجب القطع الا بعد ما وذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من لا يجمع وبالفعل
الواحد لا يقطع الا بعد واحدة وقد عني اليمين
بقرأة ابن مسعود رضي الله عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات المحل ومولين وحكم الامر

هذا هو الوجه في قوله
ان تطلق نفسك ان تطلق
نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى
محمل كلامه وكذا اسم
الفاعل يدل على المصدر
رغبة ولا يحتمل العدد
لما يدل عليه الامر ولا
يحتمل ذلك حتى قلنا
لا يراد بآية السرقة
الا سرقة واحدة لانه
لو اريد كل السرقة لم
يجب القطع الا بعد ما
ذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من
لا يجمع وبالفعل الواحد
لا يقطع الا بعد واحدة
وقد عني اليمين بقرأة
ابن مسعود رضي الله
عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة
ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات
المحل ومولين وحكم الامر

ان تطلق
نفسها
ثنتين
اذ انوى
الزواج

هذا هو الوجه في قوله
ان تطلق نفسك ان تطلق
نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى
محمل كلامه وكذا اسم
الفاعل يدل على المصدر
رغبة ولا يحتمل العدد
لما يدل عليه الامر ولا
يحتمل ذلك حتى قلنا
لا يراد بآية السرقة
الا سرقة واحدة لانه
لو اريد كل السرقة لم
يجب القطع الا بعد ما
ذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من
لا يجمع وبالفعل الواحد
لا يقطع الا بعد واحدة
وقد عني اليمين بقرأة
ابن مسعود رضي الله
عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة
ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات
المحل ومولين وحكم الامر

هذا هو الوجه في قوله
ان تطلق نفسك ان تطلق
نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى
محمل كلامه وكذا اسم
الفاعل يدل على المصدر
رغبة ولا يحتمل العدد
لما يدل عليه الامر ولا
يحتمل ذلك حتى قلنا
لا يراد بآية السرقة
الا سرقة واحدة لانه
لو اريد كل السرقة لم
يجب القطع الا بعد ما
ذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من
لا يجمع وبالفعل الواحد
لا يقطع الا بعد واحدة
وقد عني اليمين بقرأة
ابن مسعود رضي الله
عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة
ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات
المحل ومولين وحكم الامر

اي الثابت بالامر وسو الواجب نوعان اداء
وسو نفس الواجب اي عينه بالامر الباء
يتعلق بالواجب اي الثابت بالامر وسو افعال
لجوارح لا في الذمة قبل الامر وقضاء وسو تسليم
مثل الواجب به اي بالامر ويستعمل احد مما كان
الاخر اي الاداء موضع القضاء والقضاء موضع
الاداء حجاز يقال فلان ادنى دينه اي قضاء قال انه
تعا فاذا قضيت الصلوة اي ادبت حتى تجوز
الاداء بنيت القضاء وبالعكس لان كل واحد
منهما خاص بمعنى اصطلاحا فاذا استعمل في غيره
يكون حجازا والقضاء يجب بما يجب به الاداء
وسو الامر عند المحققين من اصحابنا وبعض الشافعي
خلاف للبعض ومن العارفين من شايخنا وعامة
اصحاب الشافعي فانهم قالوا القضاء يجب بامر
جديد لان العبد عرفت عبادة في وقتها
فوجد فواته لا تعرف عبادة الا بغير خبر وقال
المحققون ان الواجب متى ثبت في الذمة لا يسقط

هذا هو الوجه في قوله
ان تطلق نفسك ان تطلق
نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى
محمل كلامه وكذا اسم
الفاعل يدل على المصدر
رغبة ولا يحتمل العدد
لما يدل عليه الامر ولا
يحتمل ذلك حتى قلنا
لا يراد بآية السرقة
الا سرقة واحدة لانه
لو اريد كل السرقة لم
يجب القطع الا بعد ما
ذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من
لا يجمع وبالفعل الواحد
لا يقطع الا بعد واحدة
وقد عني اليمين بقرأة
ابن مسعود رضي الله
عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة
ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات
المحل ومولين وحكم الامر

هذا هو الوجه في قوله
ان تطلق نفسك ان تطلق
نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى
محمل كلامه وكذا اسم
الفاعل يدل على المصدر
رغبة ولا يحتمل العدد
لما يدل عليه الامر ولا
يحتمل ذلك حتى قلنا
لا يراد بآية السرقة
الا سرقة واحدة لانه
لو اريد كل السرقة لم
يجب القطع الا بعد ما
ذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من
لا يجمع وبالفعل الواحد
لا يقطع الا بعد واحدة
وقد عني اليمين بقرأة
ابن مسعود رضي الله
عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة
ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات
المحل ومولين وحكم الامر

هذا هو الوجه في قوله
ان تطلق نفسك ان تطلق
نفسها ثنتين اذ انوى
الزواج بها لانه نوى
محمل كلامه وكذا اسم
الفاعل يدل على المصدر
رغبة ولا يحتمل العدد
لما يدل عليه الامر ولا
يحتمل ذلك حتى قلنا
لا يراد بآية السرقة
الا سرقة واحدة لانه
لو اريد كل السرقة لم
يجب القطع الا بعد ما
ذلك لا يعرف الا بعد
موت التارق وموت من
لا يجمع وبالفعل الواحد
لا يقطع الا بعد واحدة
وقد عني اليمين بقرأة
ابن مسعود رضي الله
عنه ايمانها وبالاجماع
فلم يبق اليسرى مرادة
ولم يكن تكرار القطع
بتكرار السرقة لفوات
المحل ومولين وحكم الامر

[illegible]

تدركه الا با دراك رمضان القابل وذلك مرة طويلة
يستوي فيها الحيوة والمائة فلا تحت القدرة
استدراك شرف الوقت للعجز كما في الصلوة بعد خروج
الوقت فبقي الاعتكاف مضمونا في الذمة باطلاقة وقد
يقتضيه صوما كما اذا لم يؤد ذلك الصلوة حتى انتقض
وضوءه يجب عليه بذلك لنذر وضوءه واذا وجب
الصوم لا يتأني تصوم رمضان اخوانا شرط
عاد الى الكمال كن اسلم في اجزاء الناقص لا يجوز له
القضاء في مثل ذلك والاداء انواع كامل
وسوما يؤدى بوصفه على ما شرع وقاص وسو
ما تمكن النقصان في صفة وما موشية بالقضاء
كالصلوة المكتوبة والوتر في رمضان والتراويح
بجماعة مثال للكمال والصلوة منفرد مثال للقاصر
لعدم الوصف المرغوب فيه وسواجماعة و
فعل اللاحق وسوالذي ادرك اول الصلوة
وفاته الباقي بعد فراغ الامام كن نام خلف الامام
ولم ينتبه الا بعد فراغ الامام فهو مؤد اداء شبه

هو الذي اذكر في اول صلاته في خاتمة الصلاة

بزرگ صاحب
 وجود اصل
 از اداء
 و لو دفع
 کتابچه
 خجسته
 عبد الطریق
 الشریف
 حاکم و وزیر
 رفیق العبد
 فیض السلام
 فیض القاف
 ال

لو اشترى الزوج عبدان جعله مهرًا و
المهر ما كان ذلك التمسك إذا و شربها
لنقضوا

الطهون الاداء افاضه قضاء محض و هو ما يكون فيه شبهة الاء و هو ايضا حقا و قضاء و يقع
الذي و هو نصف صا و ترا و صا و ح و غيره حلقه عن المصوم و وقع

[illegible]

وجوب الفدية وهي نصف صاع لكل فرض
 في الصلوة للاحتياط من اجواب سوال وسوان الفدية
 في الصوم ثبت بنص غير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة
 فالجواب انما اوجبتا للاحتياط لا قياسا لان ثبوت
 الفدية عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلية العجز والصلوة
 نظير اليوم في كون كل منهما عبادة بدنية فوجب الفدية
 فيها ويجتمل ان لا يكون معلولا فلا تجب فيومها احتيا
 كالصدق بالقيمة اي كما اوجبتا الصدق بقيمة الشاة
 المشاة للأنحية ان استهلك وبغيرها حية
 ان لم تستهلك عند فوات ايام التضحية للاحتياط لا
 كون الصدق بالعين اصلا في التضحية لانها عا
 مالية الا ان شئ نقل قرية الصدق الى الاراقه
 لطعام الضيافة اذ انكس اضيافه في هذه الايام
 الا ان الاحتمال سقط في الايام للنص على الاراقه
 فاذا فانت اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في
 حقوق العبد فان القضاء ينقسم فيها
 في حقوق كاهن المعصوب بالمثل فهو قضاء بمثل

هذا هو وجهه
 في الصلوة للاحتياط من اجواب سوال وسوان الفدية
 في الصوم ثبت بنص غير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة
 فالجواب انما اوجبتا للاحتياط لا قياسا لان ثبوت
 الفدية عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلية العجز والصلوة
 نظير اليوم في كون كل منهما عبادة بدنية فوجب الفدية
 فيها ويجتمل ان لا يكون معلولا فلا تجب فيومها احتيا
 كالصدق بالقيمة اي كما اوجبتا الصدق بقيمة الشاة
 المشاة للأنحية ان استهلك وبغيرها حية
 ان لم تستهلك عند فوات ايام التضحية للاحتياط لا
 كون الصدق بالعين اصلا في التضحية لانها عا
 مالية الا ان شئ نقل قرية الصدق الى الاراقه
 لطعام الضيافة اذ انكس اضيافه في هذه الايام
 الا ان الاحتمال سقط في الايام للنص على الاراقه
 فاذا فانت اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في
 حقوق العبد فان القضاء ينقسم فيها
 في حقوق كاهن المعصوب بالمثل فهو قضاء بمثل

معقول لستوانها في الصورة والمعنى ومول بق
 على مثل معنى للصورة اذ فيه جبر لحق المالك من كل
 جهة او بالقيمة فيما لمثل لكن انقطع من ايدي الناس
 كما اعدى الغير المتفاوت وفيما لا مثل له كالتفاوت
 فهو قضاء بمثل معقول لتحقيقها فيما هو المقصود وهو
 المالية غير ان حقه لما كان متعلقا بالصورة والمعنى كان
 من اقسا وضمان النفس والاطراف بالمال في
 حال الخطأ فهو قضاء بمثل غير معقول اذ لا مماثلة
 بين الادنى والمال لانه مالك والمال مملوك اداء القيمة
 فيما اذ اخرج على عبد غير عتبه فهو قضاء في معنى الاداء
 اما كونه قضاء فلان قيمة الشئ غيره فادائها غير
 ادائه وامابيان معنى الاداء فلان العبد لما كان
 مجهول الوصف لا يمكن تسليمه الا بقويمه فصارت
 القيمة اصلا من هذا الوجه حتى يجبر على القبول اي
 على قبول القيمة كما لو انا بالمسبي اي بعد وسط
 تجبر على قبوله وعن هذا اي باعتبار ان المثل الكمال
 سبق قال ابو حنيفة رحمه في القطع ثم الفصل اي

هذا هو وجهه
 في الصلوة للاحتياط من اجواب سوال وسوان الفدية
 في الصوم ثبت بنص غير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة
 فالجواب انما اوجبتا للاحتياط لا قياسا لان ثبوت
 الفدية عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلية العجز والصلوة
 نظير اليوم في كون كل منهما عبادة بدنية فوجب الفدية
 فيها ويجتمل ان لا يكون معلولا فلا تجب فيومها احتيا
 كالصدق بالقيمة اي كما اوجبتا الصدق بقيمة الشاة
 المشاة للأنحية ان استهلك وبغيرها حية
 ان لم تستهلك عند فوات ايام التضحية للاحتياط لا
 كون الصدق بالعين اصلا في التضحية لانها عا
 مالية الا ان شئ نقل قرية الصدق الى الاراقه
 لطعام الضيافة اذ انكس اضيافه في هذه الايام
 الا ان الاحتمال سقط في الايام للنص على الاراقه
 فاذا فانت اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في
 حقوق العبد فان القضاء ينقسم فيها
 في حقوق كاهن المعصوب بالمثل فهو قضاء بمثل

هذا هو وجهه
 في الصلوة للاحتياط من اجواب سوال وسوان الفدية
 في الصوم ثبت بنص غير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة
 فالجواب انما اوجبتا للاحتياط لا قياسا لان ثبوت
 الفدية عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلية العجز والصلوة
 نظير اليوم في كون كل منهما عبادة بدنية فوجب الفدية
 فيها ويجتمل ان لا يكون معلولا فلا تجب فيومها احتيا
 كالصدق بالقيمة اي كما اوجبتا الصدق بقيمة الشاة
 المشاة للأنحية ان استهلك وبغيرها حية
 ان لم تستهلك عند فوات ايام التضحية للاحتياط لا
 كون الصدق بالعين اصلا في التضحية لانها عا
 مالية الا ان شئ نقل قرية الصدق الى الاراقه
 لطعام الضيافة اذ انكس اضيافه في هذه الايام
 الا ان الاحتمال سقط في الايام للنص على الاراقه
 فاذا فانت اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في
 حقوق العبد فان القضاء ينقسم فيها
 في حقوق كاهن المعصوب بالمثل فهو قضاء بمثل

هذا هو وجهه
 في الصلوة للاحتياط من اجواب سوال وسوان الفدية
 في الصوم ثبت بنص غير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة
 فالجواب انما اوجبتا للاحتياط لا قياسا لان ثبوت
 الفدية عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلية العجز والصلوة
 نظير اليوم في كون كل منهما عبادة بدنية فوجب الفدية
 فيها ويجتمل ان لا يكون معلولا فلا تجب فيومها احتيا
 كالصدق بالقيمة اي كما اوجبتا الصدق بقيمة الشاة
 المشاة للأنحية ان استهلك وبغيرها حية
 ان لم تستهلك عند فوات ايام التضحية للاحتياط لا
 كون الصدق بالعين اصلا في التضحية لانها عا
 مالية الا ان شئ نقل قرية الصدق الى الاراقه
 لطعام الضيافة اذ انكس اضيافه في هذه الايام
 الا ان الاحتمال سقط في الايام للنص على الاراقه
 فاذا فانت اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في
 حقوق العبد فان القضاء ينقسم فيها
 في حقوق كاهن المعصوب بالمثل فهو قضاء بمثل

هذا هو وجهه
 في الصلوة للاحتياط من اجواب سوال وسوان الفدية
 في الصوم ثبت بنص غير معقول فكيف عديتموها الى الصلوة
 فالجواب انما اوجبتا للاحتياط لا قياسا لان ثبوت
 الفدية عن الصوم يحتمل ان يكون معلولا بعلية العجز والصلوة
 نظير اليوم في كون كل منهما عبادة بدنية فوجب الفدية
 فيها ويجتمل ان لا يكون معلولا فلا تجب فيومها احتيا
 كالصدق بالقيمة اي كما اوجبتا الصدق بقيمة الشاة
 المشاة للأنحية ان استهلك وبغيرها حية
 ان لم تستهلك عند فوات ايام التضحية للاحتياط لا
 كون الصدق بالعين اصلا في التضحية لانها عا
 مالية الا ان شئ نقل قرية الصدق الى الاراقه
 لطعام الضيافة اذ انكس اضيافه في هذه الايام
 الا ان الاحتمال سقط في الايام للنص على الاراقه
 فاذا فانت اعتبر ومنها اي من انواع القضاء في
 حقوق العبد فان القضاء ينقسم فيها
 في حقوق كاهن المعصوب بالمثل فهو قضاء بمثل

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار

الواسط خلق الله تعالى لاصنع للفقير فصارت
كلها واسطة فالحفت به عينه أو حسنا لغيره أي
لمعنى ثبت في غيره وهو نوعان أما لا شأنا ذلك
الغير بنفس المأمور به أو ينادي به أو يكون ذلك
الحسن المطلق الشامل لجميع الأقسام حسنا
لحسن شرط بعد ما كان حسنا لمعنى في نفسه أو
مطابقا به أي الحسن لمعنى في نفسه أو لمعنى في غيره
ولم يذكر اعتمادا على الفهم كالوضوء مثال الحسن
لمعنى في غيره وهو يتمكن من أداء الصلوة لا
لأنه ليس لعبادة مقصودة ولا ينادي فأن المقصود
من الصلوة ومضى لا ينادي به بل بفعل مقصود
بعده وأجراها مثال لا ليس بحسن لعينه لأنه
العبادة وحرب البلاد وحسنه لأعلاء كل الله
وينادي لأن الأعلاء بنفس المأمور والقدرة التي
يتمكن بحسب المأمور من أداء ما لزمه مثال الحسن
بشرط بعد ما كان آه فأن الحسن أصل للمأمور
من قبل شرط القدرة الممكنة للمكلف من الأداء

ان لا ينادي

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار

ولا شك في حسنة لفتح تكليف العاجز فصار
كل من الإيمان والصلوة والزكاة والوضوء وأجراها
حسنا لمعنى في شرطه بعد ما حسن لعينه أو لغيره
ومضى أي هذه القدرة نوعان مطلق وهو أدنى ما
يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه بدينه أو ما لزمه
أي هذا النوع من القدرة شرط في أداء كل امرئ
والصلوة وأجراها الزكاة من المال والقوة والاستطاعة
والعنى والشرط توهم أي مطلق القدرة لا حقيقة
لأن حقيقة القدرة التي بني عليها التكليف الفعل
فنفقت الشرطية لسلامه الآلات وصحة الأسباب
فثبت أن الشرط التوهم حتى قلنا إذا بلغ الضبي
أو أسلم الكافر أو طهرت الكافرة في آخر الوقت
مقدار ما يسع فيه التحريم لزم الصلوة لتوهم
الامتداد في الوقت بوقف الشمس كما كان
سليمان عليه السلام فثبت بهذا القدر وجوب
الأداء ثم بالبحر المحالي ينقل الحكم إلى خلقه وهو القضاء
وكامل سمي به يتمكن المكلف من الفعل مع صفة

التكليف
ولا يبرهن
الفعال

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار
فإنه لا يمكن أن يكون العمل بغير قصد
أو بغير علم أو بغير اختيار

اليسر وهو القدرة المبصرة للاداء أي الموجبة
لنشر الاداء على العبد وادوام هذه القدرة شرط
لدوام الواجب لانها شرط في معنى العلة والمغيرة
للوأجب من العبد الى اليسر تقدير او معنى كالنماء
في الزكوة فان الاداء يمكن بدونه الا ان اليسر يحصل
لئلا ينتقض به أصل المال حتى تطلت الزكوة و
العشر وانحارج بهلاك المال أي كاشتراط دوام
هذه القدرة لدوام ما وجب بها بتطل الزكوة
بهلاك النصاب ككونها واجبة بالقدرة المبصرة
حيث علفت بالمال الموصول وقد ملك وكذا العشر
بهلاك انحارج اذا اصطلم الزرع أو فسخ خلاف الاول
أي القدرة الممكنة فان بقا ما ليس بشرط لبقاء
الواجب حتى لا يسقط الحج بفوات ملك الزاد والرا
بعد تقرير الوجوب وصحة الفطر بهلاك المال
بعد الوجوب لثبوتها بقدرة ممكنة لان شرط
الاستطاعة لقوله تعالى من استطاع اليه ولا يفتقر
الا بها وشرطها اتمية للاغتناء لقوله عليه السلام

اغنوسم ولا يتحقق الا من الغنى ومنه اجواب عن
وجوبها بمبصرة لان فيها اشتراط الزاد والرا حلة
والنصاب ومما رآه ان على اصلها فانها الصحة
بحيث يمشي ويكتسب وملك نصف صاع و
مثل ثبت صفة الجواز للمأثور به اذا أتى به أي المأثور
بالمأثور به قال بعض المتكلمين لا يثبت صفة الجواز
للمأثور به بطلق الامر حتى يقتصر به دليل مستدين
بان من افد حجه فهو مأثور بالاداء شرعا ولا
يجوز المؤدى اذا اداه الصحيح عن الفقهاء
انه يثبت به أي بطلق الامر صفة الجواز للمأثور
به لان مطلقه يقتضي حسن المأثور به وذلك بعد
جوازه وانتفاء الكرامة ليخرج قول الرازي
الجواز ثبت بطلق الامر فقيدنا والامر
ما هو مكروه كاداء عصر يوم بعد تغير الشمس
فانه جائز مأثور به وهو مكروه ولنا ان بالامر
يثبت الاذن به لانه لطلب ايجاده ومن ضرورة
انتفاء ما والكراهية ههنا ليست للصلوة

بل التشبيه عبدة الشمس والمأمور به الصلوة و
 اذا عدم صفة الوجوب للمأمور به لا يثبت في صفة الوجوب
 عندنا خلافا للشافعي في الصوم يوم عاشوراء
 نسخ وجوب الاداء فيه ولم يدر نسخ جوازها
 لنا ان موجب الواجب الاداء على وجه لا يجوز تركه
 وموجب الجواز تركه وبينهما تناف فلا
 يضاف غير موجب اليه والشرخشي لا يفتي احراب بعد
 نسخ موجب فلا يضاف الجواز والوجوب اليه وصوم
 عاشوراء بناء على انه مشروع للعب كسابر الايام
 لا يترك الامر والامر نوعان مطلق عن الوقت وهو
 الذي لم يتعلق اداء المأمور به بوقت محدود على
 وجه نفوت الاداء بقواته كالزكاة وحسنة
 الفطر وموأي المطلق على التراخي عند الاكثر
 خلافا للكرخي فانه عنده على الفور والفور وجوب
 تعجيل الفعل في اول اوقات الامكان والتراخي
 جواز تاخير عنه فكونه للفور لا يقتضاه الامر
 وجوب الفعل في اول وقت الامكان لسقوط الفرض

لو اتى به فتاخير نقض وجوبه اذا الواجب لا
 يترك وتاخير ترك وقت وجوبه وكونه للتراخي
 لتداعى على موضوعه بالنقض فان فعل الساعة
 مفيد بوجوب الاسمار على الفور وافعل مطلق
 لو اقتضى الفور صار كالْمَقِيد فلم يبق مطلقا فيعود
 على موضوعه بالنقض ومفيد به وهو ما خص
 جوازها بوقت عين نفوت بقواته وموأي المقيد
 اما ان يكون الوقت ظرفا للوأي في بعضه وشرطا
 للاداء فيفوت الاداء بقواته وسببا للوجوب
 فيختلف الواجب باختلاف الوقت ان كانا كمالا
 او ان ناقصا فناقص كوقت الصلوة وموأي هذا
 النوع اما ان يضاف الى الجبر الاول ولو جعل
 كل الوقت سببا لزم ان لا يصلح الاداء في الوقت
 فيجعل بعضا والاول ولى لعدم المزاحم حتى لو
 شرع فيه تعيين سببية او الى ما يلي ابتداء
 الشروع اذا لم يؤدى في الاول فيصير الثاني
 سببا فان ادى والا انتقل وكذا الى ان يصح

لان ما يتصل به اولى بالسببية لقربه او الى الجرح
الناقص عن ضبط الوقت فان لم يؤد قبله
فتعين اذ لم يبق ما ينقل اليه او الى حمله الوقت ان
لم يؤد في الوقت لزوال الداعي الى الجرح فلماذا لا
يتأذى عصر امسه في الوقت الناقص وهو وقت
تغير الشمس من يومه اذ سببه كل الوقت وهو كامل
فلا يتأذى بالناقص بخلاف عصر يومه فانه يتأذى
في الناقص لان سببه الجرح الاخير وهو ناقص و
من حكمه اني هذا النوع شرطانية التعيين فالنية
تمييز للعبادة والتعيين لعدد المشروع ولا
التعيين بضيق الوقت لانه من العوارض وهي لا
تعارض الاصل فلا يرد ان التعيين لكون الوقت
يسع غير الواجب فاذا ضاقت ولم يسع غيره ينبغي
سقوطه ولا يتعين بالتعيين بان قال عني هذا
الجرح المسبب لان تعيين المطلق تصرف وليس
للعبد ذلك الا بالاداء فتعين ضرورة الفعل
كالخات في البمين كخاتون عام من الكهارة

ولو عين قصدا فله ان يفعل الاخر بعد التعيين
او يكون الوقت معيارا له اي مقدار او سببا لوجوبه
كشهر رمضان فان الصوم قدر بالوقت حتى اذا
بازد ياداه ونقص بقصانه واضيف اليه فقبل
صوم شهر رمضان والاضافه دليل السببية فيصير
غيره منقيا لكونه معيارا وسببا فلا يسع فيه الا الصوم
واحد ولا يشترطانية التعيين اي كون صومه من
رمضان لتعيينه والاطلاق في المتعين تعيين
فيصاب بطلاق الاسم اي يتأذى الواجب بنية
مطلق الصوم ومع الخطأ في الوصف بان نوى
القضاء او الكهارة او النقل لان الوقت متعين
للعبادة بحسب النية ووصف الرضائية متعين
لانتفاع شعيرة غيره الا في المسافر ونوى
اخر فان بهذا النية لا يصاب صوم الشهر بل
يقع عما نوى عند ابي حنيفة ربح وقالاموكا
لمقيم لان شرع رخص له بالفطر المشقة فاذا
ترك الرخص ساوى المقيم وله ان وجوب الاداء

لا سقط عن المسافر رمضان في أدائه بمسألة
 شعبان وإذا نوى واجبا آخر في شعبان يصح فكذا
 في رمضان بخلاف المريض فإنه إذا نوى واجبا
 أخر يقع عن صوم الوقت لتعلق رخصة بحقيقة
 العجز فيصومه فات سبب الرخصة فالتحقق بالصحيح
 وفي النقل عنه روايتان في رواية نية المسافر
 النفل كواجب آخر وأصحها يقع عن الفرض لأنه إنما
 رخص قضاء لحقه وكحيفا عليه فيظهر فيما فيه
 ضرورة أو يكون الوقت معيارا لسبب كقضاء
 رمضان فإنه لا يتحقق قضاء صومين في يوم والسبب
 في القضاء ما موجب الأداء وموشهوه والشهر و
 بشرط فيه نية اليقين من الليل لعدم تعيين الأوقات
 للصياح ما يقع الامساك في أول اليوم عن مشروع
 الوقت ومو النفل ولا يحتمل الغوات لأن وقت
 العجز بخلاف الأولين ومما الصوم والصلوة
 كشرعها في وقت معين فيقتوئان بفوته أو يكون
 الوقت مشكلا يشبه المعيار والنظر كالحج يشبه

التعيين
 لان

المعيار لانه لا يصح في عام الحج واحد والنظر
 لان اركانها لا تستغرق جميع اجزاء وقتها وتعيين
 اشهر الحج من العام الاول عند ابي يوسف ر
 للاداء كاخوة وقت الصلوة بحيث يأتي بالتأخير
 فاعتبر التضييق خلافا لمحمد حتى لا يتعين ويجوز التأخير
 الى العام التام وكذا بشرط عدم التفويت في العمر صحة
 النفل فيها ولانه لو تعين لصار بالتأخير مفوتا لا موقفا
 ويتأدى الحج باطلاق النية لان الاطلاق يعين بدلالة
 العرف لان الانسان عادة لا يتحمل المشقة للنفل
 وعليه الفرض لانية النفل لانه قد جاء صريح بخالفه
 وتبطل به الدلالة والكفار يخاطبون بالامر بالايما
 لقوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
 جميعا الى فامنعوا ما مشروع من العقوبات كالحج
 والقصاص عند تفرز سبابها لانهم البق بالزجر و
 بالمعاطات لانها دينوى وهم اشروا الدنيا و
 بالشرايع كالصوم والصلوة في حكم المواخذة في
 الاخرة بلا خلاف فيعاقبون على ترك اعتقاد

وجوبها قال الله تعالى ما يملككم في سره قالوا لم نك
من المصلين يعني من المسلمين المعتقدين فرضيتها اما
في وجوب الاداء في احكام الدنيا فلكذلك بخاطبون
البعض ومن العرافيون من مشايخنا والثاني راجع
ارادوا انهم يعاقبون بترك العبادات بشرط تقدم
الايمان زيادة على عفو الكفر والصحيح وموقول
مشايخنا واوراء النهر انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل
السقوط من العبادات الا ان الكافر لا يقدر على ادائها
حالة الكفر لعدم شرطه وهو الايمان ولا يجوز كونه
مأمورا بالاداء بشرط تقدم الايمان لان الايمان
احصل فلا يكون تبعا ومنه اي من انما هي المنهي
وموقول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا يفعل
وانه يقتضيه صفة القبح للمنهى عنه ضرورة حكم التام
قال الله تعالى وينهى عن الفحشاء والمنكر وما ذكر في الآخرة
هنا وهو اي المنهى اما ان يكون فيجاء لعينه وذلك
نوعان وضعا وشرعا اول غيره وذلك نوعان
وضعا اي لا يقبل الا تفكرك ومجاورا اي مصاحبا

ومفارقا في الجملة كالكفر قبيل لعينه وضعا لان
واضع اللغة وضعه لفعل قبيل في ذاته عقلا وبيع محر
قبيل لعينه شرعا لان البيع مبادلة مال بمال شرعا
ومحر ليس بمال شرعا لا وضعا لان العقل لا يحكم
بقي وصوم يوم المحرق قبيل باعتبار وصفه وموانه
يوم ضيافته لا بداته لانه امساك لله تعالى في وقته
والبيع وقت النداء قبيل لمعني مجاور للقبيل وموت
السعي الواجب لجواز انفصال السعي عن البيع و
العكس والمنهى انما لي عن ما يدل على ان قبيل لعينه
اول غيره عن الافعال المحبة اي التي تعرف حيا
ولا يتوقف تحققها على الشرع كالصلاة يقع على القسم
الاول وهو البيع لعينه لان الال سبيل ثبوت القبح
في المنهى عنه لافيه الا اذا قام دليل بخلافه و
الامور الشرعية وهي التي يتوقف تحققها على الشرع
كالصلاة يقع على الذي اتصل القبح به وصفه فان
القبح ثبت اقضاء للمنهى عنه فلا يتحقق اي لا يمكن
ان يثبت القبح على وجه يبطل به اي بذلك الوجه

مع البيع والصوم

المقتضى وهو النهي بانه ان الله تعالى نهى عباده ابتداء
فلا بد من تصور وجود النهي ^{يفعله} ليثبت العبد من ان
في عاقب او تركه في ثاب فلو قبح لعينه في الشرعيات
لبطل ولم يوجد شرعا والنهي عن المستحيل ^{فيبطل} عبثا
النهي بالمقتضى وفيه ابطال القبح المقتضى فيعود على
موضوعه بالنقص واذا حمل على القبح للغير يكون النهي
محكما والمقتضى وهو القبح والمقتضى وهو النهي محظوظين
ولهذا اي يكون النهي عن الافعال الشرعية واقعا على
ما قبح لغيره كان الربوا وسومعا وضمة مال كمال وفي
اجابته فضل خال عن العوض مستحق بعقد المعاوضة
وسائر البيوع الفاسدة كالبيع بشرط اخذته وصوم
النحر والايام المنهية مشروعا باجماله لان ركن البيع
وجد في الربوا والبيوع الفاسدة وهو الايجاب و
القبول من املة في محله ولان الصوم مشروع فيه
حيث انه يوم ولهذا يملك القبض ولو نذر صوم
وصام صح غير مشروع بوصفه وهو الفضل في الربوا
لفوات المساواة التي من شرط الجواز والشرط الفاسد

219

في البيع فكانه كالوصف لانه امر زائد واستلزام
صومه الاعراض عن الضياء وتعلق النهي بالوصف لا
بالاسل والنهي عن بيع الحرام المضامين وموافق
ظهور الالاء والملاح وموافق ارحام الامهات و
نكاح الحرام جواب نقض على اصلنا وموانع الضرر
شرعية فان النهي عنها يقتضي المشروعية وجواب
ان النهي حجاز عن النهي لان محل البيع والنكاح معدوم
فكان مستحالا عدم محله اي محل النهي وقال الشافعي
في البابين اي المحبة والشرعية ينصرف النهي المطلق
الى القسم الاول وموافق لعينه قولنا بكمال القبح اي
بان المنهي يقتضي القبح مطلقا والمطلق ينصرف الى الكمال
كما قلنا في الحسن في الامر المطلق يقتضي الحسن لعينه
ولان النهي من اقتضاء القبح حقيقة كاستحالة نفسه كما
لا امر في اقتضاء الحسن فانه حقيقة ولان المنهي عنه
معصية وفعله حرام فلا يكون مشروعا لان مشروعية
يقتضي عدم حرمة لا بينهما من التضاد فلا يجتمعان
ولهذا اي يكون النهي عنه فيجب لعينه قال الشافعي

النهي عنها

صفحة

لا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا لانها نعمت التحقت
بها الاجنبية بالامهات والزنا حرام فلا يصح
شئاً للنعمة ولا يفيد الغضب الملك بان غضب
شيئاً وسلك وقضى بالضممان ملكه عندهما وعنده
لان الملك نعمه فلا يبال بالمحذور ولا يكون سفر
العصية كسفر الابن سبباً للرخصة لانها نعمت
فلا يتعلق بالعصية ولا يملك الكافر مال المسلم
بالاستيلاء لان استيلائهم بعصية فلا يكون
سبباً للنعمة واما العام فما يتناول كالحبس افراد
اخرج الخاص متفقة الحدود خرج المشترك على
سبيل الشمول قبل تفسير للتناول وقيل اصرار
عن النكرة كرجل وشاة مسلمون وانما يوجب الحكم
فيما يتناول قطعاً عندنا كالخاص وعندنا شاعري
ليس لقطع لاحتمال خصوصية حتى يجوز نسخ الخاص
به تفرغ على ايجابه قطعاً كحديث الوسين وسوما
روى ان قوما من عرية اتوا المدينة فلم يوافقهم
فامرهم عليه السلام ان يخرجوا الى ابل الصدقة

فيسروا من البائسها وابوالها وموخاص نسخ
بقوله عم استرنا عن البول ومو عام وفيما اذا
اوصى بالجام لان ثم بالفصل منه لاخوان الحلقه
للاول والفصل بينهما نصفان لان العام كالخاص
في ايجاب الحكم فيتاويان في الوصية بالفصل و
انما لم يسر عام بل شبيه به ولا يجوز تخصيص قوله
بعم ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ومن دخله
كان آمناً بالقياس وعند الشافعي متروك التسمية
عاماً اكل واحداً يقتل في احرم قياساً على الناس
وعلى الاطراف فان القصاص فيهما مستوفى فيه
وضر الواحد وموقوله عليه السلام المسلم يذبح على
اسم الله سمي اولم يسم وقوله احرام لا يعيد عاصياً
ولا فارادهم فان العام يوجب قطعاً فلا يخص
بما ليس لقطع لانها اي ولا تاكلوا ومن دخله
تخصيصين فان الناس ليسين بخصوص بل ذاك
شرعاً لقيام الملة مقام الذكر للعدو وكذا الاطراف
فانها تنكح مسلك الاموال والاية يتناول الناس

لا غير فان لم يخصص موقعا عاما على بعض افراده
بدليل لفظي مستقل مقارن معلوم كالمستأمن حص
من اقبلوا المشركين بقوله وان احد من المشركين
استجاركم ومجهول كالمربوا حص من حل الله البيع
بقوله وحرم الربوا فالصحيح انه لا يبقى قطعي يخص
بالقياس وخبر الاحاد ولكنه لا يسقط الاحتياج به
كاتب السرقه ببيع بيعه خصوص ما دون النصاب
وغيره حرزا بالاجماع مما لا يشبه الاستثناء والنسخ
فدليل الخصوص شبه الاستثناء من جهة الحكم
فان المخصوص المستثنى لم يدخل تحت الحكم والناسخ
من جهة الصيغة فان كلامهما مستقل بنفسه فان
كان المخصوص مجهولا فالجمله باعتبار الحكم توجهها
في الباقي كالاستثناء المجهول فلا يبقى حجة وباعتبار
الصيغة حكم المخصوص ثابت بصيغته فلا يتعدى غيرها
فيبقى الاول على ما كان فلم يبق تبطل بالشك وشبهة
الجهالة ازال اليقين وان كان معلوما فباعتبار
الصيغة يقبل التعليل فان الأصل في النصوص

التعليل والتعليل لا يدرى ما يتعدى اليه حكم المخصوص
كما يتناول العام فصار قدرا يتناول العام مجهولا
وباعتبار الاستثناء لا يقبله لانه كلام غير مستقل
بنفسه فوقع الشك وقد كان موجبا فلا تبطل به و
لا يبقى قطعي مع فصار دليل الخصوص كما اذا باع
عبد بن بالف على انه بالخيار في احد ما بعينه وسمى مكنه
فانه يجوز البيع في الاخر لان الخيار لا يمنع الدخول في
الايجاب ويمنع الدخول في الحكم فصار في السبب نظر
دليل النسخ وفي الحكم نظير الاستثناء قيل انه يسقط
الاحتياج به صلا فينوقف الى البيان تمسكا
بان دليل الخصوص كالاستثناء المجهول لان كل واحد
منهما اي من الاستثناء والخصوص لبيان انه لم يدخل
تحت الجملة فصار على هذا كالمبيع المضاف الى حروبه
بثمن واحد فانه باطل لعدم دخول الحرف في العقد
على العبد ابتداء بالخصه وقيل انه يبقى كما كان فان
كان المخصوص معلوما بقي العام فيما وراءه على ما كان
قبلة وان كان مجهولا سقط دليل الخصوص وبقي

على ما كان في الكل اعتبارا بالناسخ لان كل واحد منهما
اي من ليل الخصوص والناسخ مستعمل بنفسه بخلاف
الاستثناء فانه بمنزلة الوصف فصار كما اذا باع
عبد بن يمين واحد منك احدهما قبل التسليم صح
في كل خصته لدولهما تحت العقد وخرج احدهما
لتعذر التسليم فبقى في الاخر صحيحا والعموم اما ان يكون
بالصفة والمعنى لا غير كرجال عام صيغة لوضعها
للجميع ومعنى الشمول لكل ما يتناول عند الاطلاق فيقوم
عام معنى لوضع الجميع لاصيغة لانه فرد كزيد ومن
يحملان العموم قال الله تعالى لا يعلم من خلق وقوله
وله ما في السموات والارض والخصوص فاذا قبل
من او ما في الدار فيقول زيد او فرس والاصل
فيهما اي الكثير الشايح في استعمالها العموم ومن وضع
لان يستعمل في ذوات من يفعل كما وضع ما لان
في ذوات ما لا يفعل فاذا قال من شاء من عبدي
العتق فهو حرف واعترفوا لكون من عامة و
ان قال لامته ان كان ما في بطنك غلاما فانت حر

(سواء كان مذكورا
او مؤنثا)

فولدت غلاما وجارية لم تعتق لان الشرط كون جميع
ما في بطنها غلاما لكون ما عامة وما يبيح بمعنى مجازا
قال الله تعالى والسماء وما بناها وكذا عكسه وتدخل
ما في صفات من يفعل ايضا كما استعماله في ذوات
ما لا يفعل تقول ما زيد فيقال كريم وكل عام بعنا ما لا
للاحاطة ولكن على سبيل الافراد كان ليس هو غيره
وهي تصحب الاسماء للزومها الاضافة فتعربها اي الاسماء
فادخلت على المنكر اوجبت عموم اجزائه لعدم افراد
حتى فرقا بين قولهم كل رمان مأكول وكل الرمان مأكول
بالصدق في الاول لان جميع الافراد مأكول والكذب
في الثاني اذ قشره غير مأكول فاذا وصلت بها اوجبت
عموم الافعال قال الله تعالى كلما نصبت جلودهم بدلنا
جلودا غيرنا ويثبت عموم الاسماء فيه ضمنا كعموم
الافعال في كل فانه يثبت ضمنا لكل عبد اشترى به
عبد اقصى الاول كل عبد اشترى به بجنث ولو
اشترى عبدا مرتين بجنث في الثانية ايضا وكله جميع
توجب عموم الاجتماع دون الافراد بخلاف كل



حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن او لافله من
النفل كذا فدخل عشرة معان لهم نفلا واحدا بينهم
جميعا بالشركة وفي كلمة كل اذا قال كل من دخل او يجب
لكل رجل منهم النفل تاما لا اعتبار كل بانفاده وسواول
في حق من تخلف وفي كلمة من اذا قال من دخله كان
يبطل النفل لان الاول اسم لفرد سابق فلما قرئ
سقط عموم من وتعين احتمال الخصوص حملا للمحمل على
المحكم فلم يجب النفل الا لواحد تقدم ولم يوجد فلو
دخلوا فرادى فللاول في الثلث لان من شغل
للخصوص كل كمنيل وجميع يستعار بمعنى الكل وقت
دلالة الخصوص بذكر الاول **والنكرة** في موضع في
نعم كما رأيت رجلا ولا رجل في الدار وعمومها ضروري
لا بالصيغة لانه لا نفى رؤية رجل غير معين لزم
رؤية جميع الرجال اذ لو رأى واحدا يكون كاذبا
وفي الاثبات تخص لانها لفرد ولم يقترن بها ما يوجب
العموم لكنها مطلقة اي متعرضة للذات دون الصفات
لا بالنفي ولا بالاثبات فتناول واحدا غير معين

هذا هو الصحيح

وعنه الشافعي نعم لان الشئ في قولك انما قولنا
شئ وان كان في الاثبات شامل لشمول قدرته
حتى قال عموم الرقبة المذكورة في الطها في قولك
فخبر رقيقة وخص منها الزمته اجماعا و
الخصوص دليل العموم فتخص الكافر قياسا وجوابه
ان انما بمعنى ما والا والرقبة مطلقة والمطبق
ينصرف الى الكامل لانها خصت منها واذا و
النكرة في الاثبات بصفة عامة نعم ضرورة عموم
وصفها كقولك والله لا اكلم واحدا الا رجلا كوفيا فله
ان يكلم جميع رجال الكوفة والله لا اقربكما الا يوما
اقربكما فيه لم يصير مولى لانه يملكه القربان في
كل يوم ولهذا اي تكون النكرة نعم بالصفة العامة
اذا قال اي عبيدي ضربك فهو حرة فضره انهم
يعتقون عليه لان ايا نكرة فان النكرة في هذا
الاصطلاح ما فيه ايها موصفت بصفة عامة
ومضى الضرب فعمت فمن حصل منه الضرب
فيعتق وكذا اذا دخلت لام المعرفة فيما لا يحتمل

هذا هو الصحيح

التعريف بمعنى العهد بان لم يكن في جنس تلك
 النكرة معهودا وجبت العموم لقولها ان الانسا
 نفى خبر اى هذا الجنس ودليل عموم استثناء
 المؤمنين حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على
 الجمع لان لام التعريف للعهد في الاصل واذا اريد
 معنى العهد حمل على الجنس ليكون تعريفا له عملا
 بالمدليلين فاذا ابقينا ما جمعا لحرف العهد اصلا
 واذا جعلنا ما جنتا كان حرف العهد معتبرا و
 الجنس يتناول الافراد فيكون معنى الجمع فيه
 مراعى ايضا فيجوز ان يكون معنى الجمع فيه
 لا يتزوج النساء لانها صارت عبارة عن جنس
 وهو يحتمل الكل والادنى حقيقة والتكرار اذا عيد
 معرفة كانت الثانية عين الاولى لدلالة العهد قال
 الله تعالى فعصى فرعون الرسول اى الذى ذكر واذا
 اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى لان النكرة
 تناول عن عين فلو انضرفت الثانية الى الاولى
 لتعين من وجه والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت

لا بد من معرفة ما هو المراد

الثانية عين الاولى لدلالة العهد قال الله تعالى فان
 مع العسر يسرا قال ابن عباس انه من يغلب
 عسر يسرين واذا اعيدت نكرة كانت الثانية
 غير الاولى لان في صرف الثانية الى الاولى نوع
 تعيين وما اى المقدر الذى ينهى اليه الخصوص
 نوعان الواحد فيما هو فرد بصيغة او ملحق به اى
 فيما هو جنس سواء كان فردا بصيغة كاملة او دالا
 كالعبد والنساء لا اطلاقا لجنس على الواحد حقيقة
 والثلاث فيما كان جمعا بصيغة ومعنى كنساء
 او معنى كقوم لان ادنى الجمع ثلثه باجماع اهل
 اللغة وقوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة
 محمول على المواريث جواب عن تمسك بعضهم بهذا
 الحديث في ان اقل الجمع اثنان فانه محمول على الموا
 لان للثنين كمال للبنات بالاية والوصايا لانها
 تتبع للمواريث او على سنة تقدم الامام فانه تقدم
 على الاثنين كالثلثة واحمل عليه لانه عم بعث
 لتعلم الاحكام لا اللغات **واما المشرك**

مكرر
 اقل الجمع ثلثه فما فوقه جماعة

فما يتناول افراد افراد من فصاعدا مختلفة الحدود
خرج العام على سبيل البدل خرج الشئ تناولا على
سبيل الشئ كالفرد للجنس والطهر وحكمة اى مل
النوقف فيه من غير اعتبار حكم معلوم لكن بشرط التنا
ليترجح بعض وجوه الدليل كما تأمل علماءنا القرو
فوجدوه دالا على الجمع والانتقال والاجتماع في
الجنس لا الطهر والدم ينتقل من الداخل الى الخارج
ولا عموم له اى لا يستعمل المشترك في اكثر من معنى
واحد وقال الشافعي يجوز لقوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي اريد بها معنيين مختلفان لنا
انه اما ان يستعمل في المجموع بطريق الحقيقة او المجاز
والاول غير جائز لانه غير موضوع للجمع باتفاق
امه اللغة وكذا الثاني اذ لا علاقة بين المجموع وكل
واحد من المعنيين ويجوز ان يراد من الصلوة الغاية
بامره فنظم الرحمة والاستغفار **واما الموال**
فما ترجع من المشترك بعض وجوه بغالب الراي
من المشترك وبغالب الراي ليا بلازمين فان الخفي

في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي

والجمل والشكل اذ زال الخفاء عنها بدليل في شبهة
بجز الواحد والقياس يسمى ما ولا وكذا الظاهر
والنص اذا حمل على بعض محتملة وحكمة العمل على
احتمال الخلط كما يجب بخبر الواحد والقياس
واما الظاهر الاصطلاحى فاتم لكلام ظاهر
المراد به اى اتضح وانكشف للسامع اذا كان
اسم اللسان بصيغة اى يسماعها خرج الخفي
والشكل والنص وحكمة وجوب العمل بالذي ظهر منه
على سبيل الظن عند البعض والقطع عند
عامة المتأخرين **واما النص** فما زاد وضوحا
على الظاهر بان يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر
بمعنى من المتكلم اى بقرينه نطقه تنضم اليه سياق
او سباق تدل على ان قصد المتكلم ذلك المعنى
لا في نفس الصيغة وليس في اللفظ ما يدل عليه
وصفا وحكمة وجوب العمل بطريق القطع على
احتمال تاويل سواى ولكن ذلك الاحتمال في خبر
المجاز فلا يخرج عن القطع **واما المف** فما زاد

بما أوضح

وضوحاً على النص على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل سواء
كان ذلك بمعنى في النص بان كان مجملًا فبين او بغيره بان
كان عامًا فلحقه ما سدد باب التخصيص وهو باعتبار
ارادة المتكلم للمعنى في الكلام لانه ظاهر في معناه وتحتل
ان يراد به غيب الظاهر فالبيان يقطعه وحكم وجوب العمل
قطعا امكن على احتمال النسخ **فاما المحكم** فما احكم المراد به
عن احتمال النسخ والتبديل وانقطاع احتماله بمعنى
في ذاته بان لا يجتمعا السبيل عقلا كالآيات الالهية على وجود
الصانع او بانقطاع الوجود والاول محكم لعينه والآخر
لغيره وحكم وجوب العمل به من غير احتمال كقولنا تعالى
واحل الله البيع وحرم الربوا مثال للظاهر والنص
ظاهر في التحليل والتحريم نص في التفرقة بين البيع والربا
فسجد الملائكة كلهم اجمعون مثال للمفسر فالملائكة
عام وكلهم يقطع احتمال التخصيص واجمعون يقطع
احتمال التفريق ان الله بكل شيء عليم مثال للمحكم ويظهر
التفات في موجهها عند التعارض ليصير الاولى في
متروكا بالا على فيخرج النص على الظاهر والمفسر عليها

والحكم على الكل حتى قلت انه اذا تزوج امرأة الى شهر
انه متعة لان تزوجت نص في النكاح وتحمل المتعة والى
شهر مفسر في المتعة لا يحمل النكاح **واما المختص** فما حفي
مراده يعارض غير الصيغة اى صيغة الكلام يعنى صيغة
الكلام ظاهرة المراد بالنظر الى موضوعه اللغوى لكن
حفي بالنسبة الى محل سبب عارض في ذلك المحل لا ينال
الا بالطلب وحكم النظر فيه ليعلم ان اخفاءه
لمرية او نقصان فيظهر المراد به كاية السرقة ظاهرة
في ايجاب القطع في كل سارق لم يختص باسم اخر خفية
في حق الطرار والنباش يعارض فيها سوا اختصاصها
باسم اخر واختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى
الاية في حقها واشتهر هذه اختصاصها باسم
لنقصان في فعل السرقة او زيادة فيه فاملنا
فيها قد جردنا اخذنا لا غير خفية من حوز الاشبهة
فيه وهو موجود في الطرار وزيادة لانه سارق
العين الواحدة الطرار اسم سرقة فينقطع والنباش
سارق عين من يهجم وليس لما فظ يشترل

الاسم باعتبار نقصان الحزب المائيه فلا يقطع
واما المشكل فهو الداخل في اشكاله وامثاله
 وحكم اعتقاد الحنفية فيما هو المراد به ثم الاقبال
 على الطالب التامل فيه الى ان يتبين المراد والاشكال
 ضربان لغرض في المعنى لقوله كما فاقوا حرككم التي يتم
 شبهه انه بمعنى من ابن او كيف فبعد الطالب التامل
 ظهر انه بمعنى كيف يعزبه احث ولاستحارة بدعي
 لقوله كما فقت عليهم سوط عذاب فالصبي في
 المايعات لا السباط لكن يفيد الدوام فاستقيم
 منه والابلام من السقوط **واما المحمل** فانه
 دحمت فيه المعاني اي تواردت على اللفظ من غير
 رجحان لاحدهما واشبهه المراد اشبهنا ما لا يدرك
 بنفس العبار فقبل بالرجوع الى استفسار
 ثم الطالب ثم التامل وحكم اعتقاد الحنفية فيما هو
 المراد والتوقف فيه في حق العمل الى ان يتبين
 ببيان المحمل فيجب على حسب درجات البيان
 فان قطعنا كبيان الصلوة صار المحمل مقسدا

وان قلنا كبيان مقدر المسح لحديث الخيرة صا
 مؤلا الصلوة والزكوة وصنع الدعاء والنهار وما
 غير مرادين بل زيد في الشرع او صاف تستفسر
 او لا ثم تطلب ثم تامل فتقف الصلوة بفعله عوم
 وسوراع الغرايض وغير ما فلا بد من التامل فيميز
 وكذا الزكوة بقوله في كل ما تى ورسم خمس فطلب
 ثم وجبت **واما المشايخ** به فهو اتم لا انقطع
 رجاء معرفة المراد منه وحكم اعتقاد الحنفية قبل الاصابة
 اي قبل يوم القيامة وسدا كما لمقطعات في اوائل
 السور مثل الم فتومن بها ولا تول **واما الحقيقة**
 قائم لكل لفظا كما يجنس اريد به ما اي استعمل فيما
 وضع له خرج المهمل والمجاز وعلمها وجودها وج
 له اي بثوته خاصا كان او عاما امرا او نهيا
 كقوله تعالى ايها الذين امنوا اركعوا وقولوا سبحان
 ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق خاص
 في الامور به والمنهى عنه عام في الامور به والمنهى
واما المجاز قائم لما اريد به غير ما وضع له



اي معنى لم يوضع له مفصل من جازاي متعدد عن
محل الحقيقة بلنا سببه بينهما اي بين ما وضع له
اللفظ وبين غيره الذي اريد خرج به الزل و
حكم وجود اي ثبوت ما استعمله خاصا كان لفظه
او لا ستم التاء المراد اجماع وهو خاصا وعاما
كالصاع في الحديث وقال الثاني لا عموم للمجاز
لانه ضروري يصار اليه ضرورة توسعة للكلام و
ترفع بدون العموم فلا يصار اليه وانا نقول ان عموم
الحقيقة لم يكن لكونها حقيقة والا لما وجدت حقيقة
الا وهي عامة بل لدلالة زايدة على ذلك بان كانت
نكرة في موضع النفي او غير ذلك فاذا وجد من الدليل
في المجاز والمحل تقبل العموم بثبت فيه كالحقيقة
وكيف يقال انه ضروري وقد كثر ذلك في كتاب الله
ومؤمنه عن العجز والضرورة ولهذا اي لجران
العموم في المجاز جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن
عمر رضي الله عنهما لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا
الصاع بالصاعين عاما فيما يحل لان حقيقة الصاع

ليست مرادة لجواز بيعه بهما اجماعا والمراد ما يحل
مجازا باطلاق اسم المحل على الحال وهو اسم جنس محلي
باللام فيستغرق ما يحل من المطعوم وغيره **والحقيقة**
لا يسقط عن المسمى اي لا يصح نفيها عنه بخلاف المجاز
فالاب لا ينفي عن الولد واجد يسمى ابا وينفي عنه
ومتى امكن العمل بها اي بالحقيقة سقط المجاز لان
لا يعارض الال فيكون العقد في قوله بكا ولكن
يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته لا ينقذ وهو
ربط اللفظ باللفظ لايجاب حكم وصدق المنعقدة
لانه ربط اجزاء بالشروط والمقسم به بالمقسم عليه
لايجاب لصدق دون العزم وهو قصد القلب
كما ذهب اليه الثاني فعي ووجب الكفارة في الغموس
لانها مقصودة يقال عقدت اي قصدت لان ذاك
اقرب الى الحقيقة لان أصل عقد الجبل والكراع
للوطى لانه وضع للضم وهو يتحقق في الوطى دون
العقد كما ذهب اليه الثاني فعي فانه ليس يحتاج لانه
سبب للضم فهو للوطى حقيقة والعقد مجازا محلي

على الوطئ الا اذا تعدد ويستحيل اجاؤها الحقيقة
 والمجاز مرادين بلفظ واحد بلفظية مرة واحدة
 وجوزة الشاعري وبعض كما استحالة ان يكون الثوب
 الواحد على اللابس ملكا وعارية في زمن واحد
 فالفاظ للمعاني كالثوب للأشخاص والمجاز
 من الحقيقة كالعارية من الملك فكما استحالة اجتماعها
 في ثوب واحد في استعمال واحد فكذا في لفظ واحد
 حتى ان الوصية للموالي وسوما اذا اوصى حرا لا
 لمواليه ثبت ماله وله موالى الموالى لا يتناول موالى
 الموالى واذا كان له معتقا واحدا بحق النصف
 ويرد نصف الثلث الى الورثة لانه لمعتقة حقيقة
 ولموالى الموالى مجاز ولا يلحق غير المحرم كما قال
 الشاعري حتى حد بالفيل من سائر الاشرية المسكرة
 لان اسم المحرم للنبي من باب العنب اذا غلوا واشتد
 حقيقة وسائر الاشرية مجاز للمخامرة ولا يراد
 به وبينه بالوصية لا بناء وسوما اذا اوصى بثلث
 ماله لسي فلان وله اولاد واولاد بن وسدا

قول ابن حنيفة رحمه الله لانه للصلى حقيقة وليس بينه
 مجاز ولا يراد المسن باليد في قوله او لاسم النساء
 وقال الشاعري احمل للمس على المسن باليد والوطئ لان
 الحقيقة فيما سوى الاخير وسى معتقة واحمر والصلبي
 والمجاز فيه اى في الاخير وسواجماع مراد فلم يبق
 الاخر وسواجماع في الثلث وسوما الى الموالى وغير
 المحرم وسوسه والحقيقة في الاخر وسى المسن باليد مراد
 لتلايلهم اجمع بينهما وفي الاستيمان على الاسباء والموالى
 تدخل الفروع جواب اشكال بيانه الكافر اذا استأمن
 على بنيه او مواليه يدخل في الامان بنوه وبنو بنيه
 ومواليه وموالى مواليه وفي جمع بين الحقيقة و
 المجاز والجواب انما دخلوا لان ظاهر الامر صاير
 اى اسم الاسباء والموالى مرجع في الظاهر يتناول
 الفروع لنسبتهم الى الجد مجازا فصاير ذلك شبهة
 في حصص الدم بخلاف الاستيمان على الاسباء والامانة
 حيث لم يدخل الاجداد والجدات اى لم يعتبر منزه
 الشبهة الناشئة من تناول الظاهر اثبات

الامان للاجداد والجدات لان ذاك اعتبار الصورة
بطريق التبعية فيلحق بالفروع دون الاصول اذا اجداد
والجدات اصول فلا يكون اتباعا وانما يقع على الملك
والاجارة والدخول حافيا ومستظلا فيما اذا حلف لا
يضع قدمه في دار فلان جواب سؤال ايضا بيانه اذا
حلف لا يضع قدمه في دار فلان ولم يعينها ولا نية له
يضع على المملوكة والمستأجرة والعارية وفيه جمع بين
والمجاز وكذا لو دخلها حافيا او مستظلا او ركبا وفيه
وفي جمع والجواب انما يقع باعتبار عموم المجاز
اي صار الملفوظ مجازا عن شيء وذلك الشيء عام وهو
الدخول ونسبة الكنى لا باعتبار الجمع بينهما لان
المقصود معتبر في الايمان ومقصوده من وضع
القدم الدخول لانه نسبة فانه لو وضعه ولم يدخل
لم تحث والدخول عام فيتناول ومن اراد فلان
نسبة الكنى حتى لو كان الكنى من المملوكة غيره لم
وسي نعم ويتناول وانما تحث اذا قدم ليلا او نهارا
في قوله بعد يوم يقدم فلان جواب سؤال

بيانه لو قال عبده حر يوم يقدم فلان فقدم ليلا
او نهارا يعتق واليوم للنهار حقيقته وللليل مجازا ويجوز
انما تحث باعتبار عموم المجاز لان المراد باليوم الوقت
ومو عام فان اليوم يستعمل لبياض النهار وللوقت
المطلق فان كان ما قرن بهما كاللبس فالنهار
اولى به وان كان مما لا يقبل التوقيت كالقدوم
يراد به مطلق الوقت وانما اريد النذر واليمين اذا
قال لله على صوم رجب ونوى به اليمين جواب سؤال
ايضا بيانه من هذا الكلام للنذر حقيقة حتى لا يتوقف
على النية واليمين مجاز حتى يتوقف والحقيقة تفهم
بلا قرينة والمجاز يجب فاذا اريد كان جمعا بينهما
والجواب انما اريد به لانه نذر بصيغة يمين ملو جب
لان على الايجاب ومعنى النذر وهذه الصفة
موجب وهو الوجوب وباعتبار هذا الموجب
يمين اذا نوى لان ايجاب المباح يمين كتحريمه
فاذا لم يصم وجب الغضار بالنذر والكفارة با
يمين فهو كشراء القراب تمكن بصيغة تحريمه

فان شراء سمي اعتاقا في الشرع وليس نفسه اعتاقا
لكونه موضوعا لبثوث الملك لا لازالة لكن الملك في
القريب لا اوجب العتق بالنص سمي الشراء اعتاقا
بواسطة حكم بعسفة وطريق الاستعارة هي في
اصطلاح الفقهاء ترادف الجواز الاتصال بين الشئين
صورة ومعنى لان كل موجود من المحسوسات انما هو موجود
بصورته ومعناه لا ثالث لهما والمراد بالمعنى الوصف
الخاص المشهور فلا يسمى شخص باعتبار كونه حيوانية او غير
كما في تسمية الشجر اسدا بينهما اتصال معنى ومعنى الشجاعة
فانها وصف خاص لازم مشهور والمطر سما بينهما
اتصال صورة فان السماء اسم لكل ما علا والسحاب عال
والمطر منه من في الحيات وفي الشرعيات الاتصال
من حيث السببية والتعليل اي اتصال السبب بالمتسبب
والعلة بالمعلول نظير الصورة في المحسوس فكما لا مشا
بين السماء والمطر لا مشابة بين السبب والعلة
والمعلول فالأصل من حيث الجاورة والاتصال
اي اتصال عقد مشروع بعقد مشروع في المعنى المشروع

كيف شرع اي لا معنى شرع ذلك العقد المشروع
نظير المعنى كالهبة والصدقة متصلاان معنى من حيث
ان كلاهما تملك بغير عوض فتستعار الهبة للصدقة
فيما وسبب للتفكير حتى لا يرجع والصدقة للهبة فيما تصدق
على الغني حتى يرجع والا اول اي ما هو نظير الصورة على
تعيين احد هما اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء
وانه يوجب الاستعارة من الطرفين لان على جوازها
الجاورة وهي في المشروعات بالافتقار وموئيد
العلة والمعلول من الجانبين لان العلة لم تشرع الا
بحكمها فافتقرت اليه من حيث الفرض والحكم لا يثبت
الا بعلته فافتقر اليها من حيث الوجود فاستوى
الاتصال نعمت الاستعارة حتى اذا قال ان اشترت
عبدا فهو حر ونوي به الملك او قال ان ملكي نوي
بالشراء يصدق ديانته فيهما فاذا اشترى نصف
عبد فباعه ثم اشترى النصف الاخر يعتق هذا النصف
وفي الملك لا يعتق ما لم يجمع الكل في ملكه فان قال
بالشراء الملك صدق ديانته لا فضاء وبالمالك

الشراء صدق ديانته وقضاء لانه استعارة العلة
الحكم في الاول والحكم للعلة في الثاني ففيها فيه تخفيف
وسواء الاول لا يصدق قضاء للشيء وفيما فيه تشديد
وسواء الثاني يصدق والسبب من نوع الاول اتصال السبب
المحض وسواء المفضي الى الحكم في الجملة وان لم يكن موضوعا
له بالسبب كما اتصال زوال ملك المنفعة بزوال ملك
الرؤية فان زواله مفضي الى زوال ملك المنفعة فيكون
سبباً له وفي هذا النوع انما يجوز الاستعارة
في احد الطرفين فيصح استعارة السبب للحكم ومؤكده
السبب واراؤه السبب دون عكسه لان جواز ما
بالا اتصال وسواء لاقتضار من جهة السبب لاقتضار
الحكم الى السبب فاما السبب فتعني عن الحكم لقيامه
بنفذه وحصول الحكم الاساسي للموضوع له و
ثبوت السبب به اتفاق فيستعار العتق للطلاق
لا الطلاق للعتق واذا كانت الحقيقة متعذرة بحيث
لا يتوصل اليها الا بالبحث او بهجورة بحيث يسير
الوصول ولكن تركه الناس صيرة الى المجاز بالاجماع

كما اذا حلف لا ياكل من هذه النخلة مثال للمعذرة
والمجازان لا ياكل ثمراً او لا يضع قدمه في دار فلان
للمعذرة والمجازان لا يدخل والمهمجور شرعاً كما
لمهمجور عادة حتى ينصرف التوكيل بالخصوص الى الجواب
مطلقاً فان خصوصية مهمجور شرعاً لقوله لا
تنازعوا في صيرار الى المجاز وسواء الجواب حتى لو قرئ
على موكله لزمه وان حلف لا ياكل من هذا الصبي لم يتقيد
بمن صباه فلو كان وموتاً او شيخاً حنث لان
كلامهم مهمجور شرعاً ترك الترخيم وهو حرام لقوله
من لم يرهم صغراً فليس منا فكان المراد الذات
وان كانت الحقيقة مستعملة غير مهمجورة شرعاً وعادة
والمجاز معارف متبادرة الى الفهم في العرف او اكثر
استعمالاً في عرف الناس من الحقيقة فهي اولى
عند ابي حنيفة خلافاً لما فاعند مما المجاز اولى
كما اذا حلف لا ياكل من هذه الخنطة او لا يشرب
من الفرات ولا يمشي له فعدته كحنث باكل غيرها
وبالكسر منه لا بالجر ومن الاواني لا استعماله حقيقة

لا تعلم من هذا الصحيح

اذ عينها يؤكل بالقلاد وغيره والكرع عادة البواوي
وعند سماعها يتخذ منها كما تجر كعينها وبالاختراف
منه كالكرع وهذا الاختلاف بناء على ان الخلفيه
اي المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم دون الحكم عنده
فرج التكلم دون الحكم فصارت اولى لان الخلف لا
يراجع الاصل وعند سماعها موخلف عن الحقيقة في الحكم
وفي الحكم للمجاز رجحان لانه يمثل الحقيقة والعرف
فصار اولى ويظهر الخلاف في قوله لعبد و مواليه
سنا منه هذا ابني فانه يعتق عنده لان الخلفيه
لما كانت في نفس التكلم شرط صحة التكلم وهي كون
الكلام صالحا لا فادة المعنى ككونه مبتدأ وخبرا
وقد وجد ان هذا ابني وضع لاثبات البسوة وقد
تعذر الحقيقة فتعين المجاز وعند سماعها لان الخلفيه
في الحكم ولا بد كثبت الخلف من تصور الاصل
بشرط ان يكون الاصل في محله موجبا للحكم ولكن تعذر
لعارض فيختلف المجاز في اثبات الحكم وهذا الكلام
في نفس غير منعقد لا يجاب بحكم اصلا وقد تعذر

الحقيقة والمجاز معا ان كان الحكم ممسعا فيبطل الكلام
كما في قوله لامرأة من بني و منى معروفه النسب
وتولد لثله او اكبر سنا منه حتى لا يقع احربه بذلك
ابدا سواء اصرا او اكدب نفسه لكن يفوق بالاضرار
لا بهذا بل بمنع الجماع واما تعذر الحقيقة في الاكبر وطا
واما في الاصغر فلان الشرع يكذبها لثبوتها بالنسب
من الغير واما تعذر المجاز فلان التحريم الذي يثبت بهذه
بنتي التحريم الذي يقتضي بطلان الكاح لان البنثية
اذا اثبتت تظهر حرمة من الاصل وليس في وسعه
اثباته والذي في وسعه اثبات تحريم يقتضي صحة
الكاح السابق ويكون حقا من حقوقه كالطلاق
فاللفظ غير صالح له والحقيقة شرک بدلالة العادة
كالنذر بالصلوة واجب فان حقيقة ما لغير الدعاء
والقصد ولكن تركه عادة الى الاركان المعلومه
وزيارة بيت الله فتجبان وبدلالة اللفظ في
نفسه كما اذا حلف لا ياكل لحمي يحنث باكل لحم
السمك فاللحم متساو له ولكن خص بدلالة الاستغفار

فهذا اللفظ يدل على القوة وسمى باللم لقوة فيه
 باعتبار تولده من الدم ولادم للمسك وكفله كل
 مملوك لي حر لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك
 مطلقا لكونه مالك ايد او عكس اى عكس ما ذكر من ترك
 الحقيقة باعتبار النقصان لان اصل الاشتقاق
 يدل على الكمال المكلف بكل الفاكهة وهو ما تركت الحقيقة
 باعتبار الكمال لان اصل الاشتقاق يدل على النقصان
 فلا يجتنب بالرياء والرياء الغيب عند ابي حنيفة رحمه
 لان الفاكهة من التفكه وهو الشغف وموزايد على ما به قوام
 البدن ومنه يتعلق بها القوام فكان فيهما وصف
 زايد وموافقا لثبته فلا يتناولها وبدلته سياق ^{النظم}
 اى سوق الكلام اى بقرينة لفظية التحفت به عليه
 او متأخرة عنه كقوله طلق امرأتى لا يكون توكيلا لان
 المراد اظهار عجزه بقرينة ان كنت رجلا فيكون للتبويج
 وبدلته معنى يرجع الى المتكلم كما في بين الفور كما مر
 قاست لتخرج فقال زوجها ان خرجت فان
 طلق يقع على الفور حتى لو جلست ساعة ثم خرجت

لم تطلق فان حقيقة العموم ولكنها تركت بدلالة حالة
 اذ من العلوم انه اخرج مجزئ الجواب فينبغي به وبدلته
 في محل الكلام كقوله عم انما الاعمال بالنيات ورفع عن
 امتي الخطاء والنيان فان ظاهره ان لا يوجد العمل
 الا بالنية ولا يوجد الخطاء والنيان أصلا وقد
 وجد بدلانية ووجد افعلم ان الحقيقة غير مرادة لان
 لا يجتمع فصا مجازا عن الحكم واحكم نوعا عن الثواب على
 العمل الذي هو عبادة والاثم بالذي هو محرم والساكن
 الجواز والفاد وما مختلفان فصا مشتركا لا يعل
 حتى يقوم دليل على احد مما فيصير مؤولا والتحرير المضام
 الى الاعيان كالحارم في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم
 واخحر في قوله عليت لمام حرمت لخم حقيقة عندنا كوصف
 الفعل بها لان انصاف الاعيان باحرمة يوجب جواز
 عن محلبة الفعل المقصود شرعا كما ان انصاف الفعل بها
 لذلك فاذا امكن العمل بالحقيقة لا يصار الى المجاز
 لكونه ضروريا خلافا للبعض من اصحابنا قالوا المراد
 تحريم الفعل لا غير اذ التحريم هو المنع وبه يصير المكلف

ممنوعاً عما في مقدوره والفعل مقدوراً اما الاعيان فليست
بمقدورة بما ذكرنا من الحقيقة والمجاز

المعاني لانقاسها اليها لطلق

العطف اي لطلق الجمع في غير تعرض لمقارنة كما زعم بعض
ولا ترتيب كما زعم بعض لاستفراجه كلام العرب وقوله
وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة وفي الاعراف على

والقصة واحدة وفي قوله لغير الموطوءة ان دخلت الدار

فانت طالق و طالق و طالق انما تطلق واحدة عند

الي حنفية من سائر المذاهب لان زعم انها للترتيب عنده وعند

المقارنة مستدل بهذه المسئلة ببيان ان هذا الاختلاف

لم ينشأ من الواو بل لان موجب هذا الكلام وهو ذكر

الطلاقات متعارف على وجه يتصل الاول بالشرط ثم

الثاني ثم الثالث الا فراف عنه لان الطلاق الثاني يتعلق

بالشرط بواسطة الاول لان وطالق جملة ناقصة

مفتقرة الى الكاملة فتعلق الثاني بعد تعلق الاول و

الثالث بواسطة اثنين فاذا تعلق بهذا الترتيب تكون

كذلك فاذا نزل الاول لم يبق لهما محل فلا يتغير هذا

الترتيب بالواو وقالوا موجب الاجتماع اي اشترك

بين المعطوف والمعطوف عليه فصار متعلقين بالشرط

بلا واسطة لان وطالق ناقصة فيصير ما يتم به الاولى

وسوال شرط شرط الثانية والثالثة فلما سادتهما

في التعلق بالشرط يقع جملة فلا يتغير الاجتماع بالواو

واذا قال لغير الموطوءة انت طالق و طالق و طالق هذه

توهم انها للترتيب والجواب انها انما تبين بواحدة

لا بالثلاث كقول بعض لان الاول وقع قبل التكلم

بالثاني فسقطت ولايته لفوات محل التصرف لانها غير

موطوءة فلها الحكم والثالث لا للواو واذا زوج

فضولي امين من رجل غير اذن مولاهما وبغير اذن

الزوج ثم قال المولى هذه حرة وهذه متصلا هذه

توهم انها للترتيب ايضا والجواب انه انما يبطل كمال

الثانية لان عتق الاول يبطل محلبة الوقف في حق

الثانية فيبطل الثاني لا يبقى محلا للكلح الموقوف

بعد عتق الاول لان الامة لا تبقى محلا للكلح في بقا

الحرة حتى لو تزوج امة موقوفة ثم حرة نافذا

او موقوف فاي بطل نكاح الالة لان التوقف معتبرة
بالابتداء فبطل نكاح الثانية قبل التكلم بعقوبتها واذا
زوج رجل اخين في عقد بغير اذن الزوج قبله
فقال ايجوز نكاح هذه وهذه بطلا كما اذا اجازهما معا
وان اجازهما منفردا بطل النكاح من ايو م انهما للمقارنة
والجواب انما بطل لان صدر الكلام بتوقف على اخوه
وان كان في اخوه ما يغبر اوله كما في الشرط والاشارة
وجواز نكاح الثانية بنا في جواز نكاح الاول للجمع بين
الاختين فيتوقف الاول على الثاني فيثبت الجمع وفي
التفريق يصح الاول لان توقف الصدر على الاخر المغير
بشرط الوصل الواو للحال مجازا

كقوله لعبد ادا الى الفاوانت حر حتى لا يعق الا
بالاداء فيجمل و انت حر حالا تعقب العطف في مثله
لان شرط جواز انفاق الجليتين خبر او طلبا و
الاحوال شروط فتعلق الحرية بالاداء وقد يكون
لعطف الجملة فلا يجب به المراكمة في الخبر كقول
هذه طالق ثلثا وهذه طالق فتطلق الثانية واحدة

٢٩
لان الشركة في الخبر انما كانت للافتقار فاذا كانت
فقد ذهب دليل الشركة وكذا في قولها طلقني ولك
الف لعطف الجملة عند اي حيفه رجم حتى اذا اطلقها
لم يجب حتى يعارضها دليل ومعنى المعاوضة لا يعارض
لانه امر زايدي في الطلاق اذ الكرام تمنع عن العوض فيه
وقال لانها للحال بدالة حال المعاوضة اذ الجمع عقد معا
فيصير وجوب الالف عليها شرطا وبدلا لان الاحوال شرط
فيجب الالف والفاء للوصل والتعقيب بالتفاهم
فتبرأ من المعطوف عن المعطوف عليه بزمان وان لطف
اي قل فاذا قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت
طالق فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى بلا تراخي
فلو دخلتها بتراخي لم تطلق ويستعمل في احكام العطل
لان الاحكام مرتبة على العطل فاذا قال بعث منك هذا
العبد بكذا وقال الاخر فهو حر انه قبول للبيع ويعتق
لانه ذكر الحرية بالفاء تعقيب الايجاب ولا يترتب العتق على
الايجاب الا بعد القبول فيثبت اقتضاءه ويدخل على
العطل وكان ينبغي ان لا يجوز لان تعقب العلة على الحكم

ستحيل لانها مؤثر والحكم اثرنا ولكن اذا كانت العلة
مما يدوم حتى يكون بعد الحكم فلا تلغوا الفاء كقوله
اذا الى الفا فانت حرائي اذا الى الفا لانك حقيقي
للحال وان لم يؤد لان وصف احرية تمتد فاشبه
المرتبة وتستعار بمعنى الواو في قوله له على درهم فدرهم
حتى لونه درهمان لانه لما تعد حقيقة اذا لا ترتيب في الواو
جعل مجازا عن الواو كانه قال درهم ودرهم **وتم**
للتراخي وسوان يكون بينهما مهلة فتعند ابي حنيفة
بظهر التراخي في التكلم والحكم جميعا بمنزلة ما لو سكت
ثم استأنف قولا بعد الاول رعاية لكمال معنى التراخي
وعند ما التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم رعاية
لمعنى العطف لان الكلام متصل حقيقة فلا معنى لا
نفصال حتى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق ثم طالق
ثم طالق ان دخلت الدار فعنده يقع الاول ويلغوا
بعده كانه سكت على الاول ولو سكت عليه حقيقة
بلغوا ما بعده كذا هنا ولو قدم الشرط فقال ان
دخلت فانت طالق ثم طالق ثم طالق تعلق الاول

بشرط ووقع الثاني لبقاء المحل ولغا الثالث لانها
بانت لا الى عدة وقال لا يتعلق جميعا بالدخول في المثلين
بمعنى العطف وينزلن على الترتيب عند وجود الشرط
باعتبار التراخي فان كانت ملوثة طلقت ثلثا والا
واحدة ولغا الباء لعدم المحل وفي قوله عليه السلام فليكفر
عن يمينه ثم ليات بالذي موضح جواب سؤال وموقف
ثبت ان ثم حقيقة في التراخي لفظا وحكما او حكما يقتضي
جواز التكفير قبل الحنث في هذا الحديث والجواب ان
ثم ههنا استغفر بمعنى الواو عملا بالرواية الاخرى ومضى
فليات بالذي موضح منها ثم ليكفر والا لتناقضيا
واجراء للاخر وهو ليكفر على حقيقة اذا الكفارة واجبة
بعد الحنث بالاجماع **وبل** لاثبات ما بعده والا
عارض عما قبله منفي كان او مثبتا على سبيل التذرك
اي تدارك الغلط وانما يصح الاضراب اذا كان الصدر
يحتمل الرجوع فان لم يجمل صار للعطف المحض
فتطلق ثلثا اذا قال لامرأة الموطوءة انت طالق
واحدة بل ثنتين لانه لم يملك ابطال الاول وهو الواو

فتقمان أي الواحدة والثنتان بخلاف قوله
 على الف درهم بل الفان حيث يلزم الفان
 لأن الطلاق انشاء لا يحتمل النذر والاقرار
 اخبار يحتمل وفي غير الموطوءة يقع واحدة لعدم المحل
 بعد وقوعها **ولكن** للاستدراك بعد النفي خاصة
 اذا عطف مفردا على مفرد اما جملة على جملة بعد ما
 غير ان العطف يمكن انما يصح عند اتساق الكلام
 أي انتظام وذلك بطريقين ان يكون الكلام متصلا
 بعضها ببعض لتحقيق العطف وان يكون محل الانشاء
 غير محل النفي ثلثاينا قضى آخر الكلام اوله والافوه
 متأنف أي وان لم يثبت الاتساق لا يصح
 الاستدراك فيكون كلاما متأنفا فتقوات الاول
 كالمقر به بعد يقول ما كان لي قط لانه لفلان احوكا
 العبد للمقر به الثابت وان فصل ترد على المقر
 وفوات التاك كالا لانه اذا تزوجت بغير اذن مولانا
 بمائة درهم فقال لا اجبر النكاح ولكن اجبره بمائة
 وخمسين قالوا ان هذا فسخ للنكاح وجعل يكن

مبتدأ لان هذا نفي فعل وهو الاجارة و
 اثباته بعينه فلم يسبق الكلام ولا جبره للتفاير من
 المال لانه منع فيصير يكن بمائة وخمسين متأنفا
 اجارة لنكاح اخر مائة وخمسون **واو**
 لاحد المذكورين اسمين او فعلين او كثر بدليل عدم
 انعكاسها عن ذلك فقوله مذاجر او هذا القول احد
 لكونه لاحد المذكورين وهذا الكلام انشاء يحتمل
 التحير لانه خبر في وضعه الاسمي ولكنه في الشرع
 صار انشاء فاجب كذا والتحجير على احتمال انه أي
 اختياره بيان عملا بجه أي التحجير باعتبار الانية
 والبيانية باعتبار التحجير وجعل البيان انشاء من وجه
 حتى لا يملك المولى تعيين الميت واظهار من وجه
 حتى يجبر على البيان لو كانا حيين واذا دخلت
 او في الوكالة كوكلت هذا او هذا او بيع هذا
 او هذا يصح استحرا لانهما جهالة مستدركة فيما بين
 على التوسع بخلاف ما اذا دخلت في البيع بان قال
 بعث منك هذا او هذا او بعشرة او عشرين

والاجارة بان قال جرت مزا او مزا او بدم
او در صمين فان العقد فاسد لانها توجب التحجير
ومن له الخيار غير معلوم فيبقى العقود عليه او مجهولا
جهازه تقضي الى الشرايع الا ان يكون من الخيار
معلوما لانه لم يوجب منازعه في اثنين او ثلثة
من البيع والمستأجر فيصح استحسانا دفعا للغبين
لخيار الشراء والحاجة تنزع بالثلثة لاشتماله على
الجبر والوسط والردى وفي المهر توجب التحجير كذلك
عندما ان صح التحجير بان كان مفيدا اكثر وجتلك
على الف درهم او مائة دينار فيعطى ايها شاء
وفي النكاح بان قال على الف الفين لا تحجير بل
يجب الاقل لانه لا فائدة في التحجير بين القليل والكثير
في جنس واحد فيثبت الاقل المتيقن به وعنده
يجب مهر المثل لانه الموجب الاصل والعدول عنه
الى المسمى اذا كان معلوما قطعاً ويسمع كونه معلوما
قطعاً وفي الكفارة او موقوله كما فكفارتها طعام
عشرة مساكين وقوله فعدة من صيام او

او او تمنع
ح

او نكح وقوله فجزاء مثل ما قتل من النعم الا انه يجب
احد الاشياء عندنا غير عين وكسر في نفسه عملاً
يا وويتعين فعلاً لا قولاً خلافاً للبعض من
العراقيين والمعتزلة فان الكل واجب عليه عندم
على سبيل البدل فيفعل احداً يسقط الاخر وجوب
ما فيها فاذا ترك الكل يا ثم اثم الواحد واذا اتى
بالكل ثواب ثواب الواحد عندنا وعندم اثم الكل
وثواب الكل واو في قولك تعان ان يصلوه او يصلبوا
للتحجير عند مالك فتحرام الامام في العقوبات في كل حق
قاطع طريق عملاً بحقيقتهما وعندنا انها بمعنى بل كما
في فني كالجيرة او اشد قسوة امي بل يصلبوا اذا
انفقت المحاربة يصل النفس واخذ المال بل يقطع
ايديهم اذا اخذوا المال فقط بل ينقوا من الارض
خوفوا الطريق لان اجزاء بحسب اجنائه فيعليظه
على اخبرها وعكس بعيد فلا يراد الظ بال قولت
الاجرة بالمحاربة ومنه معلوم عادة بتخفيف اخذ
مال او قتل او بالاخيرين معا فاكثفي بذكر انواعها

فيقابل كل جزاء بفعل ولا يتعدى عنه لان مقابلة
 الجملة بالجملة تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وقد
 بين كذا في حديث جبرئيل عليه السلام احد صحابة
 الى بردة وقال لا يكون اولا احد المذكورين غير عين اذا
 قال لعبد ومكاتبته مذبح ومذاينة باطل لانه اي
 محل العتق اسم لاحد مما غير عين وذلك اي احد مما
 محل للعتق فغير المعين منهما لا يكون صالحا له وعند
 مو كذا اي انه اسم لاحد مما احل لكن على احتمال النعيين
 حتى لزمه النعيين في مسئلة العبدين اي لو كانا عبدا
 ولو لم يحتمل النعيين لما اجبر عليه والعمل بالمحتمل او الى امن
 الاسرار فجعل ما وضع حقيقة ومو احد مما على غير
 النعيين مجازا عما يحتمل ومو احد مما على النعيين و
 ان استحالت الحقيقة كما مو اصد في العمل بالمجاز و
 مما ينكر ان الاستعارة عند استحالة الحكم لامر
 ان المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عند مما فاذا لم
 يكن المحل صالحا للحكم حقيقة يسقط اعتبار المجاز
 واستعار او للعموم اذا دللت عليه قرينة فيضبر

لغيره وروايت
 نسخ

بمعنى واو العطف من حيث ان كلامها مراد لا عين
 من حيث ان كل واحد منها مراد على الانفراد وذلك
 الى استعارتها بمعناها اذا كانت في موضع النفي او في
 موضع الاباحة كقوله والله لا اكلم فلانا اقلانا حتى
 اذا كلم احدهما او كلاهما يحتمل لانها ليست عين الواو
 يستلزم الاجماع بل عمومها على الانفراد لان اصلها
 متناول احد المذكورين والعموم يثبت بعرض وهو
 النفي وليس من ضرورة العموم الاجتماع ولكن
 لو كلفها لم يحتمل الامرة لانه لما حتمت بكلام احدهما
 انحل اليمين فلا يحتمل بكلام الاخر بخلاف الواو
 حيث لم يحتمل الا بتكليفها لاستلزامها الاجتماع و
 لو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان يكلمها
 لانه موضع الاباحة لان الاستثناء من الخطر اباحة
 والاباحة دليل العموم لانها رفع القيد ويرفع
 ثبت بطريق العموم ويستعار بمعنى حتى اذا ف
 العطف لاختلاف الكلام بان يكون احدهما اسما
 والاخر فعلا او ماضيا او مستقبلا ويحتمل الكلام

ضرب الغاية باحتمال الامتداد كقولك ليس لك
 من الامر شيء او يتوب عليهم اي حتى لا يعطفه على شيء
 عطف الفعل على الاسم وعلى ليس عطف المضارع
 على التام وهو يحتمل الامتداد لانه للتحريم فاستعمل حتى
وحتى للغاية وهي ما ينهي اليه الشيء ويمتد اليه ويقصر
 عليه كالي قال الله تعالى حتى مطلع الفجر وتعمل للعطف
 مع قيام معنى الغاية لمناسبتها فالغاية تنصل بالمعنى
 وترتب عليه والعطوف ينصل بالمعطوف عليه ويتوقف
 عليه ويكون للتعظيم كقولهم مات الناس حتى الانبياء
 وللحقير كقولهم استنت اي عدت الفصل حتى الوحي
 جمع قرع وهو الفصل الذي به تبرز ابيض مثل اللبن
 مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه ومواضعها اي حتى في
 الافعال ان يجعل غاية بمعنى الى كقوله تفعلوا او غاية
 من جملة مبتدأة كخرج الناس حتى خرج زيد لان
 حتى للغاية فيجعل ما امكن فينصب بعده بان مقدره
 في حكم الاسم لئلا تدخل الجارة في الفعل وعلامة الغاية
 ان يحتمل الصدر الامتداد بان يصلح لضرب المدة فيه

وان يصلح الاخر دليلا على الانتهاء كقاتلوا الذين
 لا يؤمنون المقاتلة قد تمت وقبول الجبرية يصلح دليلا
 لانتهاء فان لم يستقم بان عدما او احدا مما قلنا زيادة
 بمعنى لام كي اذا كان صدر الكلام يصلح سببا لما بعد
 وما بعده يصلح حكما له لان جزاء المبدأ غاية لسببه فان
 تعذر هذا اي حمله على المجازات بان كان الحلف معقودا
 على فعلين يصدران في نفس جعل متعارفا
 المحض وبطل معنى الغاية لان فعل الشخص لا يصلح جزء
 لفعل نفسه وعلى هذا اي كونه حتى للعطف للغاية
 او للمجازاة او للعطف المحض مسائل الزيادات كان
 لم اضربك حتى يصح فالضرب يحتمل الامتداد والصياح
 يصلح منهيا فجعل غاية حتى اذا ترك قبل الصياح بحيث
 ان لم انك حتى تعذبني فالعذاب يصلح دليلا على الانتهاء
 بل موداع الى الانتهاء زيادة الايتان فتعذر معنى
 الغاية لكن الايتان يصلح سببا والعذاب يصلح جزء
 فحمل عليه حتى اذا اناه فلم تعذه لم بحيث لان شرط
 رة الايتان على وجه يصلح سببا للجزاء وقد وجد

الامتداد على المعاني الثلاثة
 على الترتيب المذكور

ان لم انك حتى اتعدا عنك فهذا الفعل حان
فلا يصلح غايه الاتيان بل هو داع الى زياده ^{لصلح} والرجوع
اتيانه سببا لفعله ولا فعله جزء الاتيان ^{فصل} فحل
على العطف المحض كانه قال ان لم انك فاحدا فاذ
اناه فلم يتعد ثم بعدى بعد غير مترجح ^{اصلا} بروان لم يتعد
حسب **ومنها** اي من حروف المعاني حروف الجحر
فالباء للاستصاق بدلالة استعمال العرب ويقضي
طرفين فمدحوا الملتصق والآخر الملتصق وصحت
الاثمان لان الصاق الاتباع يكون بالاصول والتمن
تبع حتى لا يشترط وجوده بخلاف المبيع حتى لو قال
اشريت منك هذا العبد بكر من حنطة جيدة يكون
الكرثما فيصح الاستبدال به قبل القبض ولو كان ميسرا
ما صح بخلاف ما اذا اضاف العقد الى الكره وقال اشريت
منك كره حنطة بهذا العبد فان الكره يكون ^{لما} معتبرا
فيه شرايط السلم ولو قال ان اخبرني بقدم ^{فلان}
فبعدى حريق على الحق حتى لو اخبره ولم يعقب لان
باصحبه الباء لا يصح مفعول الجحر لا سعاله بالباء ولكن

مفعوله محذوف ودل عليه الباء فعناه اذا اخبرني خبرا
ملصقا بقدم فلان والقدم اسم لفعل موجود
بخلاف ما لو قال ان اخبرني ان فلانا قدم فانه يتناول
الكذب ايضا لانه غير مشغول بالباء فصالح مفعولا وكلمه
ان فخرج ما بعد ما مصدر فعناه ان اخبرني قدومه
فصار المفعول الثاني النكلم بقدم ولا فعل القدم
ولو قال ان خرجت في الدار الا بالاذني فانت طالق بشرط
تكرار الاذن لان الباء يقضي ملصقا به وهو الخروج
فصار تقديره الاخر وجا ملصقا بالاذني فيشرط ان يكون
جميع الخروج ملصقا به لان خروجك مرة وصف ملصقا
عامة وهو الاذن بخلاف قوله الا ان اذن لك فانه على الا
مره لانه جعل مستثنى بلف فلا يستقيم لانتفاء شرط
الاستثناء وهو المجانسة فصار محجرا عن الغاية لان
الاستثناء يناسبها من حيث ان كلامها يتصل
بالاقول ويخالف في الحكم وفي قوله انت طالق بمشبهه الله
بمعنى شرط كقوله ان شاء الله تعالى لان الباء ^{لصاق} للاستعانة
وفي التعليق الصاق الجحر بوجود الشرط فلا تطلق لانه

تعلق بما لا يتوقف عليه وقال الثالث في الباء في قوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم للتبعض فمسح اذني ما يتناول
الاسم وقال مالك انها صلة لان المسح متعد بمسح كل
وليس كذلك اما التبعض فلا يعرفه اصل اللغة واما
الصلة ففيه الغا الحقيقة بل هي للاصاق باصل الوضع
لكنها اذا دخلت في الة المسح كان الفعل متعديا الى
محل فيصير المحل مفعولا به فيتناول كلمة اي كل المحل
كسحت الحائط بيدي واذا دخلت في محل المسح بقي
الفعل متعديا الى الالة تعديره وامسحوا ايديكم
برؤوسكم فلا يقتضي استيعاب الرأس لانه غير مضاف
اليه واما يقتضي الصاق الالة بالمحل وذلك لا يشوب
الكل عادة لان ما بين الاصابع تعدد الصاقه فصار
المراد به اكثر اليد وسوا الاصابع لانها اصل الثلث
اكثر ما فصار التبعض مراد بهذا الطريق لا بالباء
وعلى للالزام فهو له على الف درهم يكون
لان على للكنة علماء والدين يستعمل من يلزمه
ان يصل به الوديعه فلا يثبت الدين لان على كتميل

٤٦
معنى الوديعه من حيث ان فيها وحب الحفظ
فيحل عليه فان دخلت في المعاوضة المحضة وهي
التي تخلو عن معنى الاسقاط كالبيع كان بمعنى الباء
لبعثك على الف درهم معناها بالف درهم لان فيها
معنى الشرط والمعاوضة لا يتعلق به والالزام ينشأ
الا لصاق فاستغیره وكذا استعملت في الطلاق
بان قالت طلقتي ثلثا على الف فطلقها واحدة
كانت بمعنى الباء عند ما يجب ثلثها لان الطلاق
على مال معاوضة من جانبها عند ابي حنيفة رحمه
للمشرط لان الطلاق كتميل التعلق وعلى نزل على الشرط
حقيقه لانه بلازم اجراء فيصير هذا تعليقا لا
لتزام المال بشرط الثلث فاذا خالف بان يطلق
واحدة لم يجب المال **ومن** للتبعض اذا قال من
شئت من عبيدي عتقه فاعتقه له ان يعتقه
الا واحد منهم عند ابي حنيفة رحمه عملا بكلمة العموم
ومنى من التبعض ومنى به وعند ما يعتقهم جميعا
فيحرى من على عموم ويجل من على التميز **والى**

لانتها الغاية فان كانت الغاية قائمة بنفسها
 اي موجودة قبل التكلم ولا يكون مغترة في وجودها
 الى الغيا كقولها له من هذا الحايطة لاندخل الغايان
 في الحايطان لان الغيا لم يستتبعها لقيامها بها
 وان لم يكن قائمة بنفسها فان كان أصل الكلام
 اي صدره متناولا للغاية كان ذكرها اي الغاية
 لاحواح ما ورثها فدخل الغاية كما في المرفق في قوله
 نكحوا ايديكم الى المرفق اذ البد تناول الى الابط
 وان لم تناولها او كان فيه اي في تناوله شك
 فذكر ما لم يحكم اليها فلا تدخل كالليل في الصوم كما في
 قوله نكحوا الصيام الى الليل لانه امسك و
 وكما جال الايمان مثل ان حلف لا يكلم الى رجب
 ففي حرمه التكلم ووجوب الكفارة في الايمان سك
وفي للطرف لم يختلف فيه اصحابنا لكنهم اختلفوا
 في صدق اي وواساه في ظروف الزمان فقالا
 مما سواه حتى اذا قال انت طالق غدا او في غد
 لا فرق بينهما و فرق ابو حنيفة بينهما فيما اذا

في

نوي اخر النهار في قوله في غد صدق قضاء فان
 حرف الطرف اذا اسقط النصل الطلاق بالغد
 بلا واسطة فيستوجب شبهه بالمفعول به ويتعين
 اوله فبنية اخره بتفسير موجب الى الخيف فلا يصدق
 قضاء وفي غد جعل المفعول جزء من الغد وسو بهم
 فالتبعية تعينه فيصدق واذا اضيف الطلاق الى
 مكان كانت طلاقا في ملك يقع في احوال حيثما يكون
 اذ لا اختصاص للطلاق بالمكان الا ان يصير ^{الفعل}
 بدخولك الملك فيصير بمعنى شرط لان الفعل لا يصلح
 طرفا للطلاق لانه عرض لا يبقى فصار بمعنى مع لان
 في الطرف معنى المقارنة فيتعلق بالدخول **و مع**
 للمقارنة فيقع ثنتان في طالق واحدة مع واحدة
 او معها واحدة دخل بها او لم يدخل **وقيل** للبعد
 فلو قال طالق قبل دخول الدار طلقت للحال **وبعد**
 للتأخير وحكما في الطلاق ضد حكم قيل فقوله غير
 الموطوءة انت طالق واحدة قبل واحدة تطلق
 واحدة وقبلها واحدة ثنتين وقوله بعد واحدة

ثنتين وبعدهما واحدة واحدة وصل ان الظرف و
 اذا قيد بالكناية كان صفة لما بعده وان لم يقيد كان
 صفة لما قبله وان الابقاء في الابقاء في الحال
 ففي قبل واحدة الطرف صفة لما قبله فيقع واحدة
 قبل الاخرى فيفوت المحل فبلغوا الثانية وفي قبلها
 واحدة الطرف صفة للثانية فاقضى ابقاها في الحال
 والاولى في الحال والابقاء في الحال في الحال في الحال
 وبعده واحدة صفة لما قبله فيقتضي ابقاء الاول
 والثانية قبلها فيقتضي ان وبعدهما واحدة صفة للثانية
 فيبين بالاولى ويلغوا الثانية لفوات المحل وعند
 للحضرة فاذا قال غيره لك عندى الف كان وبعده
 لان الحضرة تدل على الحفظ الا ان يقول دين لان عند
 عبارة عن القريب من يده فيكون امانة ومن ذمته
 فدنيا فيبته الاقل وهو الوديع دون اللزوم لان
 اللزوم في الزم لا يكون عند حضرة حقيقة
وغير يستعمل صفة للنكرة لانه نكرة لا يعرف
 بالاضافة ويستعمل استثناء لمسا بهته اداة

ورسم

الاستثناء في ان ما بعد كل ما غير لا قبله لقول الله على
 درهم غير داني بالرفع فيلزمه درهم تام لا صفة ولو
 قال بالنصب كان استثناء فيلزمه درهم الاداني
 وسوى مثل غير في كونه صفة واستثناء ومنها
 اى من حروف المعاني حروف الشرط اى كناية وان
 اصل فيها لاختصاصها بمعنى الشرط وغير ملحق لا
 استعماله في غيره وانما يدخل ان على امر معدوم على
 حظر كحوز ان يوجد وان لا يوجد ليس بكائن لا
 محالة خرج المستحيل والفعل المتحقق لا محالة المحي
 الغد لان دخولها للمحل او المنع وذا لا يجوز في المتع
 او المتحقق فاذا قال ان لم اطلقك فانت طالق ثلثنا
 لم يطلق حتى يموت احدهما لان عدم التطليق لا
 يتحقق الا بقرب موت احدهما **واذا** عند نجات
 الكوفة تصلي للوقت والشرط على السواء فيجازى بها
 مرة ولا يجازى بها اخرى اى يستعمل للشرط مرة
 ولا يستعمل للاحرى وقيل يجازى لان اجزاء الارض
 للشرط وهو المقصود منه واذا حوز بها يسقط

الوقت عنها كأنها حرف الشرط فصارة بمعنى ان وهو
قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى رخصة البصرة من الوقت وقد
يستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها مثل متى
للو وقت لا يسقط عنها ذلك حال وقوعها متى ظهر
الحاق منهما اذا قال لا امرئة اذا لم اطلقك فانت طالق
لا يقع الطلاق عنه مالم يميت احدهما كما ان لم اطلقك
وقال لا يقع كما فرع عن كلامه مثل متى لم اطلقك
لاضافة الطلاق الى وقت خال عن التطبيق فكما
وجد الخلاف فيما اذا لم ينو احدهما مثل اذا
وروى عنهما اذا قال انت طالق لو دخلت الدار بمنزلة
ان دخلت الدار لان لو نفى معنى الترتيب فيما
به فكان بمعنى الشرط ولا نفى عنه **وكيف**
سوال عن احوال ان استعام والابطل وكذلك قال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى في قوله انت طالق كيف شئت انه
ايقاع ويلغو قوله كيف شئت لانه لا حال للحرية
فلا يتعلق بمشبه وفي الطلاق فيما اذا قال انت طالق
كيف شئت يقع الواحدة قبل المشبه ثم ان كان

غير مدخول بها بانت لا الى عدة ولا شبهة لها لعدم
المحل وان كانت ممسوسة فالتطبيق رجعي وسقي
الفصل في الوصف اي الزايد على اصل الطلاق
في كونه بائنا والقدر اي الثلث مفوضا اليها بشرط
نية الزوج فان شئت البائنة وقد نواها بانت
او الثلث وقد نوى فثلث وان اختلفت المشيئة
فرجعية لان عنده موقع الواحدة ملك ان ثلثته
وان جعل الرجعي بائنا واذا ملك والملك تفويضه
وقال لا ما لا يقبل الاشارة في الامور الشرعية كالطلاق
والعناق محال ووصفه بمنزلة اصله لان اصله
لا يعرف بنفيه بكونه غير محسوس وقوعا انما يعرف
باوصافه واشاره فيتعلق الاصل بتعلقه اي فكما
يتعلق الوصف بمشبهها يتعلق الاصل بها ايضا
ففي العتق لا يصح بلا مشبه في المجلس وفي الطلاق
لم يقع شيء مالم يشأ فاذا لم يشأ فالتفويض كما قال
وكم اهم للعدد الواقع فاذا قال انت طالق
كم شئت لم تطلق مالم تشأ الا ان كم شئت تفويض

لما مو واقع الى مشيتها وسو عام فتطلق ما شئت
من العدد بشرطية الزوج ويتفقد بالمجلس لانه
تمليك **وحيث** **واين** سمان للمكان المبهم فان قال
انت طالق حيث شئت او اين شئت انه لا يقع مالم
سأ و يتوقف مشيتها على المجلس لانه في الظروف
المكان والاتصال للطلاق بالمكان فيلغو ذكره فيبقى
ذكر المشية في الطلاق فيقصر على المجلس بخلاف اذا
وسئ لانها بعبان الاوقات كلها فلها ان يشاء المجلس
وبعده **بجمع** المذكور بعلامات المذكور عندنا
يتناول المذكور والانات عند الاحتياط وقال
بعض الشافعية لا يتناول الانات الا بدليل ولا يتناول
الانات المنفردات اتفاقا وان ذكر بعلامه التائيد
يتناول الانات خاصة لان دخول الانات تبعاً ليق
بمس لا بالذكور حتى قال محمد في كسيرة اذا قال منوني
على بني وله بنون وبنات ان الامان يتناول
الفرقتين ولو قال منوني على بني لا يتناول الذكور
من اولاده ولو قال على بني وليس له سوى البنات

لا يثبت الامان لمن **اما الصريح** فما ظهر المراد ظهور
ابينا حرج الظاهر لبقاء الاحتمال ولا بد من فيه
الاستعمال لم تذكر حقيقة كان او حجازا كقولها انت حر
وانت طالق ومع واشترت لظهور المراد بها لكثرة
الاستعمال وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وفيما به مقام
معناه حتى استغنى عن العربية اى النسبة فعلى اى وجه
اضيف الى المحل كى طالق او حررك كان موجبا
للحكم لان عينه قام مقام معناه في ايجاب الحكم لكونه
صريحا فلا يحتاج اليه النسبة **واما الكناية** فما اشتره المراد
اى اشترى بالاستعمال ولا يفهم الا بقرينة حقيقة
كان او حجازا فيلغى عن الرجل بالنسبة الى ولده مسمى
حقيقة وعن الضرر مسمى العسا ومسمى المجاز مثل الفا
الصم فان المراد بها لا يفهم بدون القرينة فان
سؤلا بمر من اسم واسم الابد لاله اخوى وحكمها
ان لا يجزى العمل بها الا بالنسبة او ما يقوم مقامها من
دلالة الحال لسرد في المراد فلا يجزى الحكم مالم
ينزل بدليل يتصل بها **وكنايات** الطلاق كالنكاح

واحكام سميت بها اى الكتاب مجازا لانها معلومة
لغا غير مستره المراد ولكن بالتردد فيما يتصل به لا
حتال البيئونه في احكام او القوابه او النكاح ^{بها} كانت
الكنايات فسميت بها ولد الاحتياج الى نية فاذا زال
التردد عمل كوجها ولا يحصل كناية عن التصرح حتى لو
بو اس ثبوتها في انقطاع النكاح فان ما يكون كناية
عمله لعمل ما جعل كناية عنه ولفظ الطلاق لا يوجب
البيئونه بنفسه فعلم ان عملها بخلافها الا اعتدى
واستبرى رجلك وانت واحدة الواقع بهار حرمي
فاعتدى حقيقه في احكام ولا يدل على البيئونه
فلا يجعل بنفسه لكن يحتمل اعتداد نعم الله كما او الزود
او اعتداد الدرام او الاقراء فاذا نوى الاقراء ان
كان بعد الدخول به بنت به الطلاق اقصالا ^{صحت} لان
الامر بعد الاقرار بتقديم الطلاق ضرورة ومضى به
جس الطلاق فلا حاجة الى وصفه ومو البيئونه
وان كان قبله يكون مجازا عن الطلاق لان الطلاق
سبب لا اعتداد وحكم استبرى رجلك كاعتدى اذ هو

٥١
تصرح بالمقصود من العدة الا انه يحتمل ان يكون للوطى
وطلب الولد والمزوج باخوفاذ النوى الطلاق جا
التفصيل وانت واحدة يحتمل عند قومك او عندى
او واحدة النساء او نعتا لطفة محذوفه معناه
انت طالق تطبيقه واحدة فاذا نوى كان دلاله على
التصرح اذ ذكر الصنف دليل على ذكر الموصوف لا عمل
بموجب ومو التوحيد والاصل في الكلام الصريح
لان الكلام وضع للافهام ففي الكناية قصور لتوقفه
على النسبة وظهر من التفاوت فيما يدربا بالشبهات
فيجد القادف يصرح الرما ولو قال جامع فلانة
لاحد عليه **واما الاستدلال** بعبارة النص فهو العمل بطا
ما سبق الكلام له واريد به قصدا ويعلم قبل العاقل
اذ طام النص متناول له **واما الاستدلال** بانساره
النص فهو العمل بما سبق بتخطيه لغه اى بتركيبه من غير
زيادة ولا نقصان لكنه اى ما انت غير مقصود ولا
سبق له النص وليس بطا من كل وجه اى لا
يغنى بنفس الكلام في اول السماع من غير تأمل

وهذا القول على وعلى المولود له رزقهن سيق الكلام
 لاثبات النفقة على الوالد وفائدة الإشارة إلى النسب
 إلى الأباء لانه نسب كلام التملك فيكون مخصوصا و
 مما سواه في إيجاب الحكم لأن كل واحد منهما ثابت
 بالنظم إلا أن الأول أحق عند التعارض لاختصاصه
 بالسوق وللاشارة عموم كمال العبارة لا كمال ثابت
 بالصيغة والعموم باعتبارها وقال بعض للاشارة
 زيا على المطلوب بالنص فلا تم حتى يخص **و اما الثاني**
 بدلالة النص فمادت بمعنى النص لغة لا اجتهادا
 أي كل من عرف اللسان بعرفه بحر والسماع من غير
 تأمل كالنهي عن التأفيف بقوله تعالى ولا تقل لهما
 أف يوقف به على حرمة الضرب بدون الاجتهاد
 فان التأفيف اسم لفعل لاجل ثبت حرمة
 وهو الاذى واذا عرف ان النهي عنه باعتبار
 الاذى يوقف به على سائر الانواع كالضرب
 وغيره والثابت كالثابت بالاشارة لان احدهما
 ثابت بمعناه لغة والاخر ثابت بنظم الاعند

التعارض فانه دون الاشارة لوجود النظم والمعنى
 فيها وفي الدلالة المعنى ولهذا أي ولكون الثابت بها
 كالثابت بالاشارة صح اثبات الحدود والكفاية
 بدلالة النصوص كما يجاب لرجم على غير ما عر من زنا
 وهو محصن فانه لم يرجم لانه ما عر بل لانه رما وهو
 محصن فثبت في غيره بدلالة النص وكما يجاب الكفاية
 على من جامع في نكاح رمضان عمدا بدلالة النص
 في الاعرابي اذ وجوبها عليها للجناية على الصوم لا
 لكونه اعرابيا دون القياس كما قال الشافعي
 لان الثابت به ثابت بالرأي وفيه شبهة ومنه
 تنذر في بها والثابت به لا يجمل التخصيص لانه يقتضي
 سبق العموم وهذا العموم من وصف اللفظ ولا
 لفظ في الدلالة واما عند من يقول للمعنى عموم
 معنى النص اذا ثبت علم لم يجمل ان يكون على غير
 وفي التخصيص ذلك **و اما الثالث** باقتضاء النص
 فما لم يجعل النص الا بشرط تقدم أي ذلك الشرط عليه
 فان ذلك أي المفترض امر اقتضاء النص لصحة ما يدعى

لا عموم له صح لان

فصار هذا أي الثابت بالمقتضى مضافا إلى النص
بواسطة المقتضى إذ المقتضى صار مضافا إلى النص
بواسطة الافتضاء، قال الكلام الذي لا يصلح إلا
بزيادة مقتضى وطلبه الزيادة هو الافتضاء،
والمراد بمقتضى وما ثبت به حكم المقتضى فكان حكم
المقتضى كالثابت بالنص لأن حكم المقتضى تابع له
وسو تابع للمقتضى فيكون المقتضى مضافا إليه تنقيح
وحكم بواسطة وعلا ما في أي المقتضى أن يصح به المذكور
أي المقتضى ولا يبلغ عن ظهوره أي ظهور المقتضى
بخلاف المحذوف فإنه يتغير المذكور عن التصريح
به يتحول السؤال عنها إليه وسعر آخرها سأل أي
المقصود الأمر بالحرر للكفر في قوله أعني عبدك
عني بالف عن كفايه يمين فانه مقتضى للتمليك بالبيع
ليعتق إذا اعتق فيما لا يملك بالحدث ولم يذكر
غيره بالبيع نصيحي الكلام إذ البيع سبب الملك كانه
قال بعه مني واعتقه عني والثابت به كالثابت
بدلالة النص لا عند التعارض فان الثابت بالدلالة

أقوى لأن النص يوجب باعتبار المعنى لغة والمقتضى
أنما يثبت شرعا للحاجة إلى تصحيح المنطوق ولا يجوز له
عند ما وقال الثاني له عموم لأن المقتضى كالنصوص
في ثبوت الحكم وفلنا ضرورة صحة المقتضى فلا يظهر
فيما وراءه لأن الثابت يتغير بقدر ما حتى إذا قال
أن أكلت فعبدي حر وبنوي طعاما دون طعام
لا يصح في عندنا لأن عمل النية في الملقوط والطعام
لم يذكر رضا ولو جعل مذكورا افتضاء فالمقتضى لا
عموم له قلقت نية التخصيص وكذا إذا قال أكلت أطلاق
أو أطلقك ونوي التملك لا يصح أما طالق فتعريف
لا يجتمع العدد وإنما يقع به ضمنا لصح اللفظ لانه كذب
إذا الوصف بدون الصفة العامة لغو فكان ثبوته
ضرورة التصحيح ومضى ترجع بالواحد وأما أطلقك
فأخبار عن سابق فيقتضي طلاقا سابقا ضرورة
التصحيح فيقدر بقدر ما والنية لا تعمل فيما ثبت
ضمنا بخلاف قوله أطلق نفسك وأنت باين حيث
نصح فيهما نية التملك على اختلاف التخرج ففي الأو

لان المصدر ثابت لغة فصار مذكور اللغة واحتمل
الكل والاقول وفي الكتاب لان البينونة يتصل بالمرأة
للحال ولا اتصالها وجهان انقطاع يرجع الى
الملك وانقطاع الى المحل فتعد مقتضى تعدد مقتضى
على الاحتمال فصيح تعيينه **فصل** التخصيص
على الشئ باسم العلم اى الدال على الذات اسم جنس
او علما يدل على الخصوص عند البعض ومنه الشئ
والاشعري وبعض كما ذكره قوله عم الماد من الماد الا
الظهور وانما المنى فهم الانصار رخص عدم الـ
غنى ان لا اكسال وموان كجامع الرجل لم بعد
ذكره بعد الابلاج فلا ينزل لعدم المأفول لم يكن ذلك
موجبا لما صح الاستدلال منهم وعندنا لا يقتضيه
سواء كان معروبا بالبعد كما قال البلخي ^{بعضه} **سند**
عليه السلام خمس من الفواسق والابطل العدو
او لم يكن لانه ان عني بالتخصيص ان هذا الحكم غير ثابت
بالنصر غير المسمى وكذلك ثابت بالعلامة بالنص
وان عني انه لا يثبت من غير المسمى لان النص مانع فباكل

لانه لم يتناول فكيف يوجب نصيا او اثباتا للحكم
او الاستدلال منهم من الانصار ليس ^{التخصيص} بدلالة
على التخصيص بل بحروف الاستغراق ومعنى اللام المنوطة
للاختصاص وعندنا موكد ذلك فان الاستغراق ثابت
فيما اى في وجوب الغسل الذي يتعلق بعين ^{الكل} كقولهم
غير ان الماء ثابت في الاكسال تغذيرا لان الماء ثبت
عبارة وطورا دلالة اى تغذيرا فان التقاء الحائزين
ما كان دليلا عليه فاقدم مقامه عند تقدير الوقوف
والحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص بان كان
الاسم عاما وفيد بوصف محض البعض كفى العزم
الى ثمة زكوة او علق بشرط كافي ومن لم يتطعم ثم
طولا الآية كان الاضافة بذلك الوصف والتعليق
دليلا على نفيه اى الحكم عند عدم الوصف او الشرط
عند الشئ حتى لا يجوز كاحالة الام عند طول حرة
وكاحالة الام الكتابية لقوات الشرط والوصف
المذكورين في النص وحاصله اى ما ذكر ان الشئ
الحق الوصف بالشرط في كونه موجبا لعدم الحكم

عند عدمه لأن الحكم يتوقف على الوصف كما يتوقف
على الشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم
دون السبب فإن ان دخلت لم تؤثر فانت طالق ولا بعد
ما وجد وانما تؤثر في حكمه على معنى انه لو لا التعليق لثبت
حكمه في الحال حتى يبطل تعليق الطلاق والعناق بالملك
في قول لا حنبيه ان تزوجتك فارتلق ولعب الغير
ان اشتريتك فانت حر لان انت طالق وانت حر سبب
في الحال وحكم متأخر ولا بد من سبب من الملك في المحل
فاذا لم يوجد لغا وجوز التكفير بالمال قبل الحنث لا المين
الكفارة الا ان الحنث شرط وجوب دائرها فكلون نفس
وجودها ثابتا قبل وجود سببيه فيجوز ادائها وكونه في
المال لا البدن لان المال يغاير الفصل محار انضاف
المال بالوجوب ولا يثبت الفعل وهو وجوب الاداء اما
البدن فلا يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب الاداء
الى الحنث تاخر نفس الوجوب ضرورة اتحادهما وعندنا
التعليق بالشرط لا يتعد سببا لان الایجاب هو
انت طالق لا يوجد الا بركنة وموصوفة من الا

ولا يثبت الا في محله وهو الملك وهما الشرط حال
بينه وبين المحل فيبقى غير مضاف اليه ولا بد الاتصال
بالمحل لا يتعد سببا كما اذا لم يكن املا بان كان صيا
او اضيف الى غير محله بان كان بهيمة فانه لا يصير سببا
ومذا لان انت طالق حر الدخول وانجزت عند اهل
اللفظ ما يتعلق وجوده بوجود الشرط فكان التطبيق
معدوما قبل وجود الدخول فاذا ثبت التطبيق سببا
في الحال يبطل شرط محله اجراء وف التعليق فصح تعليق
الطلاق والعناق بالملك لانه يمين ومحله ذمه الحال ف
وامتنعت اضافة عدم الحكم الى عدم شرطه والوصف
مجازي لخاص الام الكتابية عند طول احواله لقيام
الدليل وبطل التكفير بالمال قبل الحنث لسبقه على
السبب المطلق وموارد ال على الحقيقة من حيث هي
من غير قيد والمقيد مع قيد يحتمل على المقيد اي المحكوم
بان المراد منه ما هو المراد منه وان كانا في حادثين
او حادثين عندك في مثل كفارة الفصل فانه مقيد
بالايمان في تحرير رقبة مؤمنة وسائر الكفارات

فانها فيها غير معبده به فتخل عليها فلا يجوز منها
 الكافرة كما لا يجوز فيها لان قيد الايمان زباده وصف
 محرم محرم الشرط فيوجب النفي اي نفى الحكم عند عدم
 اي الوصف في المنصوص كما هو في نظره من الكفارات
 لانها جنس واحد لان الكل تحرير في كغير مشروع
 والطعام وهو سوال برد عليه وهو ان الطعام الثابت
 في كفارة اليمين لم يثبت في كفارة الفل وسما من
 والجواب انما يثبت لان التفاوت بينهما ثابت باسم
 العلم وهو عشرة مساكين ومساكين التخصيص باسم
 العلم لا يوجب الا الوحد اي وجود الطعام عند
 عشرة مساكين ولا يوجب عدم الطعام عند عدم
 واذا لم يثبت عدم في محل المنصوص لا يمكن تعديته
 لان تعديه المعذور محال حصه باليمين لان طعام
 الطهارات ثابت في احد قوله وعندنا لا يحمل المطلق
 على المقيد وان كانا في حادثة ادا الحكم فمخاض
 اول لامكان العمل بها وفيه الفا لواجب العمل كجور
 ان يكون التشديد مقصودا في حكم او حادثة

والشبه في اخا واخرى الا ان يكونا في حكم واحد
 حادثة واحدة لعدم امكان العمل بهما فيحل ضرورة مثل صوم
 كفارة اليمين ورد فيه فصام ثلثة ايام متتابعات
 فيعند بها لان الحكم الواحد هو الصوم لا يقبل وصفين
 متضادين الشايع وعدمه فاذا ثبت بغيره بطل اطلا
 وفي صدق الفطر من سوال وهو سلا حلت في صدق
 الفطر مع ان الحكم والحادثة متحد جوابه في صدق الفطر ورد
 النضان وسما ادا واعى كل حر وعبد واذا عن كل
 حر وعبد من المسلمين في السبب وهو الراس
 في الاسباب لجواز ان يكون لشئ واحد اسباب متقدمة
 فوجب الجمع والعمل بهما ولا نم ان القيد بمعنى الشرط مطلقا
 جواب عن قوله القيد جار مجرى الشرط قد يكون انهاء
 وليس كان بمعنى الشرط فلا يسلم انه يوجب النفي عند
 عدمه لان الحكم الشرعي امر وجودي يثبت بالشرع
 ابتداء لا عدم شئ يتحقق بنا على عدم شئ اخر لان عدم
 متحقق قبل الشروع واذا لم يكن حكما شرعيا لا يمكن
 تعديته الى الغير ولئن كان يوجب النفي فاصح الاستدلال

به على غيره ان لو صحت الممانعة وليس كذلك فان الممانعة
 ثابتة بينهما سببا فان الفصل اعظم الكبار بخلاف ^{الظهار}
 واليمين وحكما صورة شرع الطعام فيها دونه ومعنى
 لسرع التحسر في اليمين دونه فاما قيد الاسماء والعدالة
 سوال ومواسم جعلتم قيد الاسماء في خمس من الابل
 السلام شاه ما فسا لوجوبها في غير اسم وكذا قيد
 العدالة في النص المقيد بها ما نفا قبول شهادة غير
 العدل فلم اى عالجوا بان قيد مما لم يوجب النفي لكن
 السمع المعروف في ابطال الركوة عن العواقل والكواهل
 ومضى ليس في العواقل والكواهل صدقة او جبت ^{النسب}
 الاطلاق في خمس من الابل شاه والآخر في
 في ما الفاسق في ان جاكم فاسق بنيا فيثبتوا او
 نسخ الاطلاق في ما استشهدوا وشهيد من رجالكم
 وقيل ان القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم اى
 الواو اذا دخلت بين جملتين فالجمله
 المعطوفه تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها
 فلا تجب الزكوة على الصبي لقراؤها بالصلوة اقيموا

الصلوة وانما الزكوة فكان سقوط الصلوة موجبا
 لسقوطها واعسر واباحمله الناقصة اذا عطف
 على الكاملة ثبتت الشكره اجماعا وقلنا ان عطف الجمله
 على الجمله لا يوجب الشكره لان في اثباتها جعل الكلامين
 واحدا ومو خلافا لاصل لا يصار للاضرورة لان
 الشكره انما وجبت في الجمله الناقصة لاقتفارا الى ما
 يتم به في الافادة فاذا تم بنفسه لم يجب الشكره لانعدام
 الضرورة الا فيما يقتضيه كان دخلت الدار فانت
 طابق وعبدى حو يتعلق احقية مع انه تام بنفسه
 لقصوره في حق التعليق والعام الوارد على سبب
 خاص اذا خرج مخرج اجماعا روى انه عليه السلام
 سها فسجد او خرج مخرج اجواب ولم يزد عليه قد ر
 اجواب كن دعا الى الغداء قال ان تغذيت فعندي
 او خرج مخرج اجواب لم يستقل بنفسه اى لا يفيد
 بدون ما تقدم من سبب كقوله لا خاليس عليك
 كذا فيقول بلى تختص بسببه ابتداء اما الاول فلانه
 جواز ما تقدم فكان كلامه واحكم تختص بالسبب

والعام نسخ

واما الثاني فلان ما ذكر في السؤال كالمعاد في الجواب
بناء عليه لكن كحتمل الابداء لا استقلاله فاذا انوا
صدق واما الثالث فلانه لما لم يعد بدون ما تعيده
تعلق به وان خرج جوابا مستظلا لكنه راد على قدر
الجواب كقول في جواب الداع الى الغداء ان تغديت
اليوم حولا كحصن بالسبب ويصير مبتدأ اي غير متعلق
بما قبله فاذا الغدي في ذلك اليوم في اي وقت كان
يحتسب ولو نوي الجواب صدق دما به حتى لا يلحق الرما
وسوذكر اليوم اذ في العاكلام فاد لا يخفى خلافا
للبعض وسوماك والاش في وز فرغ من مخلص
سبه كما اذا لم يزد وقيل عن بعض اش فعبه الكلام
المذكور للمدح كان الابرار في نعيم او الذم نحو والدين
يكسرون الذهب والفضة لا عموم له وان كان اللفظ
عاما لا يسبق للمدح والذم لا للعموم فيجب الزكوة
في المحل وعندنا من افسد لان اللفظ اهل عليه
ودلالتة عليها لالتا فيها عليه وقيل عن زفر الجمع
المضاف الى جماعة حكمه حقيقة الجماعة في حق كل واحد

لان الاضافة بصيغة الفرد موجبه اذ ذلك فكذا بصيغة
الجماعة فعندنا يقتضي مقابلة الاحاد بالاحاد واللفظ
اذ بعهم من ركب القوم وواهم كل واحد ركب وابته
حتى اذا قال لامرته اذا واما ولدس فانتما طالقا
فولدت كل واحدة منهما ولدا طلقا وقال زفر لا
تطلقان حتى يلد كل منهما ولدين وقيل فانه كجسان
الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده سواء كان صيدا
او اضداد لان الامر طلب المحاد المأمور به والاشغال
بضده بعدم ذلك فكان منهي عنه بمقتضى حكم الامر
والنهي عن الشئ يكون امر بضده ان كان له ضد
واحد فان النهي للتحريم ومن ضرورية فعل ضده
كالحرية والسكون وان كان اضدادا لم يكن امرا
في شئ منها وعندنا الامر بالشئ يقتضي كرامته ضده
لانه ساكت عن غيره فينبغي ان لا يؤثر في الضد ولكن
انسا به ضرورة فكان من ضروره الامر بالشئ كون
ضده منهي فلا يساوي المقصود فلا يثبت الاد
وسوا الكرامة والنهي عن الشئ يقتضي ان يكون ضده

في معنى سنة واجبة أي كالواجب في القوة لما ذكرنا
 وفائدة هذا الأصل أي اقتضاء الأمر بالشئ كراهية
 التحريم في ضد الأمور به أدا أي لما لم يكن مقصودا
 ضرورة لم يعتبر في العبادة إلا من حيث يقو^ل الأمر
 يعني الأمور به فإذا لم يقو^ل لم يكن مفسدا بل كان مكر^ه واما
 كالأمر بالقيام في الصلوة ليس ينهي عن القعود قصد
 حتى إذا قدم ثم قام لم تفسد صلوة بنفس القعود لانه
 لم يفت بهذا الضد وهو الواجب بالأمر وهو القيام
 لكنه يكره أي القعود ولهذا أي لان النهي يقتضي^{الضد} سنة
 قلنا ان المحرم لما نهى عن لبس الخيط بلا لبس المحرم^{الضد}
 ولا القميص ولا السراويل الحديث كراهية لبس الزنار
 والرداء لانه لما نهى عنه صار ما مور^{للبس} غير ميسر
 لبسهما لانهما أدنى ما يقع به الكفاية ولهذا أي ولانه
 يوجب كراهية ضده إذا لم يقو^ل قال أبو يوسف ان من
 على مكان نجس لم تفسد صلوة لانه أي السجود عليه
 غير مقصود بالنهي لان النهي يد^ل بالأمر بالسجود وهو
 السجود والراد على مكان طاهر اجماعا واما الأمور به

فعل السجود على مكان طاهر والسجود على مكان نجس لا
 يوجب فوات الأمور به فإذا أعاد ما على مكان طاهر
 عنده ويكره وقال^ل اتجد على النجس بمنزلة النجس
 له لان ما أدى السجود لما كان باع^با المكان فما يكون
 صفة للمكان الذي يودى الفرض عليه كحل بمنزلة الصفة
 له حكما فيصير كالحال له والنظير عن حمل النجاسة فرض
 دائم فيصير^ه مونا للفرض كما في الصوم فان الكف
 عن قضاء الشهوة لما كان مامورا به في جميع اوقات الصوم
 بتحقيق الفوات بالاكل في جرمين الوقت فيه فافهم
فصل المشروعات ومسى ما جعل طريقا للعباد
 ويسكونه على نوعين غريمه وهو ما موص^ل منها أي
 من المشروعات غير متعلق بالعوارض بيان لأصالتها
 المراد به ما ثبت ابتداء بآيات شرع حقا له ومسى^ل ريع
 انواع فريضة ومسى ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا لا
 مقدرة شرعا ثبت بدليل لا شبهة فيه من الكتاب
 والسنة المتواترة والاجماع كالإيمان والأركان
 الأربع ومسى الصلوة والزكاة والصوم والحج فانها



مقدرة لا يخلها وحكم الدروم علما أي حكم الفرض حصول
العلم القطعي بثبوتها وتصديقا بالقلب أي وجوب
اعتقاد حقيقته وعملا بالبدن حتى يكفر بضم الياء ويكون
الكافر أي ينسب إلى الكفر جاحده بفسق تاركه بلا عذر
أصرار عن الإكراه وواجب وهو ما ثبت بدليل فيه
لصدقة الفطر والأضحية بنتا نحر الواحد
وعبد وضحا فانهما سنة أبيكم وحكم الدروم علما كما
لا علما على اليقين لما في دليله من شبهة حتى لا يكفر جاحده
وبفسق تاركه إذا استخف أي إذا ترك استخفا فاف
بأخبار الأحاديث أن لا يرى العمل بها واجبا فاما لو ترك
متا ولا فلا لأن التأويل سيرتهم عند المعارضة وسنة
ومسئ الطريقة المسبوكة في الدين وحكمها أن يطالب
المرايا قائمتها أصرار عن النقل من غير إفراض ولا وجوب
عن الواجب والفرض لأنها طريقة أمرنا بأحيائها
إلا أن السنة عند الإطلاق قد تقع على سنة رسول
الله عليه السلام وغيره في الصحابة لقوله عام عليكم
بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وعبد

أنت في مطلقا طريقة النبي عليه السلام علما على حقيقة
عند الإطلاق ومسمى نوعا سنة الهدى أي اخذنا
من تكميل الدين وتاركها يستوجب إساءة الأساءة
دون الكرامة كالجماعة والأذان والروايات ولهذا
لو تركها قوم استوجبوا اللوم والعنة أو اسئل بلدة
وأصرروا فقولوا لأن ترك ما هو من أعلام الدين استخفاف
به وزوايد ومسمى التي اخذنا حسن تاركها لا يستوجب
إساءة كسب النبي عم في لباسه وقيامه وقعوده وهل
ومو ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه ومو اسم
للزيادة والنوافل من العبادات زوايد مشرعة لنا لا
عليها والزوايد على الركعتين للفرقة لهذا هو
أنه يناب على فعله ولا يعاقب على تركه وقال الشافعي
لما شرع النقل على هذا الوصف وهو عدم الدروم
وجبان يفي كذلك غير لازم بالشرع لأن البقاء لا
يخالف لا ابتداء وقلنا إن ما أداه وجب صياغة لأنه
صار مسلما إلى الله تعالى لا داء إذا بالشرع حصل التعبد
والكف عن الشهوات محرر عن إبطاله لحم ولا سبيل إليه

اي الى صيانة الابرام الباقي فوجب الاتمام ضرورة
والتسليم لا ينافي في الابطال كالصدقة بالاداء وسوكانة
لله تعالى تسمية لا فعلا لانه قصد العبادة وقصد العباد
ثم وجب لصيانة اي النذر وسوقه ابتداء الفعل اي
ابتداء المنذور كالصوم فلا يجب لصيانة ابتداء الفعل
بشروعه في الصوم بقاؤه اي الفعل اولى لان البقاء
اسهل من الابتداء ومعنى العبادة في الافعال اكثر بالنسبة
الى الاقوال **ورخصه** وسوما غير عسره الى غير
عذر من العباد وهي اربعة انواع نوعان من الحقيقة
احد سماحق من الاخر اي اكل في المعنى الذي وضع له
الرخصة ونوعان في المجاز احدهما ان من الاخر اي اكل
في كونه مجازا اما حق نوع الحقيقة مما استيج استقطت
المواحدة بمن قيام السبب المحرم وقيام حكمه وسوكانة
جميعا وكونه اكل لقيامهما كما كره على اجراء كل الكفر
رخص له الاخرج اطمينان القلب لان حرمة الكفر قايمة
حقه تعالى في الايمان وانما رخص لان في الامتناع حتى
لصل صورة ومعنى وفي الاقدام لا يفتوت حقه تعالى

لقيام الركن الاصل وسوالتصديق وعلى افطاره
في رمضان وانما لانه مال الغير رخص له ذلك لان حق الله
لا يفتوت معنى وكذا حق الغير لا يمكن التدارك بالقضاء
او المثل ونزك اي ترك الخاف على نفسه الامر بالمعروف
وجبايته اي المكره على الاحرام وسؤال المضطر بان اصابته
محصنة مال الغير بغير اذنه يرخص له ذلك لما بينا وحكمه اي
منه القسم ان الاخذ بالعزيمة اولى لبقاء الحرمة والمحرمة
حتى لو صبر على ما كره به وامتنع حتى قيل كان شهيدا البذل
نفسه لاقامة حقه تعالى والنا من نوع الحقيقة ما استيج
مع قيام السبب المحرم لكن الحكم ومواحدة تراخي عنه
عن السبب الى وقت زوال العذر فهو من حيث قيام
السبب الاول ومن حيث التراخي دونه كالمسافر رخص له
القطر مع قيام سبب الصوم وسو شهود الشهر لقيام
حكمه الى ادراك عدة من ايام اخر وحكمه اي منه النوع
ان الاخذ بالعزيمة اولى حتى كان الصوم افضل كمال
سببه وسو شهود الشهر وتردد في الرخصة فان
التأخير لليسر واليسر معارض فان تعسر الصوم

بالسفر فمخفف بموافقة المسلمين فالعزيمة تؤدى
 معنى الرخصة من وجه فكانت أولى إلا أن يضعف
 الصوم فالقصر أولى ثلاثا فنفى **فأما** ثم
 نوع المجاز فوضع عما من الأحكام وروى الأعمال
 السادة والأحكام المغلطة والأغلال وروى المواقف
 لزوم الفعل فسمى ذلك رخصة مجازا لأن الأصل لم يبي
 مشروعا والرخصة الخفيفة ما تد العزيمة في مقابلها
 وسده لم يشرع في حقا ولكن لما وضعت عن التحقيق
 سميت رخصة مجازا النوع الرابع في الرخصة ما سقط
 عن العباد بأخراج سببه في كونه موجبا للحكم في محل
 الرخصة مع كونه أى ما سقط مشروعا في الجملة من حيث
 أنه سقط أصل ما كان مجازا ومن حيث أنه يبي مشروعا
 في الجملة شبه حقيقة الرخصة فكان دون الثالث كعم
 الصلوة في السفر رخصة إسقاط عثرنا فليس له أن
 يصليها أربعا لقلوبهم المتم للصلوة في السفر كما
 في الحضر وقال الشافعي رخصة خفيفة والعزيمة أربع
 وسقوط حرم النحر والمبته في حق المضطر والمكره

حتى لو صبر حتى مات أفضل ثم للاستثناء في الآ ما
 اضطررتم إليه والمستثنى لكل وفي الآ من أكره وقلبه
 مطمئن بالإيمان استثناء في الغضب فيبدل على انتفاء
 عنه الأكره فانتفاءه لا بدل على لكل فلو صبر أحر
 وسقوط غسل الرجل في مدة المسح لأن الخف يمنع سراية الحدث
 فسقط الغسل لانعدام الحدث لا لا ينادى بالمسح ولذا
 شرط اللبس على طهارة فلو كان الغسل نادى به لما اختلف
 في اللبس على الطهارة وعدمها **فصل** الأمر والنهي
 بأقسامها التي خرت لطلب الأحكام المشروعة ولها
 أى للأحكام أسباب تصافى إليها والموجب للحكم في حقيقة
 موافقة بعد بيان الأسباب كحدوث العالم والوقت
 والملك المال وإتمام شهر رمضان والراس الذي
 يكونه ويل عليه والبيت والأرض السامية الخارج
 حقيقة أو تغذيرا والصلوة وتعلق البقاء المصدور
 بالتعاطي وبيان المبنيات للإيمان أى سبب وجوب
 الإيمان بأحد حدوث العالم لأنه يدل على الصفة
 ومعنى على الصانع والصلوة أى سبب وجوب

الصلوة الوقت والزكاة أي سبب وجوب الزكاة
ملك المال بصفه كونه نصيباً ثانياً والصوم أي سبب
وجوب الصوم شهر رمضان وصدقة الفطر أي
سبب وجوب راس الذي كونه أولى عليه لاضافته اليه
وتعد الوجوب بتعد الراس الحج أي سبب وجوب
الحج البيت والعشراي وسبب وجوب العشر الاخر
النامية بالخارج تحققت أي التي فيها شيء من المزرع حقيقة
والخراج أي وسبب وجوب الخراج الارض النامية
تقديرها بالتمكن من الزراعة والطهارة أي وسبب
وجوب الطهارة الصلوة وشرط وجوبها الحدث
والمعاملات أي وسبب وجوب المعاملات تتعلق
منذ العالم الذي قدر بقاؤه الى القيامة بتعاطي الناس
ما يحتاجون اليه واسباب العقوبات والحدود و
الكفارات ما نسب اليه من فعل عمد فهو سبب
للقصاص ورنال للرجم او اجلد وسرقة للقطع او
دار من كطرو الا بانه أي مخطور من وجه مباح
من وجه للكفارات التي هي دائرة بين العباد

والعقوبة كالفضل خطا من حيث الرمي الى الصيد
مباح وباعتبار تركه التثبت مخطور والافطار عمد في
رمضان باعتبار انه فعل نفه الذي هو مملوك له
مباح ومن حيث انه جنابة على العباد مخطور وانما
السبب بنسبة الحكم أي اضافته اليه كصلوة الظهر و
صوم الشهر وجع البيت وحد الشرب وكفارة الفضل
وتعلقه به أي تعلق الحكم بالسبب بان لا يوجد بدونه و
بتكرره لان الأصل في اضافة الشيء الى الشيء ان
يكون سبباً له لان الاضافة للاختصاص والاصل
في كل ثابت كماله وكمال الاختصاص في اضافة السبب
الى السبب لان ثبوته به وانما يضاف الى الشرط مجازاً
لان اتصال بالسبب اتصال ثبوت اتصال بالشرط
اتصال مجاوره كصدقة الفطر وجع الاسلام شرط
الوجوب **باب** بيان اقسام السنة في الروي
عنهم قولاً وفعلًا والاقسام التي سبق ذكرها
في الكتاب من الخاص الى المقنض ثابتة في السنة لانها
فرع في الحج وهذا الباب لبيان ما يختص به السنة

وذلك ربه اقسام الاول في نفسه الاتصال بآمن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واما الاتصال بآمن يكون كاملا كالمؤثر و
 الخبر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم كجمهور على ليس
 بشرط ويتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرةهم وسان اما
 كنهم ويدوم مد الحديث الى ان يتصل به عليه السلام
 فيكون اخوه كاوله واوله كاخوه واوسطه كطرفيه
 وعرف المحققون خبر جماعة خرج خبر الواحد بعيد
 للعلم بعدد ما يخرج ما يفيد الظن كالمشهور ونفبه
 الخبر الذي عرف ضد العالمين فيه بالقرآن الرايد
 كمن كثر عن موت والده من سواكمو كعمل القرآن
 والصلوة الخمس واعداد الركعات ومقادير الزكوة
 ونحو ذلك وانه يوجب علم اليقين كالعيان علما ضروريا
 وعند ابي الحسن الكعبي العلم به نظري دليل كجمهور
 لو كان نظريا لما وقع العلم لمن ليس له اصلية الا بال
 او يكون اتصالا فيه شبهة صورة لان اتصاله بالرسول
 عليه السلام لم يمت قطعا لا معنى لان الام
 بالقبول كالمشهور وسو ما كان من الاحاد في الاصل

ثم انشترحتي بعد قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب
 وسم القرن الثاني ومن بعدهم وسوا الثالث لا القرون
 التي بعدهم فان عامة اخبار الاحاد اشهر في هذه
 القرون ولا يسمى مشهورا وانه يوجب علم طائفة مكان
 دون المؤثر فوق الواحد وعند بعض علم اليقين
 فيكفر جاحده كالمؤثر والصحيح انه يفضل للثبوت
 يكون اتصالا فيه شبهة صورة ومعنى خبر الواحد هو
 الخبر الواحد الذي يرويه الواحد والاثبات فصاعدا
 لا غيره للعدد فيه بعد ان يكون دون المشهور والمؤثر
 بان يرويه في القرن الثاني والثالث من يومهم تواطؤهم
 على الكذب فلا يخرج بعد ذلك عن كونه من الاحاد وان
 كرر واه واه يوجب العمل دون علم اليقين بالكتاب
 وسوا اذا اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبينته
 للناس وانما يخاطب كل واحد بما وسعه فلما فرض الله
 على كل واحد دل على ان الشفع ما مور بالقبول منه
 والعمل به والسنة فقد صح عنه عليه السلام قبل خبر الواحد
 كخبر سلمان في الهدية والصدقة والاجماع قال الصدقة

عملوا بالاحاد من غير تكبر والتابعين ومن بعدهم المعقول
فان انجز من السلم العاقل العدل على صدقه محمول طامرا
لان عقله ودينه محملا عليه ورايه عن الكذب وقيل لا
عمل الا عن علم بالنص وسواله في السرك به علم فلا
يوجب خبر الواحد العمل لانه يوجب العلم او عكس هذا
فقبل خبر الواحد يوجب العلم لانه يوجب العمل ولا عمل
الا عن علم لا انتفاء اللازم لتعليل الاول اذا انتفى اللازم
وسوال العلم ينبغي الملزوم وسوال العمل او لبثوث الملزوم
لتعليل الثاني اي اذا ثبت الملزوم والعمل ثبت اللازم
وسوال العلم واجواب ان الالية محمولة على ما روي لا نقل
رأيه يفعل وسمعه ولم تروى لم تسمع لوجوب العمل بغالب
الظن والراوى ان عرف بالصفة والتقدم بالاجتهاد
كالخلفاء الراشدين والعباد والابن مسعود وابن عباس
وابن عمر رضى وغيرهم ممن اشهر بالفقه والنظر كان
حديثه حجة سواء وافقا للقياس وخالفه وان وافقه
مانده وان خالفه سرك به القياس خلافا لما لك
فانه يقدم القياس لانه حجة باجماع الصحابة وموافق

من خبر الواحد ولنا ان اصله موجب للعلم و
الشبهة في نقله والقياس محتمل باصلا وكل وصف
يحتمل ان يكون على وان عرف بالعدالة دون الفقه
كانس وابي هريرة وسلمان وغيرهم ممن اشهر
بالصحة ولم يكن مجتهدا ان وافق حديثه القياس
عمل وان خالفه لم يترك الحديث الا لضرورة وتى
ان يروى حديثا نفي كون القياس حجة فيترك لانهم
كانوا ينقلون بالمعنى والوقوف على مراد الرسول
عظيم والناقل نقل قدر فهمه فاذا قصر لايام فوت
بعض فتدخله شبهة زائدة عرى عن القياس حديث
الى سريرة في المصريات وسواله في الابل والغنم ممن
ابنا عنها بعد ذلك نحر النظرين بعد ان يحكمها ان
رضيها امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر و
ذلك ان يريد بيع الناقة بمحصول اللبن في ضرعها اياما
كثيرة لكثرة اللبن مخالف للقياس وكل وجه لان
ضمان العدو ان بالمثل صورة ومعنى او معنى وسواله
والتمر ليس بمثل اللبن صورة ومعنى ولا قيم لانها

الدراسم والدناير وان كان الراوي مجهولا بان لم
يعرف بطول صحبه وما عرف الا حديث او حديث
كواصبه بن سعد فان روى السلف عنه وشهد
وصحبه وعملوا به او اختلفوا فيه اى في قبول حديثه مع
نقل الثقات عنه او سكوتوا عن الطعن بعد ما علم روايته
صار كالمعروف اى حديثه كحديث المعروف لانهم لما قبلوه
ول ان صح حديثهم وقبول حديثه مع نقل الثقات عنه
او بعض المشهورين كروايته بنفسه والسكوت عنه
الحاجه الى البيان بيان وان لم يظهر من السلف الا
الرد كان مستنكرا فلا يقبل كخبر فاطمه بنت قيس
ان زوجها طلقها ثلثا ولم يعص النبي ^{بالنفقة} عليه السلام
والسكتي فرده عمر رضي الله عنه وغيره وان لم يظهر
حديثه في السلف فلم يقابل برده ولا قبول كخبر العجل
بحديثه اذا وافق القياس لشرح حال الصدوق بعد
الهم ولا كالممكن لو سمع عدم الشهرة **وانما**
جعل الخبر حجة شرطا في الراوي **وهي** اربعة العقل وهو
نور محل البدن او الراس او القلب بصري به اى بذلك

النور يسمى نورا لانه الطاهر المظهر فكذلك العقل للبصيرة
طريق سدا به اى بالطريق من حيث ينتهي اليه
اى الى حيث درك الحواس ولذا قيل بديه المعقولات
نهاية المحسوسات فيبنداء المطلوب للقلب فيذكر
اى المطلوب للقلب بما مله اى القلب بنوفيق الله تعالى
فاذا انظر الى بنا وانتهى اليه بصره يدركه نور عقله ان له
ماسا دافرة وجودة وسائر اوصافه التي لا بد لسا
منه واشترطه لان الكلام المعبر شرعا ما يكون
عن عمر ولا يحرم الا بالعقل والشرط الكامل منه اى
من العقل وهو العقل النافع لان العقل كحدث شافئا
ولما الوقوف على وهو كل حرا فيم السبب الطاهر
وهو البلوغ مقامه ومن التكليف عليه دون القاصر منه
وهو عقل الصبي لانه لم يعين قط له لنقصان عقله
ففي الدين ولي والصسطا وهو سماع الكلام كما
كن سماعه وهو صرف سمعه الله لثلاث منه شئ
ثم فهمه بمعناه الذي اراد به لغويا كان او شرعيا ثم
حفظه سدا للمجهول وهو ان يكرره حتى يحفظه

ثم البتات عليه اي على الحفظ بحفظ حدوده اي
احكامه بان يجعل بموجب حدوده ومراقبته مذكورة
ببيان فان رك العمل والمذكورة بوثان البيان
على اساءة الظن بنفسه بان يعتقد ان اذا تركته
نسبته حسن ادائه متعلق بالبتات واشترط لان
قبول الخبر باعتبار صدقه ولا يتحقق الا بضبط
والعدالة ومن الاستقامة في السيرة والدين المعبر
هنا كمالها وموما لا يعرف الا بالنظر في معاملات
المرء ولكن لمعدر الوقوف على نهايته للتفاوت اعتبر
مالا يؤتى الى اخرج ومورحان جهه الدين والعقل
على طريق الهوى والشهوة حتى اذا ارتكب كبره
او اصر على صغيره سقطت عدالته دون القام
وموما ثبت بظامر الاسلام واعتدال العقل
بمعنى ان من صابرها فهو عدل ظاهرا لانها مجملات
على استقامة ولكن لا يفارق سواء بصله و
اشترطها لان الصدقه في صرح المعصوم
عن الكذب لا يثبت ضرورة بل بالاستدلال وذلك

بالعدالة والاسلام وموالبصدق والافرار
بانه كما هو باسماء كارتحن والرسيم وصفات
كالعلم والقدرة وسائر صفات الكمال وقبول احكامه
وشرايعه وموظامه بان نشأ بين المسلمين وثبت
على طريقهم ومات بالسان ما لم يصعبه كما هو الا ان
مد كمال سعد لان المعروف باوصافه بعصلا مبعضا
ولسره وصفه البيان احوالا كما ذكرنا اي فشرط مالا
فيه وموالبصدق والافرار بما قلنا احوالا
وان جرح عن بيانه واشترط لان الكافر ساع الهدم
الدين با دخال مالبس منه فلذا اي لما ذكر من شرائط
لا يقبل حر الكافر لانه لا اسلام فيه والفا سق
لفوات العدالة والصبي والمعنوه لعدم الفعل والدي
اشدت غفلة لفضد الضبط **والان في الانقطاع**
من الاربعه في الانقطاع ومو نوغان ظاهرو باطن
اما الظاهر فالمرسل من الاخبار ومو مالبس
من الاسناد وموان كان من الصحابي ومو لم
راه عم يقبل بالاجماع لان من يد صحبه لم يحل

حديثه الا على سماعه بنفسه وان كان من القرآن
الثاني والثالث فكذاك مقبول عندنا لان عدالتهم
ثبتت بشهادته وعم وكان اكثرهم يرسل ولم ينكر
عليهم وقال ان نفي لا يقبل الا كمويد وارسل
من دون هؤلاء اي القرن الثاني والثالث كذلك
عند الكرخي خلافا لعيسى بن امان لان العول في
القرن الثالث للعدالة والضبط فاذا وجد قبل
والذي ارسل من وجه واخذ من وجه مقبول عند
العامه لانه لا شبهه في قبوله عن رجل المرسل ومن لم
يقبله قال بعضهم مردود لان حقيقته كمنع القبول
وشبهه كمنع احتياط وعامهم انه لا يرسل
سكت عن الراوي والمسندين اطلق فلا يعارضه
واما الباطل فان كان الانقطاع لنقصان النقل
بفوت شرط من العدالة والسلام والضبط و
العقل فهو على ما ذكرنا من انه لا يقبل وان كان
على الاصول بان خالف الكتاب كحديث فاطمه في ان
لا يفسد المسوء بحالف اسكنوا من من حيث كنتم من

وجدكم وردت في المطلقات او الاله المعروف كحديث
الشامد واليمين كخالف البينه للدين واليمين على من
او الحادثة بان ورد فيها اشهر من الحوادث وعم به
البلوي كحديث اجبر بالبسمية فانه لا يرفع اشهرها
الحادثة لم يجعله او اعرض عنه الا من الصدور
الاول ومن الصحابه كابن عوف في اموال البناحي حسرا
كيلا ياكلها الزكوة اخلف الصحابه في زكوة الصبي
ولم يرجعوا الى هذا الحديث كان مردودا منقطعا
ايضا لان الكتاب ثابت بيقين واليه المشهور
فوق خبر الواحد وباشتهار الحادثة يستحيل ان يخفى
عليهم ما ثبت به حكمها او اعراضهم عن الاصحاح به
مع الحاجة دليل النقطاع **والثالث** من الاربعة
في بيان محل الخبر الذي جعل الحرفه حجه فان كان
المحل من حقوق الله تعالى ما يحصل حاله من شرايع
ومسئ ما ليس بعقوبة كالعبادات وغير ما هو
عقوبة يكون خبر الواحد فيه حجه بالشرط المارة
لعمل الصحابه بالاحاد كحرف عايشه في النقاء الختامين

خلافا لما ذكر في العقوبات فانه لا يكون حجج فيها لان
في اتصال شبهه واحد وسدري بها وجوابه ان
تحقق الشبه فيه غير مانع كتحقق في الشباب وان
كان المحل من حقوق العباد ومما فيه الزام محض كالسوق
والاملاك المرسله بشرط فيه سائر شرائط الا
من العمل والعدالة والضبط والسلام مع العدد
ولفظ الشهادة والولاية بالحرية لانه لا بد للام
من كون الخبر ملزما والالزام من الولاية فلا بد من
الخبر من سلها وذلك بما ذكره واشترط العدد و
لفظ الشهادة توكيد للخبر وان كان محال الزام
فيه اسلا كالوكالات والمضاربات بائنت باخبار
الاحاد شرط التميز دون العدالة اي اذا كان
المحرم معدلا كان او غيره حبيبا كان او بالغا
كافرا او مسلما للضرورة ادالاب فلما كبح
منج الشرائط لسعه الى وكيله ولانه لا الزام
فيه وان كان فيه الزام بوجه دون وجه كعزل
الوكيل وجبر الماذون ان كان المخبر وكيل او سولا

لم يشترط فيه العدالة وان كان فضولا يشترط فيه
احد شرط الشهادة اما العدد او العدالة عند ائ حنفية
لان الموكل والمولى يلزمان الوكيل والعبد بالغزل و
الحجر مكان الرام من هذا الوجه وحي وجه كونها مبصر
في حقها بالغزل والحجر شبه المعاملة فشبه الزام
يوجب اشتراطها والمعاملة سقوطها فشرط احدهما
واسقط الاخر توفير للتشبهين وعندهما كما سبق
في اشتراط التميز **والرابع** من الاربعة في بيان
نفس الخبر وسواربعة اقسام قسم يحيط العلم
بصدقه كخبر الرسول عليه السلام لقيام الدلالة على
عصمته عن الكذب وحكم اعتقاده كحقيقة والاشهاد
قال الله تعالى وما اتيكم الرسول فخذوه وقسم يحيط
العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية لقيام امارا
الحدوث فيه وحكم اعتقاده بالبطان والاسماع
برده وقسم يحتملها اي الصدق والكذب على السواء
كخبر الفاسق كخبر الصدق باعتبار دينه وعقله
والكذب بتعاطيه المخطور وحكم التوقف فيه

قال الله تعالى فبينوا وسم بخرج احد احتماليه و
الصدق على الاخر وسم الكذب كسر العدل المجمع
لشرائط الرواية يخرج صدق لعله عقله ودينه
على موافق ما شاعره عن موجب الفسق وحكم العمل به
لا عن اعتقاد حقيقة المقصود من النوع ولهذا
النوع اطراف ثلث طرف السماع وذلك اما ان يكون
عزما وسم ما يكون من حسن السماع وسمواربعة بان
حقيقة احد ما احق ووجه ان عزما لها شبهة
بالرخصة فالاولان بان يعرف على الحديث في كتاب
او حفظ وسمو سمع فعول اسو كما قرأت فيقول او
يقول الحديث عليك وانت نسمع مع الحديث الكتاب
اولى وعن ابي حنيفة روى الاول اولى والاخر ان
يلتزم الحديث اليك كتابا على رسم الكتب من العناوين
والتوقيع وذكر في حديثي فلان عن فلان الخ
بان قال عن النبي صلى الله عليه وسلم وبيد كره ثم يقول
اذا بلغك كتابي هذا فها منه حديث به عني بهذا
الاسناد فهذا من الغايب كالحطاب لتبليغه

بالكتاب وكذلك الرسالة على مدار الوجه بان يرسل
اليه رسولا ان فلان اخبرني لان الرسول كالكتاب
فيكونان جنتين اذا ثبتنا بالحق بان يثبت بالبينة
ان هذا الكتاب فلان الحديث او رسوله
لكون رخصه وسمو ما لا سماع فيه كالاجارة وسمو
يقول احب لك ان روى عني هذا الكتاب الذي
حدثني به فلان والمأولة وسمو ان يعطى كتابه ويقول
خذه وحديث ما فيه وسمو تأكيد للاجارة والمجازلة ان
عالما به اى بما في الكتاب يصح الاجارة والاى وان
لم يكن عالما به فلا تصح الاجارة هذا كتاب القاص
وطرف الحفظ والغريب فيه ان الحفظ المسموع
من وقت السماع الى وقت الاداء والرخصة ان
يعتمد الكتاب فان نظر فيه وبيد كره ما كان مسموعا له
يكون حجة وبطلان روايته لان التذكر كالحفظ والا
فلا تحل له الرواية اى وان لم يذكر عن ابي حنيفة
لان الحفظ للقلب كالمراة للعين والمراه اذا لم يجد
للعين دركا كان عدما والحفظ اذا لم يجد للقلب

كان

ذكر اكان سدر او كذا في رؤيه السج واث خط
 وعن ابي يوسف يعجل وان لم يذكر في السجل والرواية
 دون الصك وعن محمد في الثلث شبر وطرف الاداء
 والعزم فيه ان يؤدى المسموع على الوجه الذي سمع
 بلفظه ومعناه والرخصة ان ينقله بمعناه لقوله
 اذا اصبتم المعنى فلا بأس فان كان المروى محتملا لا يحتمل
 غيره اى الا معنى واحد يجوز نقله بالمعنى لمن له نظر في
 وجوه اللغة لا فلا يمكن زيادته ونقصه لعدم احتمال
 غير ما وضع له وان كان ظاهرا محتملا غيره اى غير ما ظهر
 من معناه لعامة الجمل مخصوص فلا يجوز نقله بالمعنى الا
 للفقهاء المجتهدين لانه يقف على المراد به فيؤمن به من اجل
 وما كان من جوامع الكلم ومضى اللفاظ الواضحة الجامعة
 للغة الكثرة والاحكام المختلفة او المشكل او المشترك
 او الجمل لا يجوز نقله بالمعنى لكل اى للمجتهد وغيره
 اما الجوامع لعدم اس الغلط واما المشكل والمشارك
 فلان فهم معناه ما يأتى ويل وما يلبس بحجة على
 غيره واما الجمل فبيان من الجمل **والرواية عنه** اذا انكر

ظاهر الجمل

الرواية بان قال كذبت على او عمل بخلافه بعد الرواية
 مما هو خلاف يقيين بان لم يكن الرواية محتملا للتأويل
 والتخصيص كحديث عاتبة رضي الله عنها نكحت نفسها
 بغير اذن وليها فتكافرها باطل ثم رويها بغير اذن
 ومو غائب وكان بعد الرواية سطل العمل لانه يصير
 متناقضا بانكاره ومع التناقض لا يثبت الرواية و
 بدون الاتصال لا يصير حجة ولا ان الخلاف ان كان ^{نظرا}
 الاحتجاج به وان كان باطلا سقطت روايته وان
 كان العمل قبل الرواية وان لم يعرف تاريخه اى انه عمل
 قبلها او بعد ما لم يكن جرحا لان الظاهر تركه بالحديث
 احنا للظن به ولانه حجة في الأصل فلا يسقط
 بالشبهة وبعض الراوى بعض احتملا لانه اى الحديث
 بان كان اللفظ عاما فعمل مخصوص او مشترك او بمعنى
 فعل واحد لا يمنع العمل لان احتمال الكلام
 له لا سطلنا وبله كحديث ابن عمر المتبايعان بالخيار
 ما لم يتفرقا يجمل بالا قوال والابان حمله على الابدان
 ولم ما حده والامتناع عن العمل كالعقل بخلافه لان

الامتناع حرام كالعمل بخلافه وعمل الصالحات بخلافه
الطعن اذا كان الحديث ظاهرا لا يجتمل الخفاء لانه لا
يظن به الخفاء كحديث صحيح فحمل على انه علم انت
كما روى انه عم قال البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
فعرني عن رجل اقاوند فحلف ان لا يرتد احدا فلو
النفي جدا ما حلف واخذ مبناه على الشهرة فلو صح
ما خفي عليه اما ما يجتمل الخفاء لم يكن حراما كحديث
على من فقه في الصلوة لا يحرمه عدم عمل الى موسى
الاشعري به لانه من الحوادث النادرة والطعن المبرم
من انه الحديث بان يقول هذا الحديث غير ثابت
او فلان مجروح من غير ذكر سبب لخرج الراوي
لان العدالة ثابتة للمسلم باعتبار عقله ودينه فلا
يزك سدا الظاهر خرج المبرم لاحتمال اعتقاد
ما لا يصلح للخرج جرحا الا اذا وقع مفسرا بما هو
جرح متفق عليه فلو كان مجتهدا فيه كالطعن في
النبذ لمن يعتقد اباحتها لا يقتل ممن شرب بها
لنصبه دون التعصب فلو كان الطاعن معروفا

عليه

بالعداوة والتعصب لا يقبل الطعن بالنسب وهو
قول حديثي فلان ولا يقول قال حديثي او خبرني فلان
لانه يوم يشبهه الارسل وحققة ليس كجرح شبهه
اولى والتبليس وسوان يروي عن رجل ويدكره بالالا
يعرفه به فان سدا محمودا على صيانة الراوي من ان يطعن
فيه من لا يأتى والارسل لانه دليل ما كذا كذا
من غير واحد ورض الداء لان كسافي مشرو ع
لنقوى على الجهاد والمراح فانه مباح اذا لم يتكلم لما
ليس بحق وحداء كس فان كثر امر الصحابة روى
في حداء سنهم وعدم الاعتياد بالرواية لان العمر
لصحة الاعيان واستندنا مسائل الفقه لانه دليل
الاجتهاد وقوة الدرس وقد يقع التعارض بين الحجج
فيما يبطل في نفسه بالجهلنا باننا نسخ والمنسوخ فلا بد
من بياض اى التعارض وركن المعارضة على الجنتين
على السواء لعدم المعارضة بين المختلفين في القوة
والضعف لا حرة لاحد منهما تاكيدا والمراد عدم المراء
في الوصف كجبر العدل الفقيه مع مثله في حكمين متضولين

اي تحتضن على وجه يقتضي احدهما في الاخر اذ لو
اتفقا لكانا بدوا وشرطها اي المعارضه انما محل لانه
لو اختلف لما راجعتهما كما كالحاج بوجوب حل الزوجه
وجوامها والوقت طوار اجتماعهما في محل في وقتين
حرمة انحر بعد حملها مع نضاد الحكم كالنحر والتجليل و
الاثبات والنفي وحكمها بين الاثنين المصير الى السنة
وبين السنتين المصير الى اقوال الصحابه او القيا
لانها تساقط لا امتناع العن بها للتناهي و باحدتها
لعدم الاولوية فيضار الى ما بعد مما من كج و كج على
هذا الترتيب وعند العن عن المصير الى دليل اخر
بحسب تقرير الاصول اي ساكل واحد من لم يوقع فيها
التعارض على ما كان في الاصل كما في سور احكام
لا يعارضه الا لابل في ظهارته روى انه عليه السلام
سئل يتوضأ لما افضلت به انحر قال نعم وروى
انه نعم نهى عن لحوم احكام الاسليه فانها حرس فبدل
ان سورة تحبس وجب تقرير الاصول فقبل ان الماء
عرف طامر في الاصل فلا ينبغي بالساقض

فكان سورة طامر العرفه ولم ينزل به احد للتعارض
لان الحديث كان ثاسا قبل استعماله فلا يزول با
استعماله ووجب ضم اليتم اليه لتحصيل الطهارة
قطعا ويسمى سور احكام مشكلا لهذا اي للتعارض لا
ان معنى به الجهل اي هذه العبارة ان حكمه مجهول لان حكم
معلوم وهو استعماله مع اليتم وعدم بجاسته واما
وقع التعارض بين القياسين فلم يسقطا بالتعا
والا لزام العمل بلا دليل اذ ليس بعد القياس دليل
يلتزم العمل في الحال اي باستصحابه لانه ليس دليل
بل عمل المجتهد بانهما شارب شهاده قلبه لان احدهما
حجه نعتا عنه الله وكل منها حجه في حق العمل بعمل
ما هما شارب التحريم لان في قلبه نور افيدرك به اليقين
والتخلص عن المعارضه من جهة اوجه اما ان يكون
من قبل كج بان لا يعتد لا فلا يقوم المعارضه كالحكم
فلا يعارضه المناسبه او من قبل الحكم بان يكون احدهما
حكم الدنيا والاخر حكم الاخره فان الحكم الثابت بهما
اذا اختلف عن المحصول سقط التعارض لان شرطه

اتحاد الحكم كائني البين في سورة البقرة والمائدة وآية
البقرة لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم
بما كسبت قلوبكم بوجوب المواخذه فيما قصد القلب فتحقق
في الغموس وآية المائدة لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان معها في الغموس
لدخولها تحت اللغول لانه اسم لكلام لا فائدة فيه
فتعارضها طامرا واختلاصا باختلاف الحكم وان المواخذه
في البقرة مطلقة فتصرف الى الكامل وهي في الاخرة وفي
المائدة مقيدة لما سئل عنها بدليل فكأنه فيكون فيها
او من قبل الحال بان يحمل احدهما على حاله والاخر على
حاله كما في قولك تعالى حتى يطهرن بالتحفيف والتشديد
فالتحفيف يقتضي حل الزمان بالانقطاع سواء
انقطع عن اكثر المدة او مادونه لان الظاهر انقطاع الدم
والتشديد يقتضي ان لا يحل الزمان قبل الاغتسال
سواء انقطع على اكثر ما او مادونه فتعارض طامرا
فحمل التحفيف على الانقطاع على اكثر ما لعدم احتمال
عود الدم فلا سراخي محرمة الى الاعمال للزوم

جعل الظاهر حضا والتشديد على مادونه لاحتماله عوده
فيؤكد بالاغتسال او من قبل اختلاف الزمان صريحا
لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
نزلت بعد التي في سورة البقرة والدين ينوون منكم
الاية لقول ابن عباس رضي الله عنهما فيمن شرب باسقية
سورة البقرة لب الفصري ومنها واولات الاحمال
نزلت بعد التي في سورة البقرة فسقط التعارض في
الحامل المتوفى عنها زوجها فتعذر بالوضع اذ التام
دليل النسخ او دلالة كالحا طر والمبيح اذ لم يعلم وجوده
في زمانين فان كحا طر حمل حر او لاله لاله لو كان
او لا كان ناسخا للمبيح لم ينسخ المبيح فينكر النسخ ولو
لا نكر رفع دم التكرار اولى والمثبت اى واذا
تعارض نصان احدهما مثبت امر عارضه والاخر
ناف له مع الاول فالمثبت اولى من النافي عند
الكرخ لاشتماله على زيادة علم وعند عيسى بن
ابان بتعارضه لوجود دليل صدق الراوي فيهما
صرح من جهة اخرى واختلف عمل اصحابنا فلا بد

من أصل والأصل فيه أي وقوع التعارض بين
الثبوت والمثبت أن النفي أن كان من جنس ما يعرف بدليله
بان كان مبنيا على دليل وان لا يكون لكن لما عرف
ان الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاثبات فيصير
معارضه لكونه مبنيا على دليل والا أي وان يكن ما
يعرف بدليل ولا ما عرف ان الراوي اعتمد دليله
فلا يكون مثل الاثبات لانه لا يعرف الا بالاصحاح
وسو ليس بدليل وما لا دليل عليه لا يعارض عليه
دليل فالنفي في حديث بربره وسوما روى انها اعتقت
وزوجها بعد حرها رسول الله صلى الله عليه وسلم محالا
يعرف الا بظاهر الحال وسوان العبودية كانت فيه
قبل العتق فلم يعارض الاثبات وسوما روى انها اعتقت
وزوجها حر فاخذها مسبا بالمشق وقالوا حر الا
اعتقت وزوجها حر وفي حديث ميمونة وسوما روى
انه عم تزوجها وسوما حر من ذاناف لانها سبق
على الامر الاول فان الاحرام كان ثابتا قبل التزوج
ما يعرف بدليل وسوما شبه المحرم فعارض الاثبات

وسوما روى انه تزوجها وسوما حلال فهذا مبطل لانه
يثبت امر عارض على الاحرام فلما تعارض امر الى
الترجيح وجعل رواية ابن عباس رضي الله عنه اولى
من رواية يزيد بن الحسن لانه لا بعد له اي يزيد
ابن عباس رضي الله عنه في الضبط والاتقان و
ما ترجح النافي بضبط الراوي احدا مسا وجوزوا
لكل المحرم وطهارة الماء وحل الطعام من جنس
ما يعرف بدليله كالنجاسة والحكمة فان المحرم يعتمد الدليل
فوق التعارض من الخبرين فيما اذا خبر بخبر نجاسة
الماء او حرمة الطعام واحترام طهارته او حله فالخبر
بالطهارة واحكامه ناف لا معنى العارض وسوما الاصل
والخبر بالنجاسة والحكمة مثبت لاثباته امر عارض
والنفي يحتمل ان ينفي على دليل بان اخذ الماء من حر
في الماء طاهر الحال فان عرف ان احرامه على طاهر
احال لم يعارض المثبت وان علم انه احرم بدليل عارض
المثبت فوجب العمل بالاصل وسوما الطهارة في
الماء واحكامه الطعام ورجح النافي والرجح لا يقع

بفضل عدد الروايات وباركوره واحكامه خلافا
 لبعض حتى اذا كان راوي واحد احسن واحدا
 وامرأين وعبد بن والاخر اثنين او رجلين
 او اخرين فالتكثير عن غنى دم وقلنا من انما
 باجماع السلف ولو رجحوا به لنقلوا اذا كان في
 احد احسن زباده فان كان الراوي واحدا يؤخذ
 بالمشتبك للزيادة وكحال خبرها الى عند الراوي
 لان السبل واحد فلا يفتوت كونها من
 بالاحتمال كما في احسن المروي في التحالف ومواروثي
 ابن مسعود عن النبي عم اذا اختلف المتبايعان و
 السلف قائم بعينها تحالفا وترادا وفي روايه لم
 يذكر هذه الزيادة فاضربنا بالمسب وقلنا لا يتخالفا
 الا عند قيامها فاما اذا اختلف الراوي فيجعل
 كالحرين ويجعل بهما ما لم يكن لانه علم انها خبران
 وانه عوم قال كلامي وقت كما هو مذهبنا في المطلق
 لا يحمل على المصدر في حكيم ومثاله ما روي ابي عبد الله
 نهى عن بيع الطعام قبل القبض وفي روايه يهيم

تقرير

عن بيع ما لم يقبضوا فعملنا بهما ولم يحمل المطلق على
 المقيد بالطعام حتى لا يجوز بيع سائر العروض قبل
 القبض كالطعام **فصل** ومبذره الحج التي يحتمل البيان
 والكشف عن المقصود وهو على خمسة اما ان يكون
 بيان وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجازي
 ولا طارر لطير بجناحيه حقيقه بالجناح ويحمل غيره
 يقال المر ايطير بهتمه او بخصوص نحو فسجد للملائكة كلام
 اجمعون الملائكة جمع عام واحتمل بخصوص بارادة
 بعضهم معط كلام اجمعون او بيان لغبر ومواروثي
 الخطا كبيان المحمل كما فيمو الصلوة بنبه السبه المشترك
 كانت ما من البيوت فاذاعى الطلاق صح وزال الاشكال
 فانها امي سان التفسير والتفسير يصحان موصولا ومفصلا
 لان بيان التفسير مقرر لا يعرف وكذا اسان التفسير قال
 انه نعم ان علينا بيانه للراعي وعند بعض
 المتكلمين لا يصح بيان المحمل والمشارك الا موصولا
 لانه لا يمكن العمل بالخطاب بدون البيان والمقصود
 العمل ملوما هو البيان لا عصى الى تكليف ما ليس في

الوسخ وجوابه ان اللازم قبل الاعتقاد دون
 العمل او بيان تغيره كالشروط والاستثناء
 فان كلامهما غير الكلام الاول وانما يصح ذلك
 موصولا فقط لقوله عليه السلام من حلف على كين
 الحديث عن التكفير للتحليل ولو صح الاستثناء
 منفصلا لقال فليس بشئ ولما وعنه ابن عباس
 مفصولا واختلف في خصوص العموم اى في العام
 الذي لم يخص بل يجوز تخصيصه بدليل مراح
 فعندنا لا يقع المخصوص مراضيا وعندنا لا يوجب
 يجوز ذلك وهذا الاختلاف بناء على اصل
 وهو ان العموم مثل المخصوص عندنا في الجواب الحكم
 قطعاً وبعد المخصوص لا يبقى القطع فكان لغرض من
 القطع الى الاحتمال فيفيد اى ما ان التقيد معيد
 بشرط الوصل وعنده ما لم العام موجبا قطعاً
 فالخصيص اى ليس بغير مل موثوق به فيصح اى
 والمقرر يصح ما انه موصولا ومفصولا وبيان بقره
 بنى اسرائيل جواب عن الاستدلال على جوار

عندنا لا يقع

تخصيص العام مراضيا بقوله تعالى ان الله يامركم
 ان تذكروا بقره والبقرة مطلقه والمطلق عام عندكم
 ثم بينها بعد سؤالهم مقيدت بما وصاف بأنه من قبل
 بقيد المطلق لا من خصص العام لان البقرة نكرة
 في موضع الاثبات فكانت خاصة فكيف يحتمل تخصيص
 لكنها مطلقة فتحتمل التقييد فكانت شتى فيصح مراضيا
 اذ الفسخ لا يكون الا مراضيا والاصل اى وبقوله تعالى
 واملك فعموم الاصل يتناول اصله ثم خص مراضيا
 بقوله اى ليس من املاك ان الاصل لم يتناول
 الا ان لان المراد به اصل دينه لانه فيكون الاصل
 مشتركا فبين ان المراد الاصل من حيث المتابعة
 والابن الكافر ليس وتأخير بيان المشترك
 صحيح لانه اخص بقوله تعالى ان الله يامركم
 اى وبقوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله
 خص منه عيسى ع مراضيا بعد ما عارض ابن الزبير
 به وبالملاكة بقوله تعالى ان الذين سبقت فانه لم
 لم يتناول عيسى عليه السلام لان ما لم يعقل لانه

أخص بقوله لكان الذين سبقتم لهم من الحسنى
والاستثناء يمنع التكلم بحكمه أى مع حكمه بعد الاستثنى
فجعل بكلمة بالكا بعده مكانه لم يكلم فى صواب الحكم بعد
الاستثنى **والثاني** الاستثناء يمنع الحكم
بطريق المعارضه يمنع الموجب لا الموجب و
عندنا يمنعها فقد الاستثنى لا يثبت فيه الحكم الصد
بالاجماع لكن عندنا لعدم النص الموجب فى حقه
وعنده بعارضه نص الاستثناء نص الاستثنى منه
فصدر الكلام بوجبه والاستثناء تنقيبه فتعارض
فتقطعا فلم يثبت الحكم لاجماع اصل اللغة على ان
الاستثناء من المنفى اثبات ومن الاثبات نفى و
مذا دليل على ان له حكما يعارض به حكم الاستثنى
اذ الاثبات يعارض النفي وعكس لان قوله
لا اله الا الله للتوحيد ومعناه النفي والاثبات
اى نفى الالهية من غير الله واثباتها له فلو كان
الاستثناء بكلمة بالكا بعد السا كما قلتم لكان
مذا نفيا لغيره اى لغير الالهية عن غيره لا اثباتا

له اى الالهية له لكان ولما قوله لكان ولبث فيهم الف سنة
الآخمين عاما فلو لا انه تكلم بالكا لزم نفى حكمه
الصديق بعد ثبوته لانه لكان الاستثنى المحسن
من الالف فى الاخبار عن لبث نوح ٦٠٠ فلم يكن بكلمة
بالكا لثبت حكم الالف بجملة ثم عارضه الاستثناء فى
الحسن فليزى كونه باقيا بكلمة الخبر الصادق الذى
اثبتته او لا فيلزم منه بعد ثبوته وسقوط الحكم بطريق
المعارضه فى الايجاب يكون اى فى الالف لانه
اثبات لبثى فى الحال فجاز ان يعارضه شئ من ثبوته لافى
الاخبار لما ذكره لان اصل الالف قالوا الاستثناء خارج
وتكلم بالكا بعد السا كما قالوا **الثاني** من النفي اثبات وعكس
فاذا ثبت الوجهان وجب الجمع فتقول انه تكلم بالكا
بوضعه اى تحقيقه فى اصل الوضع ونفى واثبات بالشار
لانها غير مذكورين فى الاستثنى قصد الالف لكان
على خلاف حكم الاستثنى منه يثبت ذلك ضرورة لان حكم
الاثبات يتوقف بالاستثناء كما يتوقف بالغاية فاذا
لم يكن بعده ظهر النفي لعدم علمه الاثبات فسمى نفيا مجازا

وسواى الاستثناء نوعان متصل وسوا كان جنس
الاول وسوا الاسل ومنفصل وسوا لا يصح استخراج
من الصدد لان الصدر لم يتناول لعدم المجاز لجعل
مبتدأ اي منزلة نص المنطق له باول الكلام قال الله تعالى
حكاية عن الخليل فانهم عدوا الى الارب العالمين اي فاني
اعبد فهو منقطع كانه قال رب العالمين ليس منهم والا
متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض كقوله ^{الزيد}
على الف درهم ولعمرو على الف ودرهم الا خمسمائة
الى الجميع كالشرط نحو عنده حواء امرأه طالق ان دخل
منه الدار عند الشامي وعندنا الى ما يليه خاصة لان
اصل الكلام عامل باعتبار اصل الوضع وانقائه
عنه للضرورة ومي ترتفع تصرف الى ما يليه فلا حاجة الى
اشاعته بخلاف الشرط فانه مبدل لا يخرج اصل الكلام
عن العمل ويتبدل به الحكم **او** بيان ضرورة وسو لو
من البيان يقع بسبب الضرورة لما لم يوضع له وسو
السكوت لان الموضوع للبيان هو المنطق وسو على
اربعة اما ان يكون في حكم المنطوق اي المنطق يدل

على حكم سكوت فكان بمنزلة المنطوق كقوله تعالى وورثه
ابواه فلام التثنية صدره واجب لشركه لاضافته
الارث اليهما ثم خص الام بالتثنية فكان بيان ان
اللاب وسدالم يجعل محض سكوت عن نصيب بل بدلالة
الصدر بصير نصيبه كالمندقوق او يثبت بدلالة حال
المتكلم كاسكوت صاحب الشرح عند امر يعاينه عن
التغيير فانه يدل على حقيقته ذلك الامر اذ البيان واجب
عند الحاجة اليه او لا كحور منه تقرير الكس على
مخطور او يثبت ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى
حين يرى عبده يبيع ويشترى فانه يجعل اذنا
دفعاً للغرور عن الكس فانهم يستدلون بسكوت
على اذنه فيعاملونه غلوم لم يجعل اذنا لكان غورا
وسوا ضارا او يثبت ضرورة طول الكلام كقوله
على ما نه ودرهم فالعطف جعل بيانا للاول وجعل
من جنس المعطوف عليه عرفا فان حذف المعطوف
عليه في العدد متعارف ضرورة كثرة العدد وطول
الكلام وقال الشامي المعطوف في الماء بخلاف قوله

له على ما نه و ثوب فان الثوب لا يثبت في الذم الا سلا
فلا يكثر وجوبه فلا ضرورة **اوبيان** تبدل وهو
النسخ فانه عبارة عن لغة وهو شرعا بيان لمدة الحكم
اي المحكوم او الحكم صفة اذ به تتكلم احراز عن بيان
مدة ما ليس بحكم المطلق احراز عن الوقت الذي كان
معلوما عند الله تعالى بيان كونه بيانا الا انه طلقة
اي لم يبين توقيت الحكم المنسوخ ظاهره البقاء في حق
البشر فكان تبدلا في حضا بيانا محضا في حق صاحب
الشرع وموجبا بربا لبعض عبادنا وموقولا بتعالى ما نسخ
من آية او نهي نأت بخبر منها او مثله خلا فالله هو
لعنه الله تعالى انكروه مشبهين بانهم وجدوا في النوبة
تمكوا بالسبب ما دامت السموات والارض وبان
الاحرير على الحسن والنهي على البغي والفصل الواحد
لا يكون حسنا وقيحا وجوابه انهم يتكلمون الله
انهم حرموا وان الفعل قد يكون مصلية في وقت
فيوم مفردة في وقت فينهي عنه وحمله اي
اي النسخ حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه اذ لو احتمل

ان يكون مشروعا كالنسخ لانه يستمر عدم شرعية فلا ينسخ
لم يلحق به اي بالحكم ما ينافي النسخ من توقيت كما يقال
حرمت كذا شبه او تايد ثبت نصا كقولنا خالدين
فيها ابد امثال للتأيد وان لم يحتمل النسخ او دلالة
كالشرائح التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانها مؤيدة لا يحتمل النسخ لانه لا نسخ الا ببيان نبي
ولا نبي بعده وشرط اي النسخ التمكن من عقد القلب
عندنا دون التمكن من الفعل خلا فاما من لمقره فان الفعل
موال اصل عند من كان حكمه اي النسخ بيان لمدة العمل
القلب عندنا اصلا والعمل بالبدن بغيره فانه تعالى ابتلا
ما سوتنا به لا يلزمنا الا اعتقاد كحقيقته وعند من سوتنا
معه العمل بالبدن لانه هو المقصود بالاحر والنهي واذا
وقع النسخ قبل صير معنى البدن او الغلط ولنا انه
امر مخمخ من صلوة ليله المعراج ثم نسخ ما زاد على الخمسين
وكان ذلك بعد العقد لانه عليه السلام اصل منه
الامه فكان عقده كعقد الكل ولم يكن بشي التمكن من
الفعل والقياس لا يصلح ناسخا لانه لا مجال للرأي في

معرفة انتهاء وقف واحد **وكذا** الاجماع عند
اجمهور لان النسخ لا يكون الا في حيوة عليه السلام
والاجماع ليس بحج في حيوة عم وقال ابن ابيان
بحوز لانه يوجب اليقين كالنص وانما يجوز النسخ
بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا وهي اربعة نسخ
الكتاب بالكتاب والسنة ونسخ الكتاب بالسنة
وعكسه خلافا لما في المختلف وهو نسخ الكتاب
بالسنة وعكسه لقوله عليه السلام ادا روى لكم عن حدي
فاعرضوه على كتاب الله تعالى وافقه فامضوه و
ما خالفه فردوه وكقولنا تعالى ولست للناس ما انزل
اليهم جعل قوله عم بيانا للنزول فلو نسخت بالكتاب
لما بقي بيانا ولنا ان التوجه الى الكعبة كان ثابتا ثم
تحول الى بيت المقدس بالسنة فان كان ذلك بالكتاب
فقد انسخ بالسنة فهو دليل الاول وان لم يكن
فالوجه الى بيت المقدس نسخ بالاية فكان دليل
الثاني واداب احد مما ثبت كلاما بالاجماع
المركب اعندنا فليجوز ما واما عذره فلا متناغها و

المسوخ انواع الثلاثة واحكم كصنف ابراهيم عم
كانت منزله يوارى ويعلن بها ثم نسخت حسدا واحكم
دون الثلاثة كاللدا باللسان للزانيين والامساك
في البيوت للزواني في قوله تعالى فاذا سما وقوله فامسكوا
نسخ بالجلد والجمع مع ما تلاوتهما والكتابة دون
الحكم كقراءة ابن مسعود في كفارة البهيم فصيام ثلثة
ايام متتابعات ونسخ وصف في الحكم وذلك مثل
الزيادة على النص فانها نسخ عندنا وعند الشافعي
تخصيص ليس بنسخ حتى يبين زيادة النسخ على النص
اجلد نجر الواحد وزيادة قيد الايمان في رفعه كفارة
البهيم والنظر بالقياس لان الرقبة عامه تتناول الموشة
والكافرة فاخراج الكافرة تخصيص لا نسخ فان
النسخ رفع الحكم وفي الزيادة تفرقه فان الحاقه والا
بالرقبة لا يخرجها
الحاق النسخ بالجلد لا يخرج من كونه مشروعا ولنا صدق
حد النسخ على لان النص يقتضي كون اجله حدا وهي
الحق التي لا يفي حد لانه صار بعضه وبعضه ليس

بحد فکان نسخا و کذا یقتضی التکفیر بای رقیبه فقیده
بمومنه یودی الی ابطال ما یستلزم الکتاب و المطلق یوجب
العمل باطلا فاما قد صار شیا اخر و صار المطلق
بعضه و ما لبعض الشیء حکم فکان نسخا و احکم الثابت
بالنص حکم الواحد و القیاس **فصل** افعال ^{النبي}
عليه السلام سوى الله ای التي تصح للاقتداء لا التي
تحصل فی النوم و الاغما و السهو و کذا الله و هو
اسم لفعل مقصود فی عینه لکن الفصل الفاعل به
فعل مباح و مستحب و واجب و فرض و اختیاف
فی افعاله عدم مما یسبب سهو و لا طبع و لا اختصایه
بعض يتوقف فیها و بعض یلزم اتباعه فیها و بعض
لا یلزم اتباعه فیها و اکثر فی بعضه الاباحه فیها و لا
ثبت الفضل و لا المتابعه الابدیل و الصیح عندنا
ما قاله الخصاص ان ما علمنا من افعاله واقعا علی جهة
یقتدی به فی اتباعه علی تلك الجهة و ما لم یعلم ای جهة
فقد قلنا فعلة علی ادنی منازل افعاله و هو الاباحه
لقوله تعالیٰ کان لکم فی رسول الله اسوه حسنه فی

البر

تخصیص علی جواز الناسی فی افعاله فیعلم به حتی
یقوم الدلیل المانع ای الموجب للاختصاص به
والوجه نوعان ظاهر و باطن اما الظاهر فهو
ما ثبت ببيان الملك فوقع فی سمعه ای فی سمع
النبي عليه السلام بعد علمه بالمبلغ و هو الملك بایه
فاطمة بان خلق الله تعالیٰ فی علمه عاظم و ربان المبلغ
ملك نازل بالوحی و هو الذي انزل علیه ببيان الروح
الامین قال الله تعالیٰ قل نزله روح القدس منی
عنده بآشارة الملك من غیر بیان بالكلام و ایله
عليه السلام بقوله ان روح القدس نزل فی روحی
ان هذا لن یكوث حی سوتو فی رزقها او سدی به
بلا شبهه بالهام من الله تعالیٰ بان اراده بنور عنده
كما قال الله تعالیٰ لن حکم بین الناس یا اراک **واباطن**
ما ینال باجتها و الراي بالتأمل فی الاحکام المنصوصة
و قد اختلف فی جواره فی حق النبي عليه السلام فانی
بعضهم ان يكون من حطه عليه السلام لقوله تعالیٰ
و ما یبطق عن الهوی ان سوا الا وحی یوحی و الاجتهاد



يحمل الخطأ فيجوز مخالفة ولا خلاف انه لا يجوز مخالفة
الرسول وقال بعض كان له عمل في احكام شرع الراي
لقوله تعالى فاعبوا يا اولي الابصار والبنى عم اعظم
بصيرة وعندها ما مور بانظار الوحي فيما لم
يوج اليه من حكم الواقعة ثم العمل بالراي بعد انقضاء
مدة الانظار لانه عم مكرم بالوحي ولا يخلو عن غالبا
والراي ضروري فوجب تقديم طلب النص بانتظار الوحي
فاذا خاف وب الحادة ينقطع طوعه عن الوحي فيحكم بالراي
وقوله تعالى وما ينطق به في شان القرآن ولا علم
جواز المخالفة لان الثابت بالاجماع الذي سنده اجتهادها
لا يجوز مخالفة فالثابت باجتهاد النبي عم اولي الاله
عليه السلام معصوم عن القرار على الخطأ بسؤال تصدق
لما جازة العمل ينبغي ان يكون مسرله دون النص فيكون
طينا كاجتهاد غيره فالجواب ليس كذلك لان اجتهادها
لا يحمل القرار على الخطأ بخلاف ما يكون من غيره من
البيان بالراي لانه غير معصوم على الخطأ وهو مو
كالاهام فانه حجة قاطعة في حقة لاي مخالفة

بوجه وان لم يكن في حق غيره بهذه الصفة شرعية
من قبلنا قال بعض يلزمنا على انه شرعة لذلك النبي
عليه السلام حتى يقوم الدليل على النسخ وبعض حتى لا
يقوم وبعض يلزمنا ولم يفصل بين ما ثبت ينقل
اسل الكتاب والمسلمين عما في ايديهم من الكتاب وما
ثبت ببيان القرآن او السنة فالصحيح انها يلزمنا
اذا قصص الله تعالى او رسوله علينا من غير انكار على انه
شرعية لرسولنا مالم ينسخ اما ما علم بنقلهم او المسلمين
من كتبهم فلا يلزمهم الكتب وجب انه اصل في الشرع
فكانت شرعية عامة وكان وارثا لمحاسن الشرايع
ولكن لتحريمهم شرط ان يعرض اليه او رسوله وتقليد
الصحابي وسوا تباعه في قول او فعل معتقد بحقيقته
من غير تأمل في الدليل واجب ترك به القياس اي
قياس التابعين ومن بعدهم لاحتمال السماع من
النبي عليه السلام بل الظاهر من حاله
في كان مقدما على الراي فلو سلم فنواه بالراي فراه
اقوى من راى غيره لما شامدة احوال التنزيل وقال

الكرخي وجماعه لا يجب تعليده الا فيما لا يدرك بالقياس
لتعين جهة السماع فيه اذ لا يضمن بطنهم المجازفة
واما ما يدرك به وراه محتمل للخطا فلا يكون جهة لغية و
قال الشافعي لا يبعد احد منهم سواء كان يدرك بالقياس
اولا لان مذهبه لو كان جهة لتناقض الحجج لان بعض
يخالف بعضها وليس البعض أولى وقد اتفق عمل اصحابنا
بالتعليد فيما لا يعقل بالقياس كما في اقل الحبيص قالوا
انه ثلثه ايام روى ذلك عن انس وعثمان رضي الله
عنه ما باع قبل بعد ثمن افدوه بقول عايه رضي الله
للسي قالت اني بعت من زيد بن رقيم حاميا ثمانمائة درهم
الى الطعام فاحتاج الى ثمنه فاشترته منه قبل للجل
ثمانية بنس ما اشترته واشترت ابلغ زيد بن رقيم
ان الله تعالى ابطال جهاده ووجه مع رسول الله صلى الله عليه
وان لم يثبت واصل علم ابي اصحابنا في غيره وهو
ما يدرك بالقياس كما في اعلام قدر راس مال في سلم
اشترط ابو حنيفة رجوعه وقال يضمن ابن عمر رضي الله
عنه ولم يشترطه فيما اذا كان مثرا اليه بالقياس

اذ الاشارة ابلغ من التسمية والاعلام بالعبارة يصح
فكذلك الاشارة والابحار المشتمل ضمناه ما صاع في
اذا كان سبب مكل لا حترار عنه ورواه عنه عن علي
وخالف ذلك ابو حنيفة رجوعه بالرأي لان الضمان ضمان
خير وهو بالتعدي وضمان بشرط وهو بالعقد ولم يوجد
فتميزت امانه كالوديعه وسد الاختلاف في ان الصالح
يعدم لاني كل ما ثبت منهم من غير خلاف بينهم اذ لو
اختلفوا لم يحرك احد ان يقول قولاً خارجاً عن اقاويلهم
وقول البعض لا يسقط بقول البعض لانهم لما اختلفوا
ولم يجتروا بالرفع تعين وجه الرأي فصار كغرض
القياس يعمل باحدهما ومن غير ان يثبت ان ذلك
المنقول عن بعض الصحابة يبلغ غير قابل فسد مسام
له اذ لو ثبت لكان اجماعاً فلا يجوز خلافه واما
التابعي فان ظهر فتواه في زمن الصحابة رضي الله عنهم
كشرح والنحو كان مثله في وجوب التعليد عند البعض
وسوروا به النوادر عن ابي حنيفة رجوعه وهو الصحيح
لانه لا راجع لهم في الفتوى صار مثله مثله وان

لم يظهر كان كبر المجتهدين وظاهر الرواية ما يذكر
 في الصحابي معمود في التاب **باب الاجماع** وهو
 اتفاق مجتهدي ائمة محمد في عصر على امر ركن الاجماع وهو
 ما يقوم به الاجماع نوعان عركه وهي الامر الاصل
 في الباب وهو التكلم منهم اي من اصل الاجماع بما يوجب
 الاتفاق اي اتفاق الكل على الحكم او شرعهم في الفعل
 ان كان في باب اي باب الفعل كما اذا شرعوا جميعا في
 المزارعة والمصاحبة وخصه وموان يتكلم او بفعل
 البعض وصورته ان يذهب شخص منهم في عصره الى
 حكم في مسألة قبل استقرار المذهب عليه فانتشر
 في اصل عصره ومضى مدته الباطل وليس هناك خوف
 فسه ولم يظهر له مخالف او فعل له ذلك فيما كان باب
 كان اجماعا عند الاكثر ويسمى سكوتيا وكونه خصه
 لانه جعل اجماعا ضرورة هي نسبتهم الى الفسق فان
 الساكن عن الحق شيطان وحاشا من مدحكم بكم
 خيرا ومنه خلاف التامعي فانه ليس باجماع عند
 وروى عنه العبرة للاكثر لان السكوت كحتمل الخوف و

دون البعض

فيه سعي

التكفير والمحمل لا يكون حجة واسل الاجماع من كان
 مجتهدا لا فيما يستغنى عن الاجتهاد وكما حصل الدين و
 اعداد الركعات فاجماع العوام فيه كاجماع المجتهدين
 وليس فيه اي المجتهد مسمى اي بدعه ولا فسق لانه يورث
 التهم ويسقط العدالة والاصلية بها وكونها اي الاجماع
 من الصحابة او العره ومسميه وسطه الاذوني
 لا شرط واشترط الاول داود والاصنفها في الطائفة
 لان الاجماع حجة بصيغة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ومم الاصول فيها والثاني الزيدية والامامية لقوله
 الى مارك فكم النعاس فان تكتموها لن تصلوا كتاب
 الله تعا وعني قلنا ما ذكر يدل على فصلهم لان اجماعهم
 حجة دون غيرهم وكذا اصل المدينة ليس بشرط
 مالك لقوله عليه السلام ان المدينة تبقى حرة كما سعى
 الكفرة حب احدهم والخطا من اجبت واجيب المراد
 من اجبت من كره الاقامة فيها والعراض العصر وهو
 موت جميعهم بعد اتفاقهم ليس بشرط وشرط الثاني
 لان ثبوت الاجماع باستقرار الاراء واستقرارها

بالافتراض او الرجوع محتمل قبل قلنا اذ تحت
الاجماع لم يفصل وقيل بشرط للاجماع اللاحق عدم
الاختلاف السابق وصورة اختلاف اصل عصر في
مسئله واستفخلا فهم فهل عدم هذا الاختلاف
شرط لانعقاد الاجماع في الذي بعد اول شرط
الثاني وقال بعض من شرط عند ابي حنيفة رحمه
لان الحجة اتفاق الامة ولم يحصل لان المخالف الاول
منهم ولم يبطل حجة بموته وليس كذلك في الصحيح
لان دليل الاجماع لم يفصل والشرط اجماع الكل و
خلاف الواحد الصالح للاجتهاد مانع كخلاف الاكثر
وقال بعض لا عبرة بخالفه الاقل لقوله عدم عليكم
بالسواد الاعظم فيه إشارة الى ان قول الواحد لا يفي
اجماعه ولنا ان اجتهاد كل مجتهد يحتمل الصواب
والخطا مع غيره والمراد بالحدث كل الامم وحكم في
الاسل ان ثبت المراد به شرعا على سبيل اليقين
اي حكم الاجماع ان يكون حجة شرعية مثبته لكل قطعا
كالكتاب المنظر الى أصله لان الأصل فيه ان يكون

العلم قطعا وما لا فلما نه كما حصل خبر الرسول القطع و
مالا فالشبهة عدم السماع منه فكذا مناشئة عدم
انعقاد من سواء الصحابة يمنع احكامه بطريق اليقين ومن
اسل الامم من لم يجعله حجة قاطعة لان كلامهم اعتمد
مالا يوجب العلم ولنا قوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين
وقوله عدم لاجتماع امتي على الضلالة **والداعي** اليه السبب
الداعي لانعقاد الاجماع قد يكون من اخبار الاحاد
والقياس وقد يكون من الكتاب وقال بعض لا ينعقد
بهما اذ عند وجود المؤثر والكتاب لا يحتاج اليه وبعض
لا بهما لانهما لا يوجبان العلم فكذا الصاد رعتها و
الظاهر لا بالقياس لاختلاف لافي حجة ولنا انه عدم لا
بقول الامم وحج او اجتهاد فكذا الامة وان دليل
حجته لم يفصل واذا انقل البناء اجماع السلف اجماع
كل عصر على نقله كان كقول الحديث المتواتر فوجب العلم
والعمل واذا انقل البناء بالافراد كقول عبيدة
السنن ما اجتمع اصحاب رسول الله عم على شئ كما جاءهم
على محافظه الاربع قبل الظهر كان كقول السلف بالاحاد

فيوجب العمل دون العلم ثم هو اي الاجماع على مراتب
فالاقوى اجماع الصحابة نضافا مثل الامة وكثير المتواتر
لانه لا خلاف فيه فمعهم اصل المدينة وعمره ثم الذي
نص البعض وسكت الباقيون لان سكوت في الدلالة على
التفريد والنص ثم اجماع من عدم على حكم لم يظهر فيه
خلاف من سبقهم فهو بمنزلة الخبر المشهور ثم اجماعهم على
قول سبقهم فيه مخالف من سبقهم بمنزلة خبر الواحد والامة
في عصر اذا اختلفوا في مسئلة على اقوال كان اجماعهم
على ان ما عداه باطلا لا الحق لا يعد اقاويلهم ادلا
بهم اجهل وقيل هذا في الصحابة خاصة **باب القياس**
القياس في اللغة التعذير يقال فس النعل بالنعل اي
قدره به وفي الشرع هو تعذير الفروع المراد به صورة
اريد الخاقها باخرى بالاسل المراد به الصورة الملحق بها
في الحكم والعلة الموجبة له لوجودها في الفروع سواء بعض
وانه حجة عقلية او عقلا اما النقل فقوله تعالى فاعبثوا يا
اولي الابصار والاعتبار رد الشيء الى اصوله حكمي نقلية
وحديث معاذ معروف وموانع عم قال له لم يعصى

قال كتاب الله كما قال فان لم تجد قال سنة رسوله
قال وان لم تجد قال اجتهد برأى قال علي السلام محمد
الذي وفق رسول رسوله مما يرضى رسوله واما المعقول
فهو ان الاعتبار واجب بقولك فاعبثوا يا اولي
الابصار وموانع مثل فيما اصاب من قبلنا من المثالب
اي العقوبات بسباب نقل عنهم لنكف عنها احذر ازا
عن مثله من اجراء الاشتراك في القله بوجوب الاشتراك
في العلول سمي معقولا لان الوقوف عليه بالتأمل في اللغة
لا يطامر النص وكذلك التأمل استدلال بان المعقول
في حقايق اللغة كاستعارة غير ما سأل كالتأمل في
الان الشجاع كاستعارة اسم الكسرة والقياس
نظيره من حيث انه تأمل في معان النص لاثبات حكم في كل
موضع علم انه مثل النصوص عليه وبيانه اي بيان ان
القياس نظر الاعتبار المذكور والاستعارة من حيث
ان السطر من كل منهما لطر في الحكم والاثبات في قوله
عليه السلام اكنظ بالكنظ بالنص اي تبعوا اكنظ
وباب رفع مع اكنظ ادالنا بعضه فاعلا يلينصق

بواسطتها بدخولها واكتظاظها ميكيل اي صلاحه المكيل
قوبل بحكم بقوله اكتظاظا بالجنط وقوله مثلا بمثل حال
ما سبق وهو اكتظاظا فكان معناه ما بيعوا حال كونها مكيلين
والاحوال شروها لكونها صفات والصفات معيدة كالشروط
اي سوا هذا الوصف وهو التماثل والامر وسوسعوا
للايجاب لما عرف والبيع مباح بالاجماع فلم يكن
الامر عليه فبصرف الامر الى الحال التي هي شرطه والامر
بالمثل القدر وسوا المكيل في المكيل والوزن في الموزون
بدليل ما ذكر في حديث اخر كيدا بكيل مكان مثلا بمثل
واراد بالفضل في قوله والفضل ربا الفضل على القدر
اي الكيل لا يطلق الفضل الذي هو اسم لكل زيادة
لعلمنا ان البيع ما شرع الا للاسترباح فصار بما
ذكرنا حكم النص وجوب التسوية بينهما اي من اكتظاظا
اكتظاظا في القدر ثم احرمه اي حرمة الفضل بناء على
فوات حكم الامر وسوا التسوية وهذا اي وجوب
التسوية وكون احرمه بناء على فوات حكم الامر حكم
النص وسوقوله اكتظاظا بالجنط عرفناه بالسائل في

هذا بيان

صحة قوح السائل في الداعي الى هذا الحكم كما هو ثابت
بهذا النص والداعي اليه القدر والجنس لان ايجاب
التسوية من هذه الاموال يقتضي ان يكون امثالا
متساوية وان يكون كذلك الا بالقدر والجنس لان
المماثلة تقوم بالصورة والمعنى لكل محدث وذلك بالقدرة
فانه عبارة عن التسوية في المعيار يحصل به المماثلة صورة
اشار اليه بقوله مثلا بمثل والجنس فانه عبارة عن
التشاكل في المعاني فيثبت به المماثلة معنى واليه اشار
بقوله اكتظاظا بالجنط وسقطت قيمته الجوده جواب
سؤال وسوالنا لم ان المماثلة حقيقة ثبت بما ذكرتم
فان التفاوت بينهما قد بقي في الوصف مع استوائها
قدرا وجب فان المايله تزاد بالجوده والجواب ان قيمة
الجوده سقطت في الربويات بالنص وسوقوله عم
جيد ما ورد بها سواء وهذا اي كون الداعي الى وجوب
التسوية القدر والجنس حكم النص ثبت باشارة
دون الرأي ووجدنا الارز وغيره كالدخن والخص
وسائر المكيلات والموزونات امثالا متساوية

فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن العوض
في عقد البيع مثل حكم النص بلاثاوت فلزمنا اثباته
اي اثبات حكم النص ومي وجوب التسوية واحرمه عند
قواته والداعي في الارزوسا المكملة على طريق
الاعتبار وارحم بعض الضمير الى الفضل وقال بغيرنا اثبات
الفضل بطريق الاعتبار وذلك رباحا ومواليا ذكر
نظير المثلث باعتبار النظر في السبب الحكم قال الله تعالى
هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من دارهم
لاول الحشر الا اخرج من الديار عقوبة كالفضل قال الله
تعالى ولو انا كتبنا عليهم ان اقتلوا انفسكم او اخرجوا
من دياركم فالتحسر دليل انه بمنزلة والكفر يصلح داعيا اليه
لانه يصلح ان يكون سببا للفضل فيصلح ان يكون سببا
للاخراج واول الحشر يدل على تكرار مدة العقوبة لان
الاول يدل على ثبات بعده فهو اول من اخرج من اهل
الكتاب من جزيرة العرب الى الشام والى النجف
من عمره وقيل ان يوم القيامة ثم دعانا سبحانه
وتعالى الى الاعتبار بالنامل في معاني النص بقوله فاعبتهوا

للعلم اي فيما اوضح لنا في معناه فلا نص فيه فتعبر بالحوالي
باحوالهم فيحزر عن غلبهم بوجاهة بل بهم فذلك
ههنا اي في الشريعات لاخراج مناط الحكم بامارة
الشارع ليعمل به فيما لا نص فيه **والاصول** قيل هي
الكتاب والسنة والاجماع وقيل النصوص من الكتاب
والسنة قيل غير معلولة في الاصل مالم يعم الدليل عليه
لان النص موجب بصيغة وبالاعليل الى معناه وذلك
مجاز فلا يعدل عن الحقيقه الا بدليل وقيل معلولة بكل
يمكن الا بما نفع لان الشرع لما جعل القياس حجة ولا
يصير حجة الا بان كحل او صافي النص عليه صار الاوصاف
كلها صالحة الا بما نفع وقيل معلولة لكن لا بد من دليل
مميز لان التعليل جميع الاوصاف يسد باب القياس
لان كل موضع وجد الكل فيه فهو مخصوص عليه وفي كل
موضع اسقط البعض لا يثبت الحكم لان العلة اجماع لم يوجد
فوجب لو احد فهو مجهول فلا بد من متميزة عندنا
هي في الاصل معلولة الا بما نفع الا انه لا بد في ذلك
من دلالة التمييز اي كمر الوصف لم يشر من بين الاوصاف

فذلكم

كما ذكرنا من ولا بد قبل أي قبل الشروع في التعليل
وتخير وصف من الاوصاف من قيام الدليل على انه
للحال شاهد لانا قد وجدنا من النصوص ما هو غير معلول
فاختل هذا ان يكون بمنزلة الجمل فيما يرجع الى الاحتمال
وهو العمل بالجمل لا يكون الا بعد قيام دليل موثوق
فكذلك انما للقياس بعد رتبة وشراجه كما ذكرنا و
اعيد تمهيد لما بعده وشرطه وركن وحكم ودفع
اذ الكلام لا يعرف الا بمعناه ووجود الشيء معتبرا لا بكونه
الاشد شرطه وركن الشيء ذاته وثبوتها بدونها محال
وافادته انما يكون بحكم والقياس للالزام وتام العجز
عن الرفع فشرط ان لا يكون الاصل محصيا بحكمه
اي لا يكون المقيل له محصيا به بنص اخر او بخصيصه
به لان التعليل لتعديبه الحكم وذلك يبطل الاختصاص
الثابت بالنص والقياس في معارض النص باطل
كشهادة خفية فانه خصص بقبولها وحده بقوله عم
فمن شهد له خفية فهو حاسبه ولا تعدى مد الحكم الى
من الى من موصلة او فوقه في العدالة او ان لا يكون

بعد ولا به عن القياس اي ولا يكون حكم الاصل
ما تلاعن سنن القياس كجاء الصوم مع الاكل فانه
فان القياس في الصوم اذا لم يبق لا يبقى بعد من
لكن ثبت بالنص وهو ثم على صومك فاما اطعمك انة
وسفك فلا يقاس عليه احاطي وان تعدى الحكم
الشرعي الثابت بالنص بعينه الى فرع موطنه و
نص فيه هذا شرط اسمه شروطه تفصيلا
فما شرط التعدي لان التعليل بعلة فاحتمال لا يجوز وكون
التعدي حكما شرعيا لان القياس بالخرى لقوله حكما
وعلم آدم الاسماء كلها ثم وكونها موضعها وكونه
بعينه لان عمر التعليل التعدي فاذ كان متغيرا حلا
عن عوضها وكون التعدي الى فرع وهو نظير الاصل
لان القياس هو النسبة بين مرتين فلا يتصور
الا في محله وهو الفرع والاصل وكون الفرع لا
فيه لان التعدي الى ما فيه نص لا يجوز لان الحكم
ثابت بالنص فلا فائدة في التعليل فلا يستقيم التعليل
للاثبات اسم الرنا للواط بان يقال الراسم لجاء

نقصه مع الا واللو اطل مثله فكان زنا ليس
بحكم شرعي وانما هو من الاسماء ولا يصح طهار الذمى
بان يقال صح اطلاقه فيصح طهاره كالمسلم لا تغيير
للحرمة المتناهية بالكفارة في الأصل اى الى
الى اطلاقها في الفرع اى الذمى لانه ليس باصل الكفارة
لان فيها معنى العباد والذمى ليس من أهلها فلو
صح طهاره ثبت به حرمه مطلق عن الغاية في الفرع
وقد كان مقيدة في الأصل فلا يكون
عن حكم النص بل غيره ولا بعده الحكم في الناسى في الغلط
الى انحاطى والمكره بان يقال ما صار الناسى معدوما
مع انه عام في نفس الفعل عالم به عساره جابل الصوم
فان بعد المكره وانحاطى ونما لب العاقد من في
الفعل اولى لان عذمه دون عذره لان انحاطى مقم
من قلبه ترك المبالغة في الحفظ والمكره عذره يصح
العباد والنيان مضاف الى صاحب الحق ولا
يشترط الايمان في ربه كفارة اليمين والظهار
بالعكس وسوان يقال انه تحريره في تكفير فكان

91
الايمان من شرط كفارة القتل لانه بعده الى
ما فيه نص تغفر لان النص المطلق وهو او تحريره
رقبه يقتضى حوارا كفارة اليمين والظهار لانه
يصير مصداق الشرط الرابع ان يبقى حكم النص بعد
التعليل على ما كان قبله لان تغفر بالراى باطل
فما لتعليل لقبول شهادة المحدود في الحدف بعد التوبة
بالقياس على المحدود في سائر احكام باعتبار حده
في كسره باطل لان حكم النص الوارد فيه بعد التعليل
لا يبقى على ما كان فمصل التعليل هو ساقطها بالنص ابد
وبعده تغفر لانه ابطالها الى زمان التوبة وانما
التعليل في قوله عليه السلام جواب بعض وسواهم عزم
حكم النص في ايراد التعليل لان قوله عام لا ينبغي
الطعام بالطعام الاسواء بسواء يعنى القليل والكثير
مخصص القليل لم يدخل تحت الجبل بالتعليل حيث
جعلتم العلة الجبل والجنس والجواب ما غيرناه بل
بدلالة النص لان استثناء حال التوبة بقوله
الاسواء بسواء دل على عموم صدره في الاحوال

اد المراد حال التباوي في الكيل والمذكور في صدر
 الكلام هو الطعام عند استثناء الحال من العين لا
 بتقدير المنقطع حلا في السائل فدل انه لم يقع عما
 يتناول طامره بل عما تضمن اللفظ من احوال البيع وهو
 حال التباوي والتفاضل والمجازوه ولن يثبت ذلك
 اى هذه الاحوال في الكثير المعلوم بالكيل فكان اخوه
 دليلا ان اوله لم يتناول القليل فصارت التغير بالنقص
 اى بدلالة مصاحبا للتعليل لانه اى بالتعليل اى الا
 يدل ان القليل ليس بمراد وتعليلنا بالكيل يدل
 ايضا ليس محل موافقا واما سقط حقه في
 الصورة جواب بعض اخر وسواء كانا واجب واجب
 الزكوة وفرا عليه السلام في بقوله في خمس
 من الابل شاة فصا حق الفقر في صورة الشاة
 ومعناها وانتم ابطالتم بالتعليل بالمالية صورة الشاة
 حيث جوزتم قيمتها فصرتم حكم النص و اجواب انما
 سقط حق الفقر في الصورة بالنص لا بالتعليل لانه
 وعد رزاق الفقراء بقوله وامن دابة الا على الله

الا

رزقها ثم اوجب ما لا يستمرى من الشاة والابل والمقر
 على الاغنياء لنفسه بالنصوص المقتضية للزكوة ثم
 امر الاغنياء باخراج الموعود للفقر من ذلك المسمى
 بقوله اتوا الزكوة وذلك اى المسمى لا يحتل اى
 احكام الموعود مع اختلاف الموعود لا احتياج البعض
 الى غيره وهذا لا يوجب في عين الشاة مكان اذا
 بالاستدلال ضرورة ليصرف الى كل من الموعود له
 وركنه اى القياس ما اى وصف جعل علما على حكم النص
 مما اشتمل عليه من الاوصاف اما بصيغته كما اشتمل
 نص الربا على الكيل والجنس او بغيرها كما اشتمل النص
 عن بيع الابل على العاجر التسليم وجعل الفرع بظلاله
 اى للسائل يعنى المنصوص عليه في حكمه بوجوده
 اى بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع وسمى علما لان
 الموجب حقيقة موافقة للعلل ما رات الاحكام
 فكان ذلك المعنى موقفا للحكم وهو المعنى الجامع اى ركن
 القياس جار ان يكون وصفا لازما للسائل
 كالتمنية جعلت على لوجود الزكوة في الحلي ووصفة



لازم للذهب والفضة واسما كالدم في توصالي و
 صلي وان قطر الدم على الحصى فانها دم عرق العر
 قالدم اسم علم والتعليل يدل على اعتبار ضيق النجا
 ووصف عارضها كالانفجار في الحديث فانه صفة عارضة
 والتعليل يدل على اعتبار صفة الخروج ووصف جليا
 لا تحتاج الى ما مل كالطواف جعل على سقوط النجاسة
 في المدة وسواكن السيوت كالقدر وحبس في
 الربا وحكام احكام شرع كتعليله عم قضاء دين
 الله بدين العباد في حديث الحثمية وورد ^{كتعليل}
 ربالنسبة بالحبس او بالكيل وعدد احكامه القفا
 بالقدر وحبس وتعليله عم في المستحاضة حيث اعتبر
 اسم الدم وصف الانفجار وكوزان يكون الوصف
 اجماع في النص كالطواف في الحديث وفي غيره اذا
 كان ثابتا به كتعليل جواز السلم باحتياج العاقد
 فذلك ليس من النص لكنه ثابت باعتبار ان وجود الثمن
 المنصوص عليه قوله ورضخ في السلم يقتضي عاقدا
 والاعداد صفة فيكون ثابتا باقتضائه ودلالته

انفقوا على ان جميع اوصاف النص لا يكون على وعلى
 عدم جواز التعليل بما يوصف به المعلن بلا دليل
 واختلفوا في ذلك الدليل قال الجمهور انه لو كان الوصف
 على صلاحه وعد الله اي ان يكون صالحا للحكم لم يرد
 كانه لا بد لصلاحه بالحرية وعم عدالة
 واحلف فيها قال بعض عدالة بان يقع في القلت خيال
 صحته وبعض العرض على الاصول فان لم يرد اصل
 معدلا ومشاينا بظهور اثره في حبس الحكم المعلن به
 لانا اثبتنا ما لا يحسن وهو الوصف الذي جعل علما
 ما لا يحسن انما يعلم باثره الذي ظهر في موضع من المواضع
 ونعني بصلاح الوصف ملائمة مو ان يكون على
 موافقة العطل المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 او عن السلف اي الصحابة والتابعين لان الكلام في
 الشرعية فلا يصلح الا ان يوافق ما نقل عن الدين بهم
 عرف احكام الشرع كتعليلنا بالصغر في ولاية المناكح
 جمع منك بمعنى النكاح اي قلنا الشب الصغرة تزوج
 كروا لانها صغرة فاشبهت ما يتصل به اي بالصغر



من العجز وان اى العجز مورى اسات الولاية تأثير
الطواف لا يتصل به اى بالطواف من ضرورة مؤثرة
في اسقاط النجاسة فكان التعليق به موافقا لتعليل
دون الاطراد اى دلالة كون الوصف على ما ذكرنا دون
الاطراد كما زعم بعض من غير ان يعتبر معنى مقبول والا
طراد سلام الحكم عن النعوض والعوارض وجودا
كما قال بعض شرط اطراد الحكم مع الوصف وجودا
لان علل الشرع امارات على الاحكام والموجب هو
انه كما لم يشترط ان يعقل معناه بل الشرط في الوصف
الذنى هو علمه ان يتميز عن سائر الاوصاف والاطراد
يصلح لذلك وجودا وعدما كما قال بعضهم الشرط
دوران الحكم مع الوصف وجودا وعدما لان العلم
ما يتغير به حكم احوال وجود الحكم مع وجود الوصف
قد يكون اتفاقا وقد يكون لكونه علمه فلا يتعين كونه غير
الا بانعدام الحكم عند عدمه فثبت ان لم يكن اتفاقا
وزاد بعضهم على الطرد والعكس كون النص قايما
حال وجود النص وعدمه ولم يضيف الحكم اليه بل الى

الوصف فان وجوب الوضوء رتب على القيام
الى الصلوة في اية الوضوء وما اعلن بالحدث دار
الحكم معه وجودا وعدما حتى لم يجب الوضوء بالحدث
بلا قيام الى الصلوة والنصوص على القيام والنص
قائم في الحالين لان الوجود قد يكون اتفاقا كما في جميع
العمل فانها لا تخلو عن اوصاف اعاقه وكذا
الدوران لا يدل على كون المدار عليه للدار لان
الحكم كما يدور مع العلم وجودا وعدما يدور مع الشرط
ولا قابل بان الشرط علم ومثله اى مثل الاطراد
من جنسه في كونه احتجا جابذ ليل التعليق بالنفى لان
استقصار العدم اى عدم العلم لا يمنع الوجود اى
وجود علم اخر من وجه آخر وكذلك قول الشافعى
في الكناح بشهادة الناصر مع الرجال اى ليس بال
فأشبهه احد ود فلا ينفذ بشهادتهن كالحديث
الا ان يكون السبب معينا في يصلح التعليق بالنفى
حتى كقول محمد بن الوليد العصب لا يصح لانه لم يغصب
اى الولد ومثلا لان لضمان العصب سببا واحدا

عينا فصح الاستدلال بعدم الغصب على عدم الضمان
 وقوله الاحتجاج يستصحب بحال وهو الحكم بثبوت
 امر في الزمان الثاني على انه كان ثابتا في الزمان الاول
 لان الدليل المثبت لحكم في الشرع ليس بمقتضى لا
 يوجب بناءه كالايجاب لا يوجب وانفق على عدم
 العمل به قبل الاجتهاد وفي عدم الدليل المعروض على العمل
 اذا ثبت العلم بعدم الدليل الغير بطريق الخبر او حسن
 فيما يعرف به وذلك اي وانما اختلف في كل حكم
 عرف وجوبه اي ثبوت بدليله ثم وقع الشك في زواله
 كان استصحاب حال البقاء على ذلك اي جعل حال
 البقاء مصاحبا للثبوت موجبا اي ملزما يصح
 الاحتجاج به على الخصم عند انقضى وعندها الاكثر
 لا يصلح وجوبه اي لازم على الخصم ولا مثبتة امر المكن
 لكنها حجج دافعة اي معقولة ما كان على ما كان كاليد
 تصلح حجج للدفع دون الاضرار حتى قلنا في الشفص
 اذ ايج من الدار فطلب الشك في الشفعة فانكر المشتري
 ملك الطالب اي طالب الشفعة فيما في يده وقال انما

تكون في

موقوف في يدك اعاره ان القول قوله اي المشتري ولا
 بحج الشفعة الابدية يعتمدها الطالب على ما في يده ملكه
 لان اليد دليل الملك في الطامر ولا يصلح للالزام
 على الغير وقال الثاني بحج خبره لان التمسك
 بالاسلح للدفوع والالزام عنه ومثله الاحتجاج
 بتعارض الاشياء كقول زفر في المرافق ان من الغايا
 ما يدخل في المعنى كقوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد
 الاقصي وههنا ما لا يدخل كقوله تعالى واتوا الصيام
 الى الليل فلتشبهها بالاول يدخل وبالثاني لا وليس
 احدهما اولى فلا يدخل بالشك وهذا فاسد لانه عمل
 بغير دليل لان الشك حادث فلا يثبت الا بدليل فان
 قال دليله تعارض الاشياء قلنا ايضا حادث فلا
 يثبت الا بدليل فان قال الا بدخول بعض مع عدم
 دخول بعض قلنا لا تعلم المنازع فيه من اي القسطين
 فان اثبت نفى الشك وان نفى فقد افر بالجهد و
 عدم الدليل معه ومثله الاحتجاج بما لا يستعمل الا
 بوصف لا يستعمل بنفسه في اثبات الحكم بل ينضم

اليه وصف اخر يقع به الفرق بين المقيس والمقيس عليه
كقولهم اي بعض اصحاب الشافعي في مس الذكر ايه مس الفرج
فكان حدثا كما اذا مسه وهو يقول فهذا القياس لا
يستقيم الا بزيادة وصف في الاصل وهو يقول يقع
الفرق بين الاصل والفرع وبه ثبت الحكم في الاصل
والفرع ومثل هذا ليس بتعليل لا طام لعدم موافقة
تعليل السلف ولا باطنا لعدم تأثير مسه في النص ولو
لم يعتبر انضمامه اليه لم يبق الا قياسا مس الذكر على
الذكر ومثله الاحتجاج بالوصف المختلف فيه
كقولهم في بطلان الكتاب كماله انه عند لا يمنع من التكلم
فكان فاسدا كالكناية كماله انه عند لا يمنع من التكلم
بالخبر لانه تعليل بوصف مختلف احتلا فاطامه الان
الكناية لا يمنع جواز الاعتناق عن التكلم عند ناطاله
كاتب او موجه فلم يعللها اقامة الدليل على ان
منها مانع ليصح الاستدلال به ومثله الاحتجاج كما
لا شك في فساد كقولهم الثالث ما قص العدد
عن سبع فلا يبادى به الصلوة كما دون الاية وفاء

سورة الاحزاب

طامه اذا لا مناسبة بين المقيس والمقيس عليه ومثله
الاحتجاج بلا دليل وسوجه للناس على خصم البعض
لان الدليل انما يحتاج اليه اذا ادعى حكما شرعيا وفي
عدم والعدم ليس بشئ وهذا باطل لقوله تعالى
فالوا ان يدخل الجنة الا من كان مؤمرا او نصارى تلك
امانيهم قل ما توابرناكم نفوا وانبتوا فطلب البرهان
عليها **وجعلت** ما يعقل له اي جميع ما يقع التعليل
لاجله اربعة اقسام منها شروع في بيان حكم اثبات
الموجب اي السبب او وصفه واثبات الشرط اي
الحكم او وصفه واثبات الحكم او وصفه فالموجب نسبة
محرمه النساء اي اجنس بانفراده مثل موعده محرمه للبيع
سنة ام لا فهذا الخلاف وقع في الموجب للحكم فلاح
اثباته بالقياس بل بح على مدعيها الدليل من نص
او دلالة او اشارة او اقتضاء مفعول اجنس
بانفراده محرم النسبة بشارة النص لان على الرأى
القدر و اجنس ووجدنا في النسبة شبه الفصل وهي
الحلول في احدهما اد البعد جبر منها وله حكم المال وما

وجدنا شبهة الفصل فيها لا بد من ان يضاف الي سبب
وقد وجدت شبهة العلة لان العلة القدر ^{حيث} الخمس من
انه بعض العلة احد العلة فاثبتنا شبهة الربا بشبهة العلة
لان الشبهة كالحقيقة في الذات وصفته مثل صفة السوم
في زكوة الانعام مثل شرط للزكوة اولى ومذا نظر الا
لا يتكلم فيه بالراي بل في النص وهو في خمس من الابل
الساكنة والشرط مثل الشهود في النكاح شرط
عندنا خلافا لما لك فلا يثبت بالقياس بل النص
وهو لا نكاح الا بشهود وصفته مثل شرط الزكوة
والعدالة فيها اي الشرا فانها ليست بشرط عندنا
لاطلاق فان لم يكونا رجلين ولا نكاح الا بشهود
والحكم مثل السراء وهي الركعة الواحدة فعندنا
بمشرعة للنهي عن السراء وصفته مثل صفة الوتر
وهي واجبة عندنا لقوله الوتر واجب حق من لم
يوتر فليس منا **والرابع** مما يعلل له احد لان
التعليل محصن عندنا تعدي حكم النص الى النص
فيه ليثبت فيه بغالب الراي فالتعدي حكم لازم للعلم

٩٧
للتعليل عندنا حتى لا يجوز التعليل بدون العلة حاز
عندنا حتى لانه يجوز التعليل بالعلة القاصرة على
محل النص كالتعليل بالثمنه احيى بان التعليل لما صار
حجة بالاجماع تعلق به الحكم كيراجع وتعلق بها لا
الى كون الحجة عامة بل ان كان عامة اوجب الحكم على العموم
او خاصة على الخصوص ولنا ان دليل الشرع يوجب
علما او عمدا والتعليل لا يفيد العلم اتفاقا ولا عملا في
المنصوص عليه لان الحكم ثابت بالنص وهو فوق التعليل
ولا يصح قطوعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى البعد
البعد له للاقسام الثلاثة الاولى تغيرها باطل لان
اثبات الموجب وصفته اثبات الشرع لانه لا وقع
الاختلاف في السبب الموجب او وصفه انه كان او
لم يكن فعدم وقع الاختلاف في أصل الشرع وليس
للعبد وضع الشرع قال الله تعالى ولا يشرك في حكم احد
او اثبات الشرط وصفته ابطال الحكم لانه لو لا الشرط
لوجد الحكم وبعد ما صار شرطا لا يوجد بدونه فكان
دفع الحكم ونصب احكام الشرع بالراي باطلا وكما

ليس له نصيب الاكسما والشروط فليس نصيب
الاحكام وكذا التعليل للنفى لان الثاني يدعي انه غير
مشروع وغير المشروع لا يثبت بدليل شرعي فلم يبق
ما يصح التعليل لاجله الا الرابع وهو تعدية حكم النص
موعلي وجهين لان التعدية ان كانت ماعلى العلة الظاهر
فالقياس والباطل فالاكتساحان

موعلي الشئ حسنا واصطلاحا اسم له دليل يعارض القياس
الاجلي يكون بالاثار والاجماع والضرورة والقياس
الخفي كالم فان القياس مالى حواره لعدم المعقود
عليه عند العقد لكن تركناه بالاثار ومومن اسم
منكم فيسلم في كبل معلوم والاكستصناع بان يامر
مثلا بكذا او بتبين صفت ومقداره لانه
بذكر اجلاء سلم الثمن او لا فالقياس باباه لانه بيع
لكن ترك بالاجماع للتعامل فيه ويظهر الاواني فان
القياس باباه لان الاناء اذا غل حره بنجس الماء
وان ارتق مسقى في الاناء من الماء بنجس فادخل
ثانيا بنجس ثالثا وسلم جوا لكن ترك للضرورة

المحدود الى التطهير وطهارة سورس باع الطير
فانه في القياس نجس لان السور معتبر بالجم كسباع الهياك
لكن ترك بالقياس الخفي لان السبع ليس بنجس العين
للاستفاد به ونجاسته ضرورة لم نقلنا بالنجاسة
المجاورة فنشت في رطوبته ولعابه والطير باخره
وسوعلم وموليس بنجس من الميت وما
صارت العلة عندنا عليها باثرا خلافا لاصل الطرد
قدمنا على القياس الاكتساحان الذي هو القياس
الخفي اذا قوى اثره وقدمنا القياس لصحة اثره الباطن
على الاكتساحان الذي ظهر اثره وخفي فاده لان
العبرة لقوة الاثر دون الظهور فالدينيا ظامرة
والعقبى باطنه وترجت لقوة اثره وسواخلود كما
حكينا بطهاره سورس باع الطير بالاكستساحان الذي
قوى باطنه وسقط القياس كما اذا انزل الية السجدة
في صلوة فانه يركع بها قياسا وينوي سجدة التلاوة
ثم يعود الى القيام وقال المحققون الى ان لم ركوع
الصلوة مقامها لان الركوع والسجود يتشابهان

مكرر طهارة سورس باع الطير

في الخضوع فيسبب منابه وفي الاستحسان لا حرج الا
السجود فانه مأثور به والركوع غيره ولذا لا ينوب
احد سماع الاخر في الصلوة والماثور به لا يتالي لغيره
ومذا اثر طاهر لكن قوت الاثر للقياس فانه ليس
المقصود من السجدة عند التلاوة عينها ولذا لا يلزم
بالنذر وانما المقصود التواضع مخافة للمتكبرين وهو
ما يحصل بالركوع ولكن بطريق وهو عبادة وذا في
الصلوة لان الركوع فيها عبادة بخلاف سجود الصلوة
لانه مقصود بنفسه فصار الاركان مخفي وموان المقصود
قد حصل بالركوع مع الفاد الباطن وموانه لا يجوز
عن السجود مع حصول المقصود **ثم المستحسن** بالقياس
الخفي يصلح لعدسه لانه قياس ومران حكم التعدية
بخلاف الاقام الاحر وهو المستحسن بالاجماع
والاثر والضرورة لانها معدودة عن القياس
فلا يصل التعديبه الا يرى ان الاختلاف في الثمن
قبل قبض المبيع لا يوجب كمين البائع قياسا
لاتفاقهما ان المبيع ملك المشتري وانه لا بد من على

البائع شيئا في النظام والبيع مدعى زيادة الثمن المشتري
بنكره ويوجب استحسانا كما للمشتري لان المشتري مدعى
وجوب تسليم المبيع باقل الثمنين والبائع بنكره فوجب عليهما
ومذا اي وجوب التحالف قبل القبض حكم مدعى الى الواردين
حتى لو مانا واختلف وارثا مما فيه حله بحال القيامهما
مقامهما والى الاجارة اذا اختلفا في البديل استبقاء
المقصود عليه بخالفه وراى العقد واما بعد القبض
فلم يجب بيمين البائع الا بالاثرو سواء اختلفا المتبايعان
والسلفه قايمة بخالفه وراى ان المشتري لا يدعى على
البائع شيئا اذا المبيع سلم اليه فلم يصح لعدسه الى الواردين
والاجارة **وشرط الاجتهاد** وسوبذل المحمود في
الاحكام من الادلة الشرعية ان كوى المجتهد علم الكتاب
بمعانيه له وشرعا ووجوه التي قلنا من اخص العام
الح وعلم السنة بطرفها من النواتر والاشتهار والاصح
وان يعرف وجوه القياس اي شروطه وما يلزم الو
وما يشترط على مامرو حكم الاصابة تعال الراى اى ظمى
لا فطر حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب وكفى

في موضع الخلاف أي مسائل التي اختلفوا فيها وكلوا
بالاجتهاد واحدا راس مسعود رضي الله عنه قال
في المصنوعة وهي التي مات عنها زوجها قبل الدخول
ولم يسمي لها ميرا اجتهد فيها فان يكن صوابا فمن الله
وان يكن خطأ فمن ومن الشيطان والصحابه اطلقوا
الخطأ في الاجتهاد كثيرا ولم ينكر بعضهم على بعض من
التخطئ فكان اجماعا منهم ان الحق واحد وقالت
المعتزلة كل مجتهد يصيب الحق في موضع الخلاف متعدي
لانه تكلف مجتهدا بالفتوى ولم يكلفها الا بالحق فلو
لم يصيبه ما كفه لانه لا يكلف نف الا وسعها ولن يصيب
كل الا وهو حقوق في التعليلا أي الاحكام الشرعية
لا في العقليات لانه في العقليات خطئ ويصيب والحق
فيها واحد اجماعا الا على قول بعضهم وهو العري من
المعتزلة قال كل مجتهد مصيب في مسائل الكلام التي
لا يلزم منها الكفر المجتهد اذا اخطأ كان مخطئا
ابتداء وانتهى عند البعض لقوله عم اذا اخطأ
فلك حسنة اطلق الخطأ والمطلق ينصرف الى الكمال

وسو ما يكون ابتداء وانتهاء والخيار انه يصيب ابتداء
أي في ابتداء اجتهاده حتى ان عمل به يقع صحيحا شرعا
مخطئا وانتهى أي في اصابة المطلوب لقوله عليه السلام
ان اصبحت فلك عشر حسنات وان اخطأت فلك
حسنة والثواب لا يرب على الخطأ يقينا فلا بد من اصابة
ابتداء ليصح الثواب ولهذا أي لكون المجتهد مخطئا
قلنا لا يجوز تخصيص العلة وهي كلف الحكم في بعض الصور
عن الوصف المذكور عليه لانه لا بد من اصابة كل
مجتهد خلا فالبعض منهم العراقيون وجماعة كدرونها
تخصيصها وذلك أي التخصيص ان يقول المعلن اداورد
عليه ما يكون اجواب فيه بخلاف ما يرد مرثبانه
كانت علة يوجب ذلك الحكم لكنه لم يجب مع قيامها
أي تلك العلة لانه فصار ما ورد مخصوصا من العلة بهذا
الدليل لانه فيخلص عن البعض **ف** لم اجتهدا عنه
الخطأ ولم يوجد له متناقص فيكون كل مجتهد مصيبا
وقد مر بطلانه وعندنا عدم الحكم في صورة التخصيص
عند الخصم بناء على عدم العلة فالذي جعل عند من دليل

مخصوص جعلناه دليل لعدم وذا اسهل ووافصل
 وبيان ذلك اي الحكم الذي عدم لما منع عندهم ولعدم
 العلة عندنا في الصاييم الناييم اذا صلب الماء في حلقه انه
 الصوم لفوات ركنه ويلزم عليه الناسي فان صومه لا
 مع فوات الركن فمن جاز مخصوص قال امتنع حكم هذا ^{الاعتلال}
 ثم لما منع وهو الاثر لقوله عدم اتم على صومك فانما اطعمك الله
 وسفأك فصار مخصوصا من هذه العلة بهذا مع بقاء
 العلة وقلنا امتنع الحكم في الناسي لعدم العلة حكما لان
 فعل الناسي منسوب الى صاحب الشرع حيث قال انما
 اطعمك الله وسفأك فسقط عنه قصي الجناية فصار اكله
 حلالا ككل حكما وبقي الصوم لبقاء ركنه لا لما منع مع فوات
 ركنه بخلاف الناييم لان ما يفوت الركن مضاف الى غير
 له الحق فاعتبر وبني على هذا اي على قول من جاوز تخصيص
 بقسم الموانع وهي خمسة بالاستقراء مانع يمنع
 انعقاد العلة كببيع المحرلانه ليس مال وبيع مبادله
 فلم ينعقد البيع فيه لعدم المحل ومانع يمنع تمام العلة
 كببيع عبد الغير يمنع تمامها في حق المالك لعدم ولاية

كذا في نسخة
 في نسخة

العاقبة عليه ولذا يتم باجازه ومانع يمنع ابتداء
 الحكم كذا الشرط فان كان للبايع يمنع ثبوت الملك
 للمشتري ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية لا يمنع ثبوت
 الملك ولكن لا يتم الصفقة بالقبض ويمكن بالفسخ دون
 القضاء ورصا ومانع يمنع لزوم الحكم العيب ثبت
 الملك معه ما ماحى كان له التصرف فيه ولا يفسخ دون
 قضاء ورضا لكن غير لازم ثبت له الرؤية **ثم العلة**
 هذا شروع في الدفع نوعان طردية ومؤثره والاحتجاج
 بالطردية وان كان فاسدا لكن مال اليه اصل النظر
 فذكرت الطردية لتبيين الاعتراضات الواردة عليها
 وعلى كل قسم ضرب من الدفع اما الطردية فوجوه فيها
 اربعة القول بموجب العلة وهو الترام ما لا يلزمه اي
 قبول البائل ما يثبت المعلن بتعليقه مع بقاء الخلاف
 في الحكم المقصود كقولهم اي اصحاب البائل في صوم
 انه صوم فرض فلا يتعدى الا بتعيين النية لصوم
 القضاء والكفارة وهذه طردية لان وصف
 الفرضية توجب التعيين اينما كان فكان وجوب

كذا في نسخة

فلا يتأدى صح

التعيين حكما و ابرام مع وصف الوضوء فيقول عندنا لا
يصح الا بتعيين النية اى يلزم موجب تعليلك وتسلم
ان يعبرها شرط لكن ليس محل النزاع وانما النزاع
في ان الاطلاق تعيين ام لا فمن تجوزه باطلاق النية
على انه اى الاطلاق تعيين لعدم المراحم كالمسوح في
الدار يصاب باسم جنبه والممانعة ومضى امتناع اب
عن قبول ما اوجبه بلاد بيل ومضى اربعة اما ان يكون في
نفس الوصف بلاتسلم ان الوصف الذي يدعيه
عله موجود في المسارع فيه كقطعه كفارة للقطر
عقوبة متعلقة بالجماع فلا يجب بغيره من الاكل والشرب
كحد الزنا قلنا لان لم تعلقها به بل بالافطار حتى لو جامع
نكيا لا يفد صومه لعدم الفطر او في صلاحه اى
الوصف للحكم مع وجوده بان يقول بعد تسليم وجود
الوصف لان لم صلاحه للعلية كقولهم في اثبات ولاية
الاب بوصف البكاره انه جاهله بامر النكاح لعدم
الممارسة بالرجال فنقول لان لم ان وصف البكاره
صالح لهذا الحكم لانه لم يظهر له تاثير في موضع اخر سوى

١٠٢
محل النزاع او في نفس الحكم كقطعه مسح الرأس
ركن في الوضوء فمن تبدلته كفل الوجه فنقول
لان لم ان التثنية سنون في الفصل بل المبنى
التجمل بعد اتمام الفرض او السنة اكمال الفرض في
محل لكن فرض الفصل لا استغنى محل صير الى التكرار
وفرض المسح لم يستغنى فاما لم يكن تكمله بالاستيعاب
او في نية الى الوصف بان يمنع اضافته الحكم الى الوصف
الذي محل المطلق على كقطعه لا يعنى الاغ على اخيه
اذا ملكه او لا بعضه كالبين العم قلنا لا لم ان حكم الاصل
وموعدم العتق لا ببن العم لعدم البعضية اذ العدم لا يصلح
موجبا بشئ بل لعدم المحرمية وفاد الوضوء ومو
يعلق على الوصفية صد ما يقتضيه الوصف كقطعه لا
الفرق بينهما باسلام احد الزوجين بان احادتهما
اختلاف الدينين فيقع الفرق بينهما كما اذا اراد احدهما
فرضا فاسد وصفا لان هذا الاختلاف انما يثبت
باسلام المسلم منهما او موأحاده والاسلام عام
للاطلاق لا يبطل فكان الوصف بايناهن الحكم والناس

ومضى ان توجد العلة من حيث جعلت علة ولا حكم معها
 نقول الثاني في الوضوء واليتم انهما طهارتان فكيف
 افرقا بالنية فانه يتقصد غسل الثوب والبدن فيخرج
 الى الرجوع الى التاثير وموان كلامها حكمه يتبعها
 اذ ليس على الاعضاء ما يزول بها والعبادة لا يتاثر
 بدون النسبة بخلاف غسل النجاسة فانه معقول لما فيه
 من ازالة عين هذه الوجوه تلحق اصحاب الطرد الى القول
 بالتاثير واما المؤثرة فليس للآل فيها بعد الممانعة
 الا المعارضة اي لا ان يتعرض عليها بالممانعة وبعد
 ليس ان يتعرض للامام المعارضة لانها لا يحتمل المناقضة
 وفاد الوضع بعد ما ظهر اثره بالكتاب والسنة
 والاجماع وهذه الادلة لا يحتمل التناقض فكذلك التاثير
 الثابت بها لان في مناقضة مناقضتها وكذا فاد
 الوضع لان التاثير الثابت بهذه الادلة لا يحتمل ان يكون
 فاسدا في وصفه لكنه اذا تصور مناقضته اي
 لفض صورى على المؤثر يجب وقفة بطرق اربعة
 بخلاف الطردية حيث سطرها بالقض كما نقول

كيفية

في الخارج من غير البيلين انه نجس خارج من البدن
 فكان حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسل بعضا فانه
 خارج نجس وليس بحدث ومثله حدث في البيلين
 بلا خلاف فيدفعه او لا بالوصف اى كمنع الوصف وهو
 انه ليس بخارج لان الخروج الانتقال من باطن الى
 ظاهر وحيث لم ينتقل لا يصير خارجا فلا بد من نقضه
 بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وموان التاثير لدلالة
 المسح على الخفاف فكان التاثير الذي ثبت بالوصف
 دلالة باثباته لغة وهو وجوب غسل ذلك الموضع اى
 محل الخروج فيه اى يوجب غسل ذلك الموضع صان
 الوصف اى وصف الخروج حجه في اسعاص الطهارة
 من حيث ان وجوب النظير في البدن باعتبار ما يكون
 منه اى من البدن لا يخرج لان بدن الانسان اذا
 اتصف ببعضه يوصف حقيقة كان الكل منه صفاة
 وهناك اى مما لم يسل لم يجب غسل ذلك الموضع لعدم
 الحكم وموان نقض الطهارة لعدم العلة ومضى خروج
 ويورد عليه صاحب الخرج ان كل لعدم الانتقال

بالوضوء صح

مع انتفاء بعض الطهارة فنذره بالحكم ببيان انه حدث
 موجب للتطهير بعد خروج الوقت ولهذا الج الطهارة
 بعده والوقت لا اثر له في الانتفاض انما اصر حكم
 للضرورة الداعية الى ذلك وبالفرض فان عرضنا
 من هذا التعليل التسوية بين الدم والبول وقد ثبت
 وذلك لان البول حدث فاذا لم يدم اي دام صا^{عقوا}
 لقيام الوقت اي لاجل قيام وقت الصلوة فانه كما
 بالاداء فيلزم ان يكون قادرا عليه ولا قدره الا^{سقوط}
 حكم المحدث الا في هذه الحالة فكذا ههنا **واما المعارضة**
 وهي تسليم دليل المعلن وانثاء دليل اخر على خلاف
 حكمه هي نوعان احدهما معارضة فيها مناقضته وهي
 نوعان احدهما قلب العلة حكما والحكم على ما هو من قلب
 الا ما هو جعل اسفله اعلاه وبالعكس ويسمى هذا
 معارضة فيها مناقضته لتضمن احدى خاصتي المعارضة
 وهي انثاء دليل مسدل لاثبات حكم اخر وتسمى دليل
 المعلن والمنافضة ابطال دليل مسدل المحك كلف دليل
 الحكم بدون ابتداء علة وهذا القول لهم الكفار حبس كجلد

القلب

بكرهم مائة فيرجم نبيهم كالمسلمين فقول المسلمون
 انما بجلد بكرهم مائة لانه يرجم نبيهم فكذلك بطل علة
 فاما جعله على ما صار حكما في الكل فسد الكل معني
 العكس بلا مقيس عليه والمخلص منه اي من هذا النوع
 وليس المراد منه بعد وروده بل اراد ان لا يرد عليه
 فطريقه ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال بان يجعل
 احدهما دليلا على الاخر بطريق التعليل فانه يمكن ان
 الشيء دليلا على الشيء وذلك الشيء دليلا عليه وانما تصح
 هذا اذا ثبت انها متساوية وان ادليل مطهر محار
 ان يكون دليل الاخر اما العلة فمفسدة فلا يكون كل
 مثبت للاخر ادا العلة سابقة فيلزم سبق كل على
 الاخر لقولنا الصوم عبادة يلزم بالنذر فيلزم بالشروع
 لاننا استدلل على احدهما بالاخر بعد ثبوت المساواة
 من حيث انه كل وره رايده حق الله على وجه يكون
 المعنى فيه لازما فجعل هذا دليلا على ذلك مرة ثل
 على هذا اخرى والثاني قلب الوصف اي جعل ال
 وصف المعلن مثا هذا النفس على الخصم بعد ان

شاهد له ما هو من قبل الجواب وهو جعل بطنه
ظهوره بطناً كقولهم في صوم رمضان انه صوم
فرض فلا ينادى الا بتعيين النية كصوم القصار قلنا
لا كان صوماً فرضاً استغنى عن تعيين النية بعد
كصوم الفضا، آخر مرة بالنية لا يجب ثانياً
فصا صوم الفضا، بل العلم به لنا بعد ما كان علينا
لكن بزيادة وصف وهو بعد تعيينه لكنه انما تعين
بالشروع وهذا تعين قبله وقد علم من وجه
آخر وهو ان يرد الحكم على خلاف سنة وهو ضعيف
كقولهم في صلوة النقل صوم عبادة وهو لا يضي
في فاسد ما اذا فدت لا يجوز ما بها احترازاً عن
الاجح فلا يلزم بالشروع كالوضوء، لما لم يفيض في
فاسده لم يلزم بالشروع فيقال لهم ما كان كذلك
اي الشأن ما ذكر او صوم النقل او صلوة على سدة
الصفة وجب ان يستوى فيه عمل النذر والشروع
فيلزم بها كالوضوء، لما استويا فيه لم يلزم بها و
لكون السائل جازم بحكم ليس مناقض بحكم المستدل

لان المستدل لم يبق التسوية ليكون اثباتها مناقضاً
للدعاء، ويسمى هذا النوع عكساً وليس بعكس حقيقة
لان العكس رد الشيء على سننه ورواه محرماً
يلزم بالنذر يلزم بالشرع وعكسه ما لا يلزم به لكنه
سبه من حيث انه رد الحكم الذي يطرد وان كان
على خلاف سننه **والثاني** المعارضة الخالصة اي التي
لا مناقضة فيها وهي نوعان احدهما في حكم الفرع
وهو صحيح سواء عارضته بضد ذلك الحكم بل بزيادة وضع
ذلك مقابلة محضة وسد طريق الوصول الى المدعى
الا بترجيح كقولهم المسح ركن في الوضوء فيس ثلثية
لمسح الخف هذا المعنى لما اسه بزيادة ولا عصر او
بزيادة معي تفسيره للاول كقولنا انه ركن في الوضوء
فلا يس بعد اكماله كالغسل بعد اكماله بعصر للحكم
المشروع فيه وعدم سد امس كخالصة مشكل لانه معاً
فيها مناقضة او تعينه كقولنا في التيميم انها ضعيف
فمسح كالتيميم لها اب فقالوا معي صغيرة فلا يوجب عليها
بولابة الاخوة كالمال معين الاخر زيادة يوجب

نحو الحكم الذي وقع فيه النزاع لان محل النزاع
الولاية عليها على الاطلاق ولاعيين الولي الا ان
منه بجملة نفي الاول لان ولاية الاخوة اذا اطلت
سائرنا بناء عليها بالاجماع او فيه نفي لما لم ينسب
او اثبات ما لم ينفي الاول لكن تحت معارضة الا
ومذا هو الكافي من قسمي العكس كقولنا الكافر يملك
بيع العبد المسلم فبذلك شراء ايضا كالمسلم فقالوا
بهذا المعنى وجب ان يستوي فيه ابتداءه ووراءه
كالمسلم ففي هذه المعارضة اثبات ما لم ينفي المطلق
لانه لم يسمي التسوية بين الابتداء والفرار وانما
التسوية بين البيع والشراء فلا تبطل بموضع النزاع
لكن يجب تسوية وقع الاول لانه اذا ثبت الى
بين الابتداء والبغاء لا يصح الشراء فظهر فيها
الصحة عند اثبات التسوية بينهما او في حكم غير الاول
لكن فيه نفي الاول كقول ابي حنيفة ربه في المراهق
التي ما لها زوج حبس فنكحت وولدت ثم جاء الاول
انه احق بالولد لانه صاحب فراش صحيح فان عوى

بان الثاني صاحب فراش فاسد مستوجب به
نسب الولد فهذه في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم
الا ان النسب اذا ثبت من زيد لم يصلح اثباته من غيره
لعدم بصور ثبوت من شخصين فنقضت نفي النسب
عن الاول وقد وجد ما يصلح سببا للاستحقاق بالنسب
في حق الثاني وهو الفراش الفاسد فصحت من منه
الوجوه والى المعارضة في علم الاصل المقيس عليه
وذلك باطل سواء كان التعليل بمعنى لا يتعدى الى
قاصرة كما اذا قلنا في بيع الحديد بالحديد انه موزون
فويل بحقه فلا يباع متفاضلا كالزنب والفضة
وعارض الخصم بان العلة في الاصل التمنية ولم يوجد
فبطلان لعدم حكمه وهو التعدي لما مر ان حكم التعليل
التعدي او يتعدى الى بطلان متعدي لانه لم يوضع بالمعا
سواء عدم العلة ومولا يصلح وليا عند
عدم الحجج معي مقابلة اولي سواء تعدى الى الجمع عليه
كقولنا على التبرع في الحنطة كسل والحسن مال
مالك لافسات والادخار وهذا الوصف يتعدى

الى مجمع عليه كالارز والدره او مختلف فيه
 كما خست الشافعي اما في الحنطه بقوله العلم ^{العظم}
 وانه يتعدى الى العسل و موفوع مختلف فيه وكل كلام
 صحيح في الاسل اي في نفسه واصل وصفه بذكر
 على سبيل المعارضه في الاسل عندهم
 وهي من الاساله الفاسده كما تبين وقد يقع العروق معني
 صحيح في نفسه بذكره الاسل على سبيل المعارضه ولا
 يعقل منه فتذكره على سبيل الممانه ليكون مغايره صحيحه
 على حد الانكار فتصل كقولهم في اعماق الراس انه
 تصرف منه ملا في حوالهم من مكان باطلا كما يبيع فقالوا
 ليس كما يبيع لانه يحتمل الفسخ بخلاف العنق و مداعف
 صحيح لكنه لا يقبل لانه من لا ولاية له على الله
 و سوال الاسل والوجه في ايراده على وجه الممانه ^{للعقل}
 ان يقول ان القياس تعدية حكم النص دون تغييره
 وانا لان لم وجوه هذا الشرط ههنا وبيان ان
 حكم الاسل وقف ما يحتمل الاسل الرد والفسخ
 وان في الفرع تبطل اصلا ما لا يحتملها و اذا قامت

بان

المعارضه كان السبيل فيه الترجيح عند الجمهور لا التوقف
 او التحجير لاجماع الصحابه و مو تقدم بعض الادله اذا
 اقرن به دعوى به و مو اي الزحان عبارة عن فصل
 المشين على الاخر و صفا لان السلي كما سعى لبعضه
 يوجد في ذاته لا بانضمام سله اليه كعدم رجح الشهاده
 بكثره العدد و ترجيحها باعداله حتى لا يرجح القياس
 بقباس اخر وكذا الحديث والكتاب واما يرجح بقوة
 فيه و من قوة الاثر و علته و معه الراوي و عددا
 و ضبط و اتفانه و كونه محكما او مفسرا او نصا او
 او حقيقه لا بحديث او بنقل اخر لما ذكرنا وكذا لا يرجح
 صاحب اجراعات على صاحب جوامع واحده حتى اذا
 خرج رجل رجلا جوامع صالحه للعقل خطأ و اخر
 كذلك ومات من اجمع يكون الدية بضعفين لان كل
 جوامع علمه تامه يصلح معارضا صاحب الواحد
 فلم يصلح و صفا فلا يقع بها الترجيح وكذا الشفيعان
 في الشفيع الشافعي المبيع بسهمين متفاوتين سواء
 كانت دارين ثلثه لاحد من بضعها والاخر

ثلاثا والثالث سدسها باع صاحب النصف وطلب
الشفعة لم يرجع صاحب الثلث على الآخر في استحقاق
الشفعة حتى يكون المبيع بينهما على عدد وروسهما لان
كل من اجزاء السهم على صالحه لا استحقاقا بجملة فقامت
المعارضة بكل وان اقل فلم يصلح شيء منه وصفا
وما يقع به الترجيح الصحيح اربعة بقوة الاثر كالا ستمسان
في معارضة القياس مثاله ما مرد بقوة ثبانه على الحكم
به بان يكون الوصف الزم لهذا الحكم من ذلك الوصف
لذلك الحكم كقولنا في صوم رمضان متعين اولى من
صوم فرض لان هذا الى الفرضية لا توجب الا
لا التعيين لاحاله فان ايجح كوز بمطلق النية بالاجماع
وان كان فرضا فعلم انه لا يوجب التعيين بل كونه
فرض مخصوص بالصوم بخلاف التعيين فانه وصف
لازم في اسقاط التعيين فعد بعدى الى الودايح
فان رد ما متعين فلا يشترط عند الودايح انه رد
الودايح والمقصود رد المبيع في البيع الفاسد
بكره اصوله كقولنا في مسح الراس انه مسح فلا يس

تكراره ك مسح الخف والبنم ومسح الجورب وبجيرة اولى
من قظام انه ركن فمس تكراره كالغسل لانه لم يشهد
لوصفهم ومواركنية الا الغسل وبالعدم عند عدم
اي يرجح الوصف بعدم الحكم عند عدم وهو العكس
اضعفها لان عدم لا يتعلق به الحكم لان الحكم اذا تعلق
ثم عدم عنه عدمه كان اوضح لصحة كقولنا انه مسح
فلا يس ثلثه فان سقوط الثلث حكم بوجوده عند
الوصف كما في البنم وعدم عنه عدمه كما في المغسولا
بخلاف كونه ركن فيس ثلثه لانه لا عدم عنه
فان المضمضة بتكرره وليست بركن واذا تعارض
ترجيح احدهما معني في الذات وانما يوصف فيها
محاله الاول كان الرجحان في الذات احو منه في الحال
لان الحال قائم بالذات تابعة لحدوثه على الذات
فالذات اصل فلما اعتبر الحال لكان التبع مطلقا
للاصل وعلى هذا فيقطع حق المالك عن العيب الى
القيمة بالطرح والشيء اذا اضيعها الغاصب لان
الصحة قائمة بذاتها في كل وجه والعيب فائده

من كل وجه اوله سق صالح له فله وسدل الاسم دليل يدل
المسمى وقال الثاني صاحب الاسل احولان الصفة
قايمة بالمصوب لانها لا يقوم بنفسها تابعة له وجواب
ان ما ذكره يرجع الى احوال لان البقاء حال والرجحان
بحسب الوجود احق والترحيل بجلية الاشياء كقولهم
في تلك الاغ ان الاغ يشبه الولد من وجه وهو محرم
وابن العم بوجه كوضع الزكوة وحل احلية وقول الشها
ووجوب القصاص من الجانين فكان هذا اولى و
بالعموم اي عموم العلة كقولهم ان الطعم احوى بالعله لانه
يعم القليل والكثير والتعليل بالحد كحصن بالكسر وما يكون
اعم فهو اولى وفله الاوصاف كترجيهم الطعم على القد
والجنس بوحدة الوصف اذ الجنس شرط عندهم فان
القد اذا كانت ذات وصف كانت اقرب الى الضبط
فاسد لان كل شبه يصلح قياسا فصا كترجيهم القياس
قياسا في وفهم بطلانه ولان الوصف فرع للنص
والنص العام وانما هو سواء بل عندهم انما هو
على العام فكيف يترجح العام في العلة ولان ثبوت

الحكم بالوصف فرع بالنص والنص الموقوف لا يترجح على
المطلب في البيان واذا ثبت دفع العلة كما ذكرنا من وجوب
كانت غايته اي غاية الدفع ان يلحق العلة الى الانتقال وهو
على اربعة اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم
الاول للاثبات علة الاولى كمن علة بوصف ممنوع فصار
في الصبي المودع اذا استهلك الوديع لم يضمن لانه سلطان
الاستهلاك فلما انكر الخصم اثبات كونه مسلطا او قيل
من حكم الى حكم اخر بالعله الا وكقولنا ان الكتابة عقد كمثل
الفسخ بالا قالة فلا يمنع الصرف الى الكتابة كاجاره فان
قال عبي لا يمنع هذا العقد لكن المانع نقصان ملكه
لان عتقه مستحق بالكتابة قلنا هذا العبد لا يوجب نقصانا
مانعا من الصرف لانه لو لم يكن النقصان لما حمل الفسخ
او ينتقل الى حكم اخر وعلة اخرى كما لو علة بعد تسليم الخصم
ان هذا العقد لا يمنع الصرف هذه رتبة مملوكة فيجوز فيها
وهذا الحكم غير الحكم الذي ينتقل اليه بالعله الاوولى او
ينتقل من علة لاثبات الحكم الاول لاثبات العلة الاوولى
وهذه الوجوه صحيحة الا الرابع اما الاول فلانه نزاع

اثبات الحكم بما ذكر من علم ولا يقدر على اثباته سلك
 الا بايات تلك العلة فيكون له اثباتها حتى يقدر على
 اثبات الحكم واما الثاني فلانه كمال موافقه المعلن حيث
 على وجه امكنه اثبات حكم اخر سلك العلة واما الثالث
 فلانه انما ضمن اثبات الحكم الذي يزعم ان خصمه يزارعه فيه
 فاذا ظهر الخصم بموافقه واحتاج الى اثبات حكم اخر
 جاز له ان يثبت به علة اخرى وسدا لا يخلو من ضرب علم
 حيث لم يوف المعلن موضع الخلاف في ابتداء تعليله
 اما الرابع فلان النظر شرع ببيان الحق فاذا لم يكن
 متنا ميلا لم يقع به الا ما به كما اذا الرضا المقصود لم يصل
 الاخر از يوصف زائد فلان لا يصل التعليل المتبدل
 اولى ومجابه الخليل عليه السلام جواب عن حوار الرابع
 مسند لا بعضه الخليل مع نمرود اللعين فانه اذا ^{اسفل}
 الى دليل اخر لا يثبت ذلك الحكم بعينه فانها ليست ^{من هذا}
 القبيل لان الحجم الاول كانت لازمه لانه عارضه ^{بطل}
 او اللعين ما كان كحي وميت حقيقه الا انه اي الخليل
 اسفل دفعا لا شبهه على العامة الى حجة لا تكاد يقع فيها

الاشتباه وسي فان الله ياتي بالشمس من المشرق
فصل جملة ما يثبت بالحجج التي سبق ذكرها من
 الكتاب والسنة والاجماع شتان الاحكام الشرعية
 وما يتعلق به الاحكام المشروعة وهي الاسباب العلل
 والشروط وانما يصح التعليل للقياس بعد معرفة هذه
 الجملة اما الاحكام فاربعة حقوق الله تعالى خالصة و
 حقوق العباد خالصة وما اجتماعيه وحق الله
 غالب كحق القذف مثل على حق العبد لانه شرع
 لصيانته عرضه ولذا بشرط الدعوى وعلى حق الله تعالى
 لانه زاجر والزواج شرعت صوما للعالم عن الفاسد
 ولذا يستوفيه الامام وغلب لانه لا يسقط بالعفو
 وما اجتماعيه وحق العبد عاكب القصاص فيه
 تعالى لانه جوار الفعل في السبل واحويه الافعال
 وغلب حق العبد لجرمان الارث والعفو والاعمال
 بالمال وحق الله تعالى وهي ما يتعلق به البيع للعالم
 فلا تختص باحد كسبه تعالى تعظيما ثمانية انواع عباد
 خالصة كالايان وفروعه اي العبادات انواع

اصول وهو التصديق في الايمان واصاله لانه لا
يقبل السقوط والصلوة في فروع واصالتها لكونها
عماد الدين ولو احو وهي الاقرار فيه لان في الكمال
دليله فالحق به الزكوة والصوم وكحومهما في فروع
لان الصلوة لا طهار سكر نومه البدن والزكوة لنعمة
المال والمال وقاية النفس فكانت فرعها ثم الصوم
لما سحر الاسل والاوطان قدر على مهر نفسه بالصوم
ثم اجها د لانه فرض كفاية وما لعدم فرض عين وروايد
وهي السنن والاداب لانها شرعت محلات للفرائض
زياده عليها وعقوباتها كاطمالة اي لا يشربها معنى
كالحدود كحدا الزنا والسرقه وشرب الخمر شرع لاصيانه
الانساب والاموال والعقول وعقوباتها قاصرة
لما ان المرات بالصل كونه عقوبة لانه غم وكونها
قاصرة لانه لا يتصل بدنه الم وحقوق دايمة بين
العبادة والعقوبة كالكفارات فيها معنى العبادة
لانها يودي بالصوم والتحرير والاطعام ويعني العقوبة
لاهم لم يجب مبتدأة بل احره للفعل وعباده فيها

معنى المؤنة النفل لصدقة الفطر فيها معنى العبادة
لتسميتها صدقة والمؤنة توجيهها عليها بسبب راس
عمره ومؤنة فيها معنى العبادة كالعشر مؤنة باعتبار
تعلقه بالارض فيه معنى العبادة باعتبار ان مصره الفقراء
ومؤنة فيها معنى العقوبة كالحراج مؤنة باعتبار تعلقه
بها فيها معنى العقوبة لما فيه من الدل لان الزراعة عما
الدنيا واعراض عن الجهاد وحق قائم بنفسه في وجوب
لله تعابذاته من غير ان يكون له سبب يجب اعتباره على
العباد وقيل بدت له حكم الا لو هيته لا يتعلق بذمة
المكلف كحسب القيام والمعادن فان اجها د حقه فكان
المصاب به خالص حقه لكن اوجب اربعة اخماسه للفائزين
منه عليهم لان العبد لا يستحق عمله لمولاه شيئا فلم يكن
حقا لزمنا اذا اؤوه طاعة بل هو استيفاء لنفسه واجر
بصرفه وحقوق العباد كبدل المبلغات والمقصوبات
وغيرهما كالنذر والنكاح والطلاق وهي اكثر من ان
يخصي ومنه حقوق سواء كان حق الله او حق العباد
ينقسم الى اصل وحلف فالايان محله التصديق

والاقرار كما هو مذموب الفقهاء لان الاقرار ركن
مطلق به ثم صار الاقرار اصلا سدا خلفا عن التصديق
في احكام الدنيا حتى يحكم بايمان من اكره على الاسلام
وان عدم منه التصديق ثم صار اداء احد الابوين ^{الايمان}
في حق الصغير خلفا عن اداءه محررة فجعل مسلما ثم صار
تبعته اصل الدار خلفا عن بعده لابوين في اثبات
الاسلام للصغير اذا دخل دارنا ولم يكن معه احد ^{ابوين}
وكذلك الطهارة بالماء ^{الاسل} واليتم خلف عنه اي
عن الوضوء ثم بعد الخلف عندنا مطلق بمعنى ان
يرفع باليتم الى غايه وجود الماء فيثبت اياه الصلوة
بناء على ارتفاعه وحصول الطهارة كما في الماء وعند
الشافعي ضرورة بمعنى انه خلف ضرورة الحاجة الى اداء
الصلوة واستقاط الفرض عن الذم مع بقاء الحدث
حقيقه كطهارة المستحاضه فلم يجوز فرضين يتم
واحد ونال التراب ظهورا لم والوالى عتج
مالم يجد الماء لكن احلاوه بعد افاق اصحابنا على اطلاق
بين الماء والتراب في قول ابي حنيفة ^ج وابي يوسف

وما

لانه كما نص على عدم الماء عند العمل الى اليتيم فدل ان
الخلفيه بين الماء والتراب وعند محمد وبين الوضوء واليتم
لانه كما امر بالوضوء بقوله تعالى فاغسلوا ثم باليتم فقوله
فقيموا فكانت بينهما وبين عليه اي على اخلا فمهم مسئلة
امامة الميتم المتوضئين فعند الاولين يجوز لان التراب
ما كانت خلفا عن الماء في حصول الطهارة كان حصولها
موجودا في حق الكل كما لا يخفى مع الفاسل وعند الآخرين
لان الميتم صاحب خلف وليس صاحب اصل
القوى ان يدعى على صاحب الخلف كالركع مع الموحى ^{الكلاف}
لا يثبت الا بالنص او دلالة او اشارة او اقتضاء
فان كان الخلف يثبت بما ثبت به اصل ^{الاصل} لا يثبت
بالرأي بل كما ذكر فكل الخلف وشرطه اي شرط كونه خلفا
عن اصل الحال عدم اصل على احتمال الوجود ليصير
السبب منعقد للاصل ثم بالعجز عنه يتحول الحكم عنه
الى الخلف فيصح الخلف واما ان لم يحتمل اصل الوجود
فلا اي فلا يكون موجبا للخلف لان السبب لم ينفقد
موجبا للاصل ويظهر من هذا في بين الغموس مالم ينفقد

موجبا للامسار وهو البر لم يتخذ موجبا لما هو خلقه
وهو الكفارة والحلف على مس السماء لا انخذ موجبة للبر
كانت موجبة للحلف والكفارة واما القسم الثاني وهو
ما يتعلق به الاحكام المشروعة فاربعة الاول السبب
لغة الطريق الى الشئ وشريعته ما يكون طريقا الى الشئ
من مسلكه وصل اليه وما في طريقه وذلك لا بالطريق
اقام سبب حقيقي وهو ما يكون طريقا الى الحكم خرج
العلامة من غير ان يضاف اليه وجوب خرج العلة
ولا وجود خرج العلة ولا وجود خرج الشرط ولا
يعقل فيه معاني العلل اي لا يوجد له اثر في الحكم بوجه
واسطة او بغير واسطة خرج السبب الذي له شبهة
العلل والسبب الذي فيه معنى العلة ولكن يتجمل بينه وبين
الحكم عليه لا يضاف الى السبب مزايا من خلوه عن معنى
العللة فانه اذا اضيف العلة الى السبب صار السبب
العلل فيصير من القسم الرابع كدلالة ان ياتى
مال ان اول يتخذ ففعل المدلول لم يضم الدال
لان تلك الدلالة سبب محض وقد تحلل بينها وبين

113
المقصود وما هو عليه غير مضاف الى السبب والفعل
الذي ياتى به المدلول باحساره فلا يكون اضافة الى
تخلف الدالة المحرم على الصيد فانها في ازالة الامر عنه
بمباشرة لا بسبب فان اضيف العلة اليه الى السبب
للسبب حكم العلل حتى اضيف الحكم اليه كسوق الدابة وهو
فان كلامهما سبب لا يتلف بوطئها من المال والنفس
حالة القود والسوق لا علة لانه غير موضوع للماتلا
وقد يحلل بينه وبين الحكم فعل الدابة كمن فيه معنى العلة
لان السوق او القود يحتمل الدابة على الذماب كبر ما
فبصا فعلها الى المكره فكان سببا في معنى العلة وهو القسم
الثاني من السبب واليمين بالله تعا او بالطلاق او بالعتاق
كقوله انت طالق او حرة ان دخلت الدار يسمى سببا كفا
والطلاق والعتاق مجاز لان ادنى درجات السبب ان
يكون طريقا للحكم المطلوب واليمين مانع عن كل واحد من
الكفارة واجزاء فاستحيل ان يكون سببا حقيقة
اليمين شرعت للبر والبر ضرر الحث والحث شرط
الكفارة فلو كانت اليمين سببا للكفارة لكان سببا

لضد موجب وموجب واصل التعليق للمنع عن وقوع
الجزاء فاستحال ان يكون سببا لما يمنع لكن لا احتمال ان
يؤثر اليه سببا مجازا لقوله انك ميت وفي
جعل سببا بمعنى العلم حتى يطل تعليقهما بالملك لانه لا بد
للعلم من المحل ولا محل قبل الملك وعندنا يجوز لانه
بطلاق ولا سبب وانما هو تصرف يمين فيعتبر للمحال
كون المتصرف من اسله وقد وجد لكن له اي لهذا المجاز
شبهه الحقيقة اي حقيقة العلم خلافا لفرعي سطل
السحر التعليق فيما اذا قال لا امرأته ان دخلت الدار
فانت طالق ثلثا ثم طلقها ثلثا قبل ان تدخل الدار فتر
غيره فدخل بها وطلقها فاعتدت ثم تزوجت الاول قد
الدار لا يقع شئ لا قدر ما وجد من الشبهة لا يبعث في محله
لان تعليق الطلاق له شبهة بالاجاب وبما ان اليمين
تعقد للبر ولا بد من كون البر مضمونا بصير واجبة
فاذا حلف بالطلاق كان اليمين هو الأصل وهو
مضمون بالطلاق كما لمغصوب يرمه رده ويكون
مضمونا باليمين فيثبت شبهة وجوب القيمة فكذا

هنا ثبت شبهة وجوب الطلاق واذا كان كذلك
لم يبق الشبهة الا في محله كالحقيقة اي حقيقة السبب
عن المحل فاذا فاق المحل بخمس الثلث بطل وعنده يقع
المعلق لان هذا السبب ليس له شبهة الحقيقة لان السبب
وشبهته يحتاج الى محله والتعليق بالشرط حال المحل
ومتعلقه فاجب قطع السبب فاذ لم يبق
له جهة السبب لا يحتاج الى المحل واحتمال صيرورة سببا
يوجب اشتراط المحل في الحال بل يكفي احتمال حدوث المحل
وموقايم لاجتماع عود ما بعد زوج اخر وموقايم الحال
يكن ومحلها ذم الحالف بخلاف تعليق الطلاق بالملك
في المطلق ثلثا حيث يصح وان عدم المحل لان ذلك الشرط
ومو الكساح الذي يعلق به الطلاق في حكم العلم لان ملك
الطلاق انما يستغنى بالكساح فكان الكساح بمنزلة
علم العلم للطلاق فكان له شبهة العلم وتعليق حكم
الحقيقة العلم لا يصح كما لو قال ان اعتقك فانت حر
كان باطلا فالتعليق شبهة العلم سطل السبب الاجاب
اعتبار الشبهة بالحقيقة ولا يبطل اصل التعليق

لان الشبهة لا يقدّم حقيقة وصار التعليق بشرط وهو
في حكم العلق معارضاً لهذه الشبهة السابقة عليه اي على
الشرط ومضى شبهة وقوع اجزاء وبثوت السببية للعلق
قبل تحقق الشرط والايجاب المضاف سبباً لان
المانع من انعقاده سبب التعليل ولم يوجد في الايجاب
فنبعد سبباً الا ان حكمه يتأخر الى الوقت المضاعف اليه
للاضافة كما ان اضافة كحباب الصوم على المأفوق الى
من ايام اخيراً خرج شهود الشهر عن السببية وهو
اقسام العلق كما تبين في قسم العلة وسبب شبهة العلة
كما ذكرنا في اليمين بالطلاق والعناق فعلم ان السبب ثلثة
حقيقي ومجازي وفي معنى العلة والسبب الذي له شبهة العقل
وهو المجازي **والثاني** العلة وهو لغة المعبر وسرعة
ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء خرج على العلة وجوب
والشرط والعلامة ومضى سبعة اقسام على اسماء
حكماً ومعنى وهو حقيقة في الحكم كالباع المطلق للملك
على اسماء لانه موضوع لهذا الموجب وهذا الموجب
مضاف اليه لا بواسطة ومعنى لانه مؤثر فيه وموضوع

لاجل هذا الموجب وحكمه لانه ثبت الحكم عند وجوده
وجوده فلا راحة عن وعلة اسماء الاحكام ولا معنى كالا
المعلق بالشرط كما مر من تعليل الطلاق والعناق بالشرط
واليمين قبل الحنث فانها على اسماء كان الحكم يضاف اليها
فيقال كفارة اليمين ولكن الحكم لم يثبت به في الحال فلم
يكن على حكمه وهو غير مؤثر في ذلك الحكم قبل الشرط بل
هو مانع من ثبوته لما مر فلم يكن على معنى وعلة اسماء معنى
لاحكاماً كالبيع بشرط الخيار فان البيع على الملك اسماء لانه
موضوع له ومعنى لانه مؤثر في سوت الملك يكن المؤثر
الحكم وهو بثوت الملك متراخ فلا يكون على حكمه البيع
الموقوف فانه على اسماء وهو للملك لاحكاماً تراخي الملك
الناس الى زمان اجازة المالك والايجاب المضاف الى
وقت كالطلاق المضاف الى وقت فانه على اسماء كونه
موضوعاً لحكمه ومعنى لانه مؤثر فيه لاحكاماً تراخي الى
الزمان اليه ونصاب الزكوة قبل مضي كحول فانه على
للموجب اسماء لانه وضع له ومعنى لانه مؤثر في حكمه
اذ المعنى يوجب المساوات لاحكاماً لان الزكوة لا يجب

الآبعد كحول وعقد الاجارة فهو علة الملك المنفعة اسما
لانه يضاف اليه ومعنى لانه مؤثر فيه ولذا صح تعجيل الاجرة
لاحكام لان المنفعة معدومة ولذا لم يثبت الملك في الآخرة
وعلة في خسر الاستبنا لها شبهة بالاسباب كثيرة القرب
فانه لما كان عليه للملك والملك في القرب علة العتق
فيكون العتق مضافا الى الاول بواسطة من حيث انها
لم يوجد الا بواسطة العلة كان سببا ومرض الموت فانه
علة للخرج عن البرعات فيما موصى الوارث حتى يبطل سر
بما زاد على الثلث اذ اقامت ولكنه يشبه الاسباب من حيث
ان الحكم سببه اذا اتصل به الموت لان العلة كاجرة
مرتب للنفس المرض فمن جهة ان الحكم تراجع الى
امراخ ومواتصال الموت يشبه الاسباب وكذلك
التركية عند اى حيفه رجمه علة بواسطة الشهاد
لان الموجب للحكم بالرجم شهادة الشهود والشهادة
لا يكون موجبه بدون التركية فكان الحكم مضافا الى
التركية من هذا الوجه ومن حيث ان التركية صفة
لشهادته يعنى الحكم مضافا الى الشهادة فاعلى العرف

رجع ضمن وعندهم لاضمان لانه للتعدى ولا يعزى
لانهم اتوا عليهم خرا وكذلك ما سوغه العلة كالمحرم
فانه علة للفصل بالوسايط يوجب محرك السهم ومصلحة
في الهواء وسوغه الوصول الى محل وذاعله نعيوذه فيه
وذا علة مؤثرة مؤنة ومنه الوساطة من موجبات
الرحمى فاذا اضيف الفصل اليه فصار الرامي قائما لكن
لما تراخى عن شبه الاستبنا ووصف له شبهة بالعلل
كاحد وصفي العلة فان الحكم اذا تعلق بوصفين مؤثرين
لا سم لضاف العلة اليها ما كان لكل منهما شبهة بالعلل
بما يشترك واحد منهما في الحكم حتى اذا اخدم احدهما لم يكن
سببا لانه ليس بطريق موضوع له وليس بعلة لكن له
شبهة التعلل ولذا قلنا الجنس بالفرادى الحرم
وكذا العذر لان لما النسبة شبهة بالفصل فليست
شبهة العلة وعلة معنى وحكما لا اسما كما هو وصفي العلة
فان كل حكم تعلق بعلة ذات وصفين مؤثرين فان اخرهما
وجودا علة حكما لاضافة حكم اليه لانه يرجع على الاول
بوجود الحكم عنده وشاركة في الوجوب ومعنى لانه

مؤثر فيه لا اسما لان الركن يتم بهما فلا يسمى بذلك
احدهما كالقراءة والملك للعقود فان الملك اذا تاهرا ^{اضيف}
اليه حتى يصير المشتري معتقا ومتى تاخرت القراءة بان
ورث اسما عبدا ثم ادعى احدهما انه ابنه ^{نشر} ثم
واضيف العتق الى القراءة وعلة اسما ومعنى لاحكاما
لسفر والنوم للرخصة واخذت فان السفر تعلق به
للمرخص في الشرع فكان علة حكما ونسب ^{الخص}
اليه فصار علة اسما لا معنى لان المعنى المؤثر في ^{الخص} مدله
المشتق لكن السفر سببها فاقيم مقامها فكلما النوم
سبب لاسترخاء المفاصل فاقيم مقامه فصار ^{الخص} حذنا
وليس من صفة العلة الحقيقة الشرعية تقدمها على
الحكم كما قال بعض لان العلة لم يوجد بتامها لا ^{نصو}
ان يكون موجب حكما لان العدم لا يؤثر في الشيء
فينتبت الحكم عقيبها ضرورة بل الواجب اقترانها
معكما قال المحققون لانه قد ثبت بالدليل معارضة
العله العقلية معلولها كالاستطاعة مع الفعل ^{سبب}
ان يكون العلة الشرعية كذلك لان الاسل

اتفاق الشرع والمعلول وقد يقام الشيء مقام غير بطريقين
احدهما السبب الداعي والثاني الدليل مقام المدعو
المدلول والفروق ان السبب لا يخلو عن افضا او تأثير
بخلاف الدليل وذلك اما لدفع الضرورة والعجز على التوصل
على ما هو حقيقة كما في الاستبراء او المؤثر في الحجاب ^{سعل}
الرحم ما الغير وذلك باطل ومقام السبب الظاهر الدال
عليه وسواستحداث ملك الوطى بملك الممين مقامه في
جواب الاستبراء وغيره كالتعاختانين مقام خروج
المني في وجوب الغسل وللاحتياط كتحريم الدعوى
فان المعتكف والمحرم حرم عليهما اجماع ثم اقيم ^{المس}
القبلة والنظر بشهوة مقامه في الحرمة للاحتياط او
لدفع اخرج عن النكس فيما يتحقق فيه حاجتهم كما في السفر
فانه اقيم مقام المشقة والطهر كالحالي عن اجماع اقيم
مقام الحاجة الى الطلاق في الاقدام على الطلاق ^و
الثالث الشرط وسولفه العلامة وشرعا ^{سعلق}
به الوجود دون الوجوب اي البتوت اي يتوقف عليه
وجود الشيء ويوجد عنه ولا يثبت به وهو اي

ما يطلق عليه اسم الشرط حيث شرط محض و هو ما
يتوقف على وجوده كدخول الدار للطلاق المعلق به
في قوله انت طالق ان دخلت الدار استغ التطليق حكما
بالنطبق حتى يوجد الشرط وهو الدخول وعند وجود
الشرط يوجد النطق ويثبت به حكم وهو الطلاق
وعلى هذا العبادات والمعاملات فانها تعلق
بجعلها الشرع اسبابا للوجوب لم يتوقف ذلك على
الشرط العلم وشرط موافق العلة و هو كل شرط لم يعارض
علة فانه يصح ان يكون علة يضاف اليه لان كونه
بها لا يتعلق به من الوجود فيجعلها كشيء الرق فان علة
التلف سبلان الدمن لكن الرق كان مانعا من عملها
صورة في الشق باس شرط التلف فيضمن لان هذا
الشرط لم يعارضه لان السبلان طبعي للدمن فلا يصح
لاضافه اليه وحفر البئر في الطريق فانه شرط الوجود
بازالة المسكة عن الموضع والمشى سبب محض والعلة
نقله لكن الارض كانت مانعة للنقل عن العمل فازالة
المسكة مباشرة لشرط التلف والسبب لا يصلح علة

لاضافه اليه لانه مباح وكذا العلة وهو النقل لكونه طبعيا
ولكن لا يصير مباشرة المكفر ومحرم الميراث وشرطه
حكم الاسباب وهو ما يعرض عليه فعل فاعل محار
من غير ان يكون ذلك الفعل مضافا الى ذلك الشرط ويكون
الشرط مقترنا عليه كما اذا حمل قيد عب حتى ابق لم يضمن
لان مانع الا باق العبد محله ارادة المانع فكان شرطا الا انه
لما سبق الا باق الذي هو عليه التلف نزل منزله الاسباب
والسبب مما سعدم العلة لانه وسيله فيكون بقا
والشرط المحض مما يتأخر عن صورة العلة وان تقدم على
انقضاء ما علة فاشبه بسبب المحض الذي في معنى العلة
لان الا باق غير حادث بالشرط وهو كل ما صار صحيح
فانقطع سببه عن الشرط من كل وجه فكان بمنزلة السبب
المحض فكان التلف مضافا الى العلة الموصلة لا الشرط
وشرط اسما لا حكما كقول الشرطين في حكم تعلق
بهما لان حكم الشرط ان يضاف الوجود اليه و ايضا
الى اخرهما فلم يكن الاول شرطا الاسما لا فقار الحكم
اليه في جملة كقولهم ان دخلت هذه الدار وهذه الدار

فان طالق فان دخولها الاول شرط اسما لا حكما
لان الحكم غير مضاف اليه وجوبا ولا حوا عنده فلو
ابانها ثم دخلت احدهما ثم نكحها ثم دخلت الثانية لم ^{يطلق}
خلا فان فرلان الملك شرط عند وجود الشرط لصحة
وجود الاجراء لا لصحة وجود الشرط ولم يوجد هنا جواز
يفتقر الى الملك فلم يحران جعل الملك شرطاً لعين الشرط
لان عينه لا يفتقر الى الملك ولم يجر شرط لبقاء العين
الشرط الاول وشرط مو كالعلاء كالحالة كالاحصان
في الزنا لان حكم الشرط ان يمنع انعقاد العلة الى ان
يوجد الشرط وسد لا يكون في الزنا كالحال لان الزنا اذا
وجد لم يتوقف حكمه على احصان بنت بعده لكن الا ^{احصان}
اذا ثبت كان حراً فالحكم الزنا فاما ان يوجد الزنا
بصورة فيتوقف انعقاده عليه على وجود ^{احصان} الا اي
فلا صلب انه علام لا شرط وانما يعرف الشرط لصحة
باللفظ الدال عليه صريحاً كزوف الشرط او دلالة
المرأة التي تزوج طالق ثلثا فانه بمعنى الشرط ^{دلالة}
لوقوع الوصف في النكحة فان التزوج دخل على امرأة

غير معينة فكانت نكحة والوصف في النكحة معتبر
فصار كانه قال المبروء طالق فيتعلق الطلاق بالتزوج
ولو وقع الوصف في العين قال سده المرأة التي تزوجها
طالق لما صبح دلالة لان هذا الوصف لم يجر مجرى
الشرط فبقي ايقاعاً في الحال فيلغوا لانه صا ^{حكمة} و لا
ونص الشرط كجمع الوجهين اي اذا اتى لصيغة الشرط
يتوقف وجود الطلاق على وجود الشرط في المعينة
وغيرها **الرابع** العلامة وسولف الامارة وشرعا
ما يعرف الوجود اي وجود الحكم من غير ان يتعلق به
وجوب ولا وجود كالحصان حتى لا يضمن شهوده
اذا رجعوا كحال سوار رجع شهود الزنا او لا او رجعوا
قبل القضاء او بعده او قبل امضاء ما قضى به
او بعده او مجتمعين او متفرقين لا ذكرانه لم يثبت
وجوب عقوبة ولا وجود **فصل** في بيان ^{هله} الا
اي امليه الخطاب العقل معتبر لا ثبات الا عليه ^{ادخل}
لا يفهم بدونه وخطاب من لا يفهم مع وان خلق
متفاوتا فكم من صغير يخرج بعقله ما يفهمه الكبير

وقالت الاشعية لا عبرة للعقل ^{سلا} اي لا مدخل له
في معرفة ^س الاشياء وقبحها ولا في ايجاب شيء وحريمه
دون السمع واذا جاء السمع فله العبرة وموقوف ^{ال} ايجاب
الشيء حتى يطلوا ايمان الصبي ^{دون العقل} وسوق
الشيء اي ايضا حتى يطلوا ايمان الصبي لعدم ورود الشيء
به وعدم اعتبار عقله كايان صبي غير عاقل حجتهم و
ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفي العذاب قبل البصيرة
فانفي حكم الكفر وقالت المعتزلة انه علمه موجب ^{لما} لا
محرمه ^{لما} استبقى على القطع فوق العلل ^{الشرعية} فلم يثبتوا
بدليل الشرع ما لا يدركه العقل وجعلوا اخطا متوجها
بنفس العقل قالوا لا عذر لمن عقل في الوقف ^{الطلب} عن
ترك الايمان اي اذا عقل صغير كان او كبير اوجب
عليه طلب الحق والاستدلال لوجود مناط التكليف
والصبي العاقل مكلف بالايمان عند دم ومن لم
يبلغ الدعوة اذا لم يعتقدا ايمان ولا كفر كان من
اصل النار عند دم لوجود الموجب ^{للايمان} والعقل
وحجتهم قصده ^{برهيم} السلام حين قال لا بية ^{اني}

اراك وفومك في ضلال مبين وكان قبل الوجد ^و
لو لم يكن العقل حجة لكانوا معذورين ولما كانوا في ^{ضلال}
مبين وكن لقول في الذي لم يبلغه الدعوة انه غير مكلف
بمجرد العقل واذا لم يعتقدا ايمانا ولا كفرا كان معذورا
لان العقل وان كان له المعرفة لا يقع به الكفارة بحال
لان العلم ^{الحاصل} لا بد وان يكون بعد ترتيب مقدمات
صحيحة وحصوله اذ ذاك بطريق الفيض فلا يكون محروما
كافيا ومذاطا ^{لانه} بعد ما ثبت انه ^{لا} فالا ^{لا}
بالتحصيل فلا بد من توفيق الهى والما بعد اذا لم ^{قد}
يتكمن فيها من الاستدلال على معرفته ^{لما} بان بلغ
على شامق جبل ومات من ساعته واما اذا اعانته
الله تعالى بالتجربة واحمله لدرك العواقب لم يكن معذورا
وان لم يبلغه الدعوة لان الاحمال الى ادراك ^{العال}
بمشر له الدعوة في سعة القلب وعند الاشعية ان
من عقل عن الاعتقاد حتى لو ملك او اعتقد ^{الشر}
ولم يبلغه الدعوة كان معذورا ولا يصح ايمان ^{الصبي}
العاقل عند دم ما تقدم وعندنا يصح لان مناط

التكليف اذ في ما يطلق عليه الفعل وحده الاداء
في الصبيان في اول نشوئهم وان لم يكن مكلفا حتى اذا
عقل المراسقة ولم تصف الايمان بعد ما استوفت
ومسحت زوج مسلم بين يدين المسلمين لم تجل مريده لم
ين زوجا ولو بلغت كذلك لبانت من زوجها
فعلم انها غير مكلف اذ لو كانت لبانت كما اذا بلغت
كذلك **والاهلية** نوعان اصلية وجوب ومو
الصلحية حكم الوجوب فمن كان اسلا بحكم الوجوب
بوجه اداء وقضاء كان اسلا للوجوب عليه والا فلا
ومو بناء على قيام الذمة لان محل الوجوب الذمة ولذا
يضاف اليها فيقال وجب في ذمة والادامى يولد في
ذمة صا له للوجوب وكذا لو اتلفت الطفل مال النسا
فالمع يضمن جماعة والذمة العهدة فالمراد بمحل الوجوب
الذمة والنفس لها ذمة وعهد غير ان الوجوب غير
مقصود بنفسه بل المقصود حكمه ومو الاداء فجاز
ان سئل الواجب لعدم حكمه كما ينبغي الوجوب لعدم
محل مع قيام السبب كبيع احر وما جاز ان ينقل

الوجوب لعدم حكمه جاز منقسما بانفسام الاحكام
كما كان من حقوق العبد من العزم كضمان التلف
والعوض كمن المبيع والصله التي لها شبهة بالمؤمن كنفقة
الاقارب ونفقة الزوجات لزمه اي الصبي لوجود شبهة
وثبوت حكمه ومو وجوب الاداء لان المال مقصود ههنا
قادرا وليه كادائه وما كان عقوبة او جرا كالقصاص
راجع للعقوبة وحرمان الميراث راجع للجزاء لم يجب عليه
لا يصلح بحكمه كالعشر وانخراج فانها في الاصل
من المؤمن ومعنى العباداة والعقوبة فيها غير مقصود
والمقصود منها المال واداء الولي كادائه فيكون من
اصل وجوبه ومتى لطل القول بحكمه لا يجب كالعبادة
انخالصة المتعلقة بالبدن كالصلوة والصوم او بالمال
كالزكاة اهما كالحج لان المقصود من حقوق الله تعالى
مو الاداء وذلك فعل يحصل عن اختيار على سبيل
التعظيم والصغر ما فيه والمؤدى بالتأيب غير صالح
للطاعة لانها تبايه خبر لا اختيار رسوها عليها
شرعا والعقوبات كالحدود والقصاص لا تقدم

حكمه وهو الموازنة بالفعل واسلية اداءه وهو نوعان
قاصرة تبني على القدرة القاصرة من الفعل القاصر
والبدن الناقص كالصبي العاقل والمعتوه البالغ فانه
بمنزلة الصبي العاقل من حيث ان له أصل الفعل
وليس له صفة الكمال ونسب عليها صحة الاداء اي
لو وقع الاداء يكون صحيحا ولا يجب كماله مني على القدر
الكامل من العقل الكامل والبدن الكامل وذلك يكون
للبالغ العاقل ونسب عليها وجوب الاداء وتوجه
الخطاب لان في الزام الاداء قبل الكمال حرجا مديا
وموسف بالنقص والاحكام منفسه في هذا اي في
باب اسلية الاداء على ما صر في اسلية الوجوب لمحقق
انه لو كان كان حسنا لا يجمل غيره اسي ان يكون قبيحا
غير مشروع بوجه كالايمان ووجوب القول بصحة من
الصبي بل لزوم اداءه لما نسب عدم اسلية اداءه
منه حقيقة لان السبي اذا وجد حقيقة لا سفي الا بخر
من مشروع وذلك في الايمان باطل لكونه حسنا
لا يجمل غيره ولا عهده الا في لزوم اداءه وذلك

122 موضوع عنه وان كان قبيحا لا يجمل غيره كالكفر
المراد من كونه حسنا ان حرمته حصه لا كحل عضو الا ان
جره له حصه لا كحل عفو فكيف به حتى حكم به ابو حنيفة
و محمد بصحة الردة لانه كما يوجد منه حقيقة الايمان يوجد
منه حقيقة الردة و ابو يوسف لا يحكم بصحتها منه
في احكام الدنيا لانها تتخص ضررا وما هو بين الامرين
اي بين ان يكون حسنا وان لا يكون بعينه كميل
ان يكون مشروع عا في بعض الاوقات والحالات
دون البعض كالصلوة ونحوها من الصوم والحج
يصح الاداء منه باعتبار الاصلية القاصرة من غير
عهدة فلا يلزم الامام بالشرع والقضاء بالا
لان في صحة الاداء بل لزوم نفعه محضا كقبول الهبة
يصح مباشرة منه لانه محض منفعة فثبت في حقه
بناء على الاسلية القاصرة وفي الضار المحض
الذي لا سوية نفع في العاجل كالطلاق والوصية
يبطل اصلا لان الصبي منقطع الترحم وانه تعالى
ارحم الراحمين فلم يشرع في حقه الضار فبطلت

مباشرة ولم يملكه عليه غيره سواء العوض للفقير في الدار
بينهما أي من النفع والضرر كالبيع وكونه من الاجارة و
الملك وغيرهما فانها يشتمل على دوال الملك وهو
ضرر وحصول البذل ومنفعة بملكه برأي الولي لا بغيره
لاحتمال الضرر لانه اصل حكمه بمباشرة الولي فكان اسلا
سه لا محالة والماليع وسوا احتمال الضرر ان دفع برأي
الولي وقال الشافعي كل منفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة
ولييه ولا يعتبر عبادته فيه كالاسلام والبيع فالصير
سلما باسلام احد ابويه وينفذ عليه مع الولي وما لا يمكن
تحصيله بمباشرة وليه لعنته عبادته فيه كالوصية
واختيار احد الابوين وحمله ان كان موليا عليه
لا يصح وليا ان كونه موليا عليه سمي العجر وكونه وليا
انه القدرة فلا يجتمعان قلنا لا منافاة لانا جعلناه
وليا في تصرف لم يجعله فيه موليا عليه وبالعكس
والامور المعترضة على الاملية فيمنع الاحكام المتعلقة
بها نوعان سماوي ومو الذي يكون من قبل صاحب
الشرع من غير ان يكون للعبد فيه صبح وهو الصغير

وعدمها لان الادمي قد يخلو عنه كادوم عليه السلام
وسوفي اول احواله كالجنون لانه عديم العقل لكنه
اذا عقل فقد اصاب ضربا من املية الاداء وهي
الاهلية القاصرة لكن الصبي عديم ذك فستطبه ما
يحتمل التكويت السقوط عن البالغ كالصلوة والركوة
والصوم والحج والمحدود والكفارات فلا يسقط عنه
فرضية الايمان حتى اذا اداه كان فرضا لا نفلا
واذا بلغ ولم يعد الشهادة لا يحل مريدا ولو كان نفلا
ما كان كذلك ووضع عنه الزام الاداء لانه ليس
باسل له وجمله الا حراي القول الحكم في امره ان يوصع
عن العهدة لما مرانه من اسباب المرحم يجعل سببا
للعفو عن كل عهدة يحتمل العفو ويصح فيه اي من الصبي
وله من غيره ما لا عهدة فيه اي الاخر كقبول الهبة ولا
يضر حرم عن الميراث بالتفعل اي قبل مورثه عن ميراثه
لان احرامان جوا القتل وفعله لا يصح سببا للبراءة
لعدم وضعه بالجرمة بخلاف الكفر والرق فانها
ينافيان استحقاق الارث لان الميراث من باب

الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم والرق بنا في
 مالكية المال ويجنون وسوافه سماوية باعته للآب
 على افعال بنا في مقتضى العقل مطلقا من غير ضعف في
 عام اطرافه يسقط به كالعبادات اذ لا قدره عليها
 بدون العقل لكنه اذا لم يمتد الحق باليوم عند علمائنا
 العلامة استحسان لانه اذا لم يمتد لم يوجب حرجا في
 ايجاب القضاء بعد زواله كالنوم وحد الامتداد يختلف
 باختلاف العبادات فحده في الصلوة ان يرد على يوم
 وليله باعتبار الاوقات عند محمد ليصير تما في دخل في حد
 التكرار والاعان عند ما افام للوقت مقام
 الصلوة بتبيرا او يظهر الخلاف فيما اذا جن قبل الزوال
 ثم افاق في العدد حول الظهر وفي الصوم باستغراق
 الشهر ولم يعتبر التكرار لان ذلك لا يعتد الا بحول
 فرداد المؤكد على الكل وفي الزكوة باستغراق
 الحول لانها تدخل في حد التكرار بدخول السنة الثانية
 و ابو يوسف افام اكثر الحول مقام الكل تبسيرا
 او تحقيفا والعنة بعد البلوغ وسوافه يوجب حللا

في العقل فيبصر صاحبه تحت طائفة بعض كلام العقلاء
 وبعضه المجانين وكذا ساير اموره وسوكا لصبي مع
 العقل في كل الاحكام حتى لا يمنع صحة القول والفعل
 فيصح اسلامه وتوكيده وتضمن لو اتلف مال الغير ويؤ
 اجارة وبيعه على اجارة الوالي لكنه يمنع العهدة اى الرام
 سى فيه مضره كالصبيان فلا يطالب في الوكالة
 نقد الثمن وتسليم المبيع ولا يرد عليه بالمعيب ولا يصح
 طلاق امراته واعتناؤه عبده باذن الوالي وبغير
 اذنه واما ضمان ما استهلكه من الاموال فليس بعهدة
 لان المنفعة عهدة يحتمل العفو في الشرع وزمان المتلف
 لا يحتمل لانه حق العبد والضمان شرع جوار لما
 استهلكه من المحل المصوم وكونه اى المستهلك صبييا
 او معذورا او معتوقا لا ينافى في عصمة المحل لانها ثابتة طاعة
 العبد اليه وبالصدا والعنة لا يزول حاجته اليه عنة
 ومنه اجواب سؤال ويوضع عنه اى عن المعتوه
 الخطاب متى يوجب عليه عبادة ولا عقوبة كالصبي
 لان نقصان العقل اثر من سقوط الخطاب عنه



وقال بعض لا يمنع وجوب العبادات عنه وبولي
عليه لان ثبوت الولاية من باب البطر ونقصان
العقل مطه لانه دليل العجز ولا يلى على غيره لانه عاجز
عن التصرف بنفسه فلا تثبت له قوة التصرف على
غيره والتبنيان وسويدهن التصرف وسولاني
الوجوب في حقوقاته لانه لا يعدم العقل والذم
لكن التبنيان اذا كان غالبا من حقوق صاحب
الشرع كحدث يلازمه ولا يخلو عنه في الغالب
كما في الصوم فانه غالب فيه بمثل النفس طبعيا
الى الاكل والشرب والتسمية في الذبيحة فان ذبح
الحيوان يوجب خوفا ورهبة لنفور الطبع منه فيكون
الفعل على التسمية وسلام الناس سلم في الفقرة
الاو لانها محل سلام وليس للصلي عليه فذكره انها
الاو يكون عفو لان التبنيان من جهة صاحب
الحق بلما اختيارا لعبه فيصلح سببا للعفو في
ولا يجعل عذرا في حقوق اللعب وفلو ائلف مال
انسان ناسيا ضمن لانها محرم حاجتهم وبانبياء

لا صوت حرقهم وحاجتهم والنوم وسو جرح استعمال
القدرة بصره عاصم مع قيام عقله اى لا يقدر
على استعمال الادراكات الحسية ليذكر ولا على
استعمال نور العقل ليذكر المعقولات ولا على افعال الا
ختيارية كالقيام فاجب بغير الخطاب للاداء العجز عن
فهم الخطاب لم يمنع الوجوب لاحتمال الاداء لان النوم
لا يمتد غالبا فكم يكن في وجوب القضاء جرح يوثقه
من تمام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها وينافي
الاختيار اصلا لانه انما يكون بالتميز ولا يمتزج النوم
حتى بطلت عباراته في الطلاق والعناق والاسلام
والردة والبيع والشراء ولم يتعلق بقراءه وكلامه و
فهفته في صلوة حكم حتى اذا قرأ في صلوة وسونا م
في حال قيام لم تصح قراءته واذا تكلم فيها لم يفيد و
فهفته لم يكن حدثا ولا لف الصلوة في الصحيح
لان جعلها حدثا لصحتها في كل موضع المناجاة وسقط
ذلك بالنوم والاعشاء وسو ضرب مرض يضعف القوى
ولا يزيل الحجب بخلاف الجنون فانه يزيله ولذا لم يوصم

الانبياء كالمرض وعصموا عن الجنون وموكالنوم حتى
بطلت عباداته بلائنه منه لان النوم فرة اصلية
ومذا عارض نيا في القعدة اصلا وكذا ينبت اليانم اذا
انتهت ولا كذا كالمغني عليه وكان حذنا بكل جمع
كان او قايما او راكعا او ساجدا والنوم ليس بحديث
في بعض الاحوال لانه بذاته لا يوجب ستر خاء المفاد
الا اذا غلب وقد يحتمل الامتداد فيسقط به الاداء
وفعاللخرج واذا بطل الاداء بطل الوجوب كما في
الصلوة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند
تجدد باعتبار الساعات عند ما كتم واستداده في
الصوم ما در وكذا في الزكاة فلا يعتبر لاسا الاحكام
على عام وعل لا ماشد ونذر والرق ومو عجر حكى لا
حقيقى قرب من حوا قدر من حرج لكنه عاجر عمار
يقدر عليه من الاحكام شرعا كالشهادة والولاية شرعا
جاء في الاصل لان الكفار لما استنكفوا ان يكونوا
عبدة لهما جازا هم بعبده عبده ليع لكنه
في حال البقاء صار من الامور الحكيمة اي ثابا بحكم

حال

الشرع حكما من احكامه من غير ان يراعى فيه معنى
الجزاء حتى سقى العبد رقيقا وان اسلم ويكون دالة
الام المسلم رقيقا وان لم يوجد منه ما يستحق الجزاء
اي بسبب الرق يصير المرء عرضة منصوبا للتملك
والا تبدل اى الامتهان وهو وصف لا يخرج من الحالة
ان يكون بعضه قويا منصفيا بالمالكية واسلية الشها
والولاية وبعضها ضعيفا رايلا بالمالكية والولاية و
اسلية الشهادة كالعتق الذي هو حصة لان
العتق قوة حكمية يصير الشخص اسلا للمالكية والشها
والولاية وثبوت مثل هذه القول لا يتصور في بعض
دون البعض وكذا الاعناق عند ما لان انفعال
العتق فلا يتصور بدونه وانفعاله وهو العتق غير تحري
بالاجماع فلا يخرج الفعل وهو الاعناق لئلا يلزم
الاثربدون المؤثر او المؤثر بدون الاثر ويحري
العتق لانه اذا اعتق البعض فاما ان لم يثبت العتق
اولا فان ثبت فاما ان يثبت كلا او على وعلى الاعتبار
لم يثبت الا في البعض فثبت العتق في البعض الاخر

يكون بلا اعتاق وان ثبت على وفقة لزم كحري
العتق وان لم يثبت لا يلزم وجود المؤثر
بدون الاثر لان الاعتاق لما كان محررا كان جوهرا
عليه ثبوته في ابحاث حكم وقد وجد الاعتاق في البعض
ولم يثبت منه شي فوجد المؤثر بلا اثر وقال ابو حنيفة
انه اى الاعتاق ازاله ملك مخرسوحة فانهم كما
على عدم كحري العتق والرق انصفوا على ان الملك المعنى
المطلق للتصرف كحاجو للغير عنه قابل للتحرر شيئا
وزوالا فحري الاعتاق في المحل كالبيع لان نفوذ
تصرف المالك باعتبار ملكه الذي مخرسوحة وملك للملكية
لا اسقاط الرق او ابحاث العتق حتى يحق ما قلتم فان
الرق هو الشرع لانه جواز او جب له تعا وكذا العتق
الذي موقوفه الى اخوة غير مالوك اليه بل انه تعا يثبت
في المحل فلو كان الاعتاق اسقاط الرق او ابحاث
العتق قصد الكان مستغرقا في حق الغير قصد الرق
ينافي ملكية المال حتى لا يملك العبد من المال شيئا
وان ملك المولى لغيره المملوكية مالا اى من حيث انه

مال فلا يمكن ان يكون مالكا من حيث المالكية لانه
المالكية تنبني على القدرة والمملوكية ضد ما فلا يجتمعان
في شخص من جهة حتى لا يملك العبد والمكات التبري
وان اذن لهما المولى كما لا يمكن الاعتاق لانه من
احكام الملك كالا اعتاق ولا يصح منهما جهة الاسلام
لعدم اصل القدرة وهي البدنية لان ذاته ملك للمولى
ملك الذات يستلزم ملك الصفات فكانت ماقصة للمولى
والعبادة لا ينادى بملك الغير الا ما استثنى عليه كالصلوة
والصوم فان القدرة التي تحصلان بها ليست للمولى
بالاجماع ولا ينافي ملكية غير المال لانه غير مملوك من
ذلك الوجه فلان صفات كالتكاح فانه مالك له لانه
حواص الادمية وتوقفه على اذن المولى لكونه لم يشرع
الا بالمال وفي ايجابه بغير اذنه اضراره بالدم والجو
حتى لا يملك المولى انلافة لان فيه تقويت حيوة
ويصح اقراره بالقصاص لانه اقرار بالدم ونيابي
كحال الحال في اسليه الكرامات الموضوعه للبر في
الدنيا لان كمال الحال ينسب على العروك شرف الرق

يدل على الذل والهوان كالذمة فانه الانسان بها
يصير اسلا للابواب والاستيجاب والولاية لانها انفا
القول على العرف كانت كرامته واحل فان احراء و
توسع طرق قضاء الشهوة بلا استلزام ام كرامة
فانتقضت بالرق حتى لا يحتمل ذمة الدين نفسها
فضممت اليها مالكية الرقبه حتى اذا تصرف المادون
ووجبت الديون في ذمة ساع رقبته وكذا ضم اليها
ولم يجعل اسلا للملك للتصرف في
المال واستخاف اليد عليه ولا ينكح سوى امرأتين وانه
اي الرق لا يوتر في عصمة الدم تنقيصا او اعدا ما
سواء كانت العصمة مؤتمه او مقومة لان العصمة المؤتمه
ثبتت بالايمان والمؤتمه بداره اي بالاقرار بدار
الايمان حتى لو اسلم كافر في دار الحرب ثبت له ^{العصمة} _ص
المؤتمه لا المقومة حتى لو قتل قاتل باثم ولاديه ولما
والعبد فيه اي كل واحد من الامرين كالحر اما في
الايمان فطامروا ما في الاحرار بالدار فلانه هم
كما يوجب الثوار فيها بان اسلم او انزله عقد الذمة

والرق كما يوجب ذلك اذ الرفيق بيع للمولى وانما
يوتر في قيمته حتى اذا قتل العبد خطا وقيمته
مثل الذمة او اكثر ينتقض عن الدم عشرة دراهم
ولهذا اي لكون العبد كالحرق في العصمة لصلح
بالعبد قصاصا اذ القصاص لعبد الما واه فيها
وعند الشافعي رحمه لا يمكن معني المالبه وصح امان
العبد المادون بالجهاد لانه بالاذن يصير شركيا
مع العراب فيما سوا حاصل بالجهاد وهو القيمة حيث
استحق رضى فاذا امن بنت الامان في حقه لا
استقاط حقه من الغنيمة ثم يتقدم الى غيره كشهادته
بهلاك رمضان فكان اماره خارجا من قسام الولاية
وصح اقراره بالحدود والقصاص لما مر انه لا ينافي
مالكية المال والسرقه المستهلكه حتى وجب القطع وم
بحسب ضمان المال والعامة اي سرقه مال قائم بعينه
في يده فيرد على المروء منه وفي المحر ختلافا
فعند ابي حنيفة رحمه يصح اقراره مطلقا بقطع
ويرد المال لان اقراره بالقطع حتى يصح ببال مال

بتعالي استجار قطعه في مال مملوك لمولاه وعند
 ابي يوسف يصح في احد الامال لانه امر ^{بالقطع} سن
 وسو على نفسه فيصح وبالمال وسو على سببه فلا
 يصح وعند محمد وزفر لا يقطع ولا يرد المال لان
 اقرار الحجر باطل في حق المال فلم يصح في حق القطع ايضا
 وهذا الاختلاف فيما اذا كذب المولى وقال المال مالي
 اما اذ صدق فيقطع ويرد المال باختلاف المرض
 وموهبه غير طبعه في بدن الانسان بحسب عنها
 بالذات او في الفعل وانه لا ينافي اصلية وجوب الحكم
 واصلية العباد لانه لا يخل في الذمه والفعل والنطق
 ولكنه لما كان سبب الموت وانه عجز خالص كان
 المرض من اسباب العجز فشاعت العباد اعليه بعد
 المكنه حتى يصلي المريض قاعدا ان لم يقدر على القيام
 وملتقيا ان لم يقدر على القعود ولما كان الموت
 عليه اختلاف اي الورثه والغرماء في المال كان المرض
 من اسباب العجز فشاعت العبادات عليه بعد المكنه
 حتى يصلي المريض قاعدا ان لم يقدر ان يجز بقدر ما

تتعلق حق الوارث والغريم بالملكوت من اسباب

يتعلق به صيانته الحق اما في حق الغرماء ففي الكل واما
 الورثه ففي العليين وانما ثبت به الحجر اذا اتصل
 المرض بالموت حال كون الحجر مسندا الى اوله اي
 اول المرض لان عليه مرض يميت وقيل منذ الوصف
 لانت الحجر لعدم التمام بوصفه وعند الاتصال
 صار موصوفا بالامانه من اوله لان الموت يتحقق ^{بوصف}
 القوي وراى من الام وكل جزء من المرض مضعف
 مؤلم حتى لا يؤثر فيما لا يتعلق به حق غريم ووارث
 كالشراح بمثل لانه من كجواج الاصلية وحققهم
 بما يفصل عن حاجته الاصلية فيصح في الحال اي حين
 الصدور كل تصرف يحتمل الفسخ كالهبة والمجابات
 لاصلية الحكم والعبادة لم ينتقض ان احتج اليه
 بان اتصال المرض بالموت وما لا يحتمل النقص جعل كما
 لمعلق بالموت كالاتفاق اذا وقع على حق غريم
 بان اعنى المولى عبد اماله المستغرق بالدين
 او وارث بان اعنى عبد اقيمته ثم يد على ثلث
 ماله جعل كالمعلق بالموت فحكم حكم المدبر حتى كان عبدا

بين الكسار والنشران في التبيين كمن الاطلاع

في سائر احكام بخلاف اعناق الراس حيث ينقض
من اجواب سوال وسوان حق المهرين تعلق بالمرسوم
كما تعلق حق الغريم والوارث بالمال بم حق المهرين لا يمنع
اعناق الراس من ملكه واجواب انما يمنع لان حق المهرين
في ملك المدون ملك الرقبه والاعناق ملاقي ملك الرقبه
قصدا وزوال ملك اليد ضمنى فلا يثبت به ويجبض وهو
دم ينفضه رحم امرأة سليم عن داء وصغرو النفاس
وموالدم الخارج عقيب الولد وسما لا يعد مانا ^{اهلية}
املية الوجوب ولا املية الاداء لانها لا تخدان بالزمن
والعقل والبر وقدرة البدن لكن الطهارة للصلوة
شرط وفي فوت الشرط فوت الاداء اي فلا يتحقق
اداءها معها لفقد الشرط وبفوت الاداء يفوت
الوجوب لان المقصود من الوجوب الاداء او القضا
ولا سبيل الى الاداء ما ذكر ولا القضا لا شتما لهما
على اخرج لنضا عفهما في مدتهما وقد جعلت جواب
دخل وسوان الطهارة عنهما كما شرط لصحة الصلوة
شرط لصحة الصوم فهما سقط الصوم ايضا و

130
اجواب انما جعلت الطهارة عنهما شرطا لصحة الصوم لضا
وسقط عليه السلام كما يرضى مع الصوم والصلوة
ايام افرانها بخلاف القياس بدليل صحة الحديث والمحدث
فلم يبعد الى القضاء مع انه لا يخرج في قضاءه لان الصوم
عشرة ايام في احد عشر شهرا بسير الخلاف الصلوة لان
اداء اثنين صلوة في عشرين يوما مع احتياجهما
الى اداء الوقيته عسر جدا والموت وسو جبر ليس جهة
القدرة بوجه وانه ينافي احكام الدنيا مما فيه تكليف
لانه عند القدرة والموت وسو جبر ليس جهة القدرة
بوجه وانه ينافي احكام الدنيا مما فيه تكليف لانه بعد
القدرة والموت ينافيها حتى سطل الزكوة عن الميت
لا يجب اداء ما من التركة وكذا سائر القربى لان
القرض منها الاداء عن احصاء لمحصل الاستدلاء وقد فاق
بالموت وانما يبقى عليه لما لم يمت من احوال الاخرة و
الميت فيها كالا حيا وما شرع عليه من الاحكام لما
غيره فان كان حقا متعلقا بالعين كما هو من المرسوم
والمستأجر والمعصوب سقى مقالة اي بقاء تلك

العين لان فعل العبد في العين غير مقصود لان المقصود
في حقوق العباد هو المال والفعل بيع يتعلق بحوائجهم
بالا اموال مستغنى عن العبد في العين بعد موت من كانت
في يده لحصول المقصود وان كان دنيا لم يبق الجرد للزمن
حتى يضم اليه مال او يوكده بالزمن وموزمه الكفيل لان
ضعف الذم بالموت هو وضعفها بالرق فلما لم
يحتمل ذم العبد الدارين بدون انضمام ماله اليه لرقه
او الكسفة فوضع الميت اولى ولهذا اي لكونها لا يحتمل
الدين بنفسها قال ابو حنيفة رحمه الله ان الكفالة بالدين
عن الميت المفلس لا يصح لان الذم لما خرج كسفة
لا يحتمل الدين بنفسها صار كانه ساقط في احكام الدنيا
لنفوات محله بخلاف العبد المحجور بغير الدين فانه اذا
تكفل عنه رجل صح لان ذمته في حقه كانه لكونها حيا
مكلفا وانما ضعف الحق للمولى وما شرع عليه صل كنفقة
المحارم بطل بالموت لما عرف ان ضعف الذم به
ضعفها بالرق والرق يمنع وجوب الصل الا ان
يوصى فيصح من الثلث لان الشرع حورق في نظر الـ

وان كان المستروع حقاله اي شرع لاجله ببقائه ما
ينقضي به حاجته لانها تنشأ عن العجز الذي هو دليل
النقصان ولا يجوز موت الموت ولد لك قدم جفت
لان حاجته الى اللباس مقدمه في حال الحيوة على الدين
فكذا بعد الكفاية ثم ديونه لان ديونه من حوائجها ايضا اذ
هو ^{حاي} بين وبينه ثم وصاياه عن ثلثه اي ثلث الباقي
بعد ما لان الشرع نظره وقطع حق الوارث عن الثلث
لحاجة الى تدارك ما قصر من وجبت الموارث بطريق الخلافة
عنه نظره لان ماله اذا اسفل الى من يصل به وكلفه كان
نظره فيصرف الى ما يصل به نسباً اي قرابه او سبباً
اي بالرفعية او دنيا بلا نسب ولا سبب بالوضع في
بيت المال بقصدي حوائج المسلمين ولهذا اي لما مر
ان ملكه سقى بعد موته لحاجة بقيت الكتابة بعد موته الى
المولى لوجود الحاجة الى احوار يواب فك الرقة
وبعد موت المكاتب عن وفاء الحاجة الى تحصيل الخمر
حتى يكون ما يبيع منه مراثي لورثته ويعقب اولاده
المولودون والمسترون حال كتابته ويعتق في اخر

اجزاء حيوة وقلنا نفل المراه زوجها بعد الموت
 في عذتها بقاء ملك الزوج في العدة فان النكاح في
 حكم العالم للحاجة ما لم تنقضي العدة بخلاف ما اذا ماتت
 المرأة حيث لا يفسلها زوجها لانها مملوكة وقد
 بطلت املكه المملوكة بالموت لانها شرعت لقضاء
 حاجته لما لا يقدر على قضاء حوائجه من المملوك بعد الموت
 فلا يبقى بعده الا ترى انه لا عدة عليه ولو بقي ضرب
 من الملك لروى بها وقال الشافعي يفسلها كما تفسل
 وما لا يصلح لحاجته كالقصاص لانها شرع عقوبة
 لذكر الكافر يشفي الصدور بعد القضاء اجموعه وعند
 ذلك انما يجب ما يصلح لقضاء حوائجه ولا حاجه له في
 ذلك الشار فلم يحك القصاص له وقد وقعت بالجماع
 على اوليائه من وجه لا تنفعهم بحيوة فاجبنا القصاص
 لهم ابتداء والسبب انفق للميت لان المملوك حيوة فيصح
 عفو المخرج باعتباره انقضاء السبب ويصح عفو
 الوارث قبل موته باعتبار ثبوته لهم ابتداء لو كان
 بطريق خلافه عن الميت لما صح حال حيوة وقال ابو حنيفة

الشارح

القصاص غير موروث لما قلنا ان العرض ذكر الشار
 وذلك يرجع الى الورثة لا الى الميت فكان القصاص حقهم
 من الابداء الا ان يكون موروثا واذا انقضت
 يعفو بعض الاولياء او بالصلح صار المال موروثا
 بسبب للميت او لا ثم ينتقل الى الورثة بطريق خلافه حتى
 يقضي ديونه منه وتنفذ وصاياه لانه موجب القصاص الا
 صل ان يحك للميت لانه مقابل لتفويت حيوة الا انه لا يصلح
 لحاجته بعد انقضاء حيوة فثبتناه للورثة ابتداء لهذا
 المانع والدية خلف عن القصاص الا انه صلح لرفع حاجته
 الميت فثبتناه له لعدم المانع ووجب القصاص
 للزوجين لان الزوجية تصلح لذكر الشار لانه بناء
 على المحبة والمحبة بها فوقها بالقرابة كما في الدية اي نظر
 ارث احد الزوجين من دية الاخر لان الزوجية كما
 تصلح سببا للخلافه في المال تصلح سببا لذكر الشار
 وله حكم الاحياء في احكام الاخوة ومضى اربعة يجب له
 على الغير من الحقوق والمالية والمظالم وما يجب للغير عليه
 منها وما يلحقها من ثواب وما يلحقها من عتاب لانهم

لميت كسر له الرحم للماء من حيث انه يوضع الماء في
الرحم للماء من حيث انه يوضع الماء في الرحم ليصير
اسل الاحكام وكذا الميت وضع في القبر لاحكام الآخرة
عطف على سماوي وسو ما كان لا
خبرنا العبد فيه مدخل وسوانواع الاول الجهل في
يقنض العلم وحق الاثر وسوانواع جهل باطل لا
يصح عذر في الآخرة كجهل الكافر فانه مكاره وجود
بعد وضوح الدلائل على وحدانيته الله تعالى والمعجزات
على ارسال الرسل وجهل صاحب الهوى في صفات
الله تعالى كجهل المعتزلة بالصفات فانهم انكروا لان الله
كما دللت على الوحدانية دللت عليها وفي احكام الآخرة
كجهلهم بالمبشرين والصرط لان الدلائل ناطقة بها و
جھل ابائهم وسوالذي خرج عن طاعة الامام الحق
على ظن انه على الحق والامام على الباطل يتناول
فاسد لانه مخالف للدليل الواضح في كون الامام العدل
على الحق كالمخلف والراشد بن حتى يصير حال العادل
اذا اتلفه او نفسه اذا لم يكن له منعه لانه يمكن

الزام بالدليل والخبر على الضمان فاما اذا كان له منعه
فقد خلا الوجوب عن الفائدة فلا بد من العمل بتاويل
الفاسد فقلنا انه لا يجب الضمان كمالا يؤخذ ابل
الحرب بعد السلام وسنة الاقسام دون جهل الكافر
وجھل من خالف في اجتهاد الكتاب والسنة
كالفتوى مع امهات الاولاد افاضت به داود الا
صفها ومن تابعه كحديث جابر قال كنا مع امهات
اولاد علي عهد رسول الله عليه السلام وعند جمهورهم
لا يجوز لانا المشهورة كقولهم لا رية اعتقها
ولدنا اما ولدت من سيدنا فهي معنفة من بر
منه ونحوه من استباحة متروك التسمية عدا بالقباس
على الساس فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه والكتاب الجليل في موضع الاجتهاد الصحيح
بان لا يكون مخالف للكتاب والسنة كمن صلى الظهر
على غير وضوء ثم صلى العصر به وعنده ان الظهر
جائز فالعصر فاسد لانه جهل على خلاف الاجماع
لان اداء الظهر بغير وضوء لا يجوز بالاجماع فلا يصح

عذرا وان قضى الظاهر ثم صلى المغرب على ظن ان العصر حار
جاز المغرب لانه جهل بموضع الاجتهاد فان العلماء
من لا يقول بوجوب الترتيب يصلح عذرا او في غير موضع
الاجتهاد ولكن في موضع شبهه وانه يصلح عذرا وشبهه
كالجهل اذا افطر على ظن انها اى الحجة فطرة فانه جهل
في موضع الاجتهاد ولا غنى عن الاوزاع من الحجة يعطى
الكفارة لهذه الشبهة ولكن زنى بجارة والده على ظن
انها محل له لم يلزمه كدلالة جهل في موضع الاستنباه لان
احال تشبه على الولد باعتبار اتصال الاملاك بينهما
والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر اليها
يكون عذرا له في الشرائع حتى لا يلزمه لان الخطاب النازل
حتى فيصير جهل عذرا لانه غير معص وانما حار من قبل
خفاء الدليل في نصيبه وانما اذا انتشر الخطاب في دار
الاسلام معدوم التبليغ من جهل من بعد من قبل
لا من قبل خفاء الدليل فلا يعذر ويلحق به جهل النفع
بان لا يعلم مع دار له شفعه فيها فانه يكون عذرا
ويثبت له حق الشفعه اذا علم بالبيع لان الدليل للعلم

خفي لان صاحب الدار ينفذ بيعها وفيه الزام
طلب الموائمة وما فيه الزام يتوقف على علم من يلزمه
وكذا جهل الامة المنكوسة بالاعتناق او اختيار
اى خيار العتق فيجعل عذرا خفاء الدليل في حقها لان
المولى قد ينفذ بالاعتناق ولان اشتغالها بخدمة
المولى شاعل لها عن تعلم احكام الشريعة وكذا جهل
البكر البالغ بالكلح المولى كحل عذرا حتى يكون لها
الخيار وان سكنت قبله وكذا جهل الوكيل والمأذون
بالاطلاق اى بالوكالة والاذن وضده اى بالبول
واجب فيكون عذرا لان فيه ضرب الزام فلا يثبت دون
العلم اما في الاطلاق فان من كان وكيله بشراء شئ
بعينه لا يتمكن من شرائه لنفسه ولا ينصرف مع
من لا يقبل شهادته له والمأذون بتعلق الدين
وكسبه في الحال واما في ضده فلان ينصرف مع
على الوكيل فيكون العين مضمونا عليه وكذا في الحجر
يكون العين مضمونا عليه بسبب لايته عنه والسكر
وموسر وريغب على العقل مباشرة سببه

فيمنع عن العمل بموجب عقله من غير ان ينزله وسوان
كان مباحا كشراب الدوا كالبنج او اسكره وسرب
المكره بان اكره على شرب الخمر بالصل فشرها والمضطر
بان شرب منها ما يرد به العطش فسكره فهو كالا
فيمنع صحة الطلاق والعناق وسائر النكاحات لان
مذه ليست مما ينهى به في الامل والكلام فيما اذا
شرب به غير مثله فصار كسكر حاله من اقسام
المرض وان كان من محطوره كالسكر من كل شراب محرم و
محال بشرط ان لا يسكر منه فانه مما ينهى به نصيب كالمحرم
فلاننا في الخطا بالاجماع لقول الله تعالى لا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى فهذا الخطا ان كان في حال السكر فلم
يكن منافيا للخطا وان كان في حال الصحو فذلك اذا
لو كان منافيا لصار كانه مثل اداسكرتم وخرجتم
عن اسليه الخطاب فلا تصلوا فيه بغير كفوك للعاقل اذا
جنيت كذا ولهذا يلزم احكام الشرع كلها ونصح
عبارة كلها في الطلاق والعناق والبيع والشراء و
الاقرار بصحة الاقرار اي اذا اكلم بكلمة الكفر

لم يكلم بكلمة ولم تبين امراته استحسانا وقال ابو يوسف
تبين كالا صاحي وجه الاستحسان ان الردة تبني على
القصد والاعتقاد ولو سكر ان غير معتقد به ليل انه
لا يذكره بعد الصحو والاقرار بالحدود انما لصحة تعلق
اخر از عن حد القذف كذا الزنا وشرب الخمر والسرفه
لان الرجوع عن الاقرار بهذه يصح وقد قارنه دليله و
مؤكد كذا السكران لا يثبت على ما يقول
وسولفة اللعب وشرا عا ان يراو بالشئ ما لم يوضع له
وما لا يصلح اللفظ له استعارة كرادوة تعطيل الكلام
عن افادة العرض المطلوب منه فارادة تعطيل اللفظ
عن مفهوم ارادة ما لم يوضع وما لا يصلح له استعارة
وخرج المجاز فانه وان اريد ما لم يوضع له الا ان اللفظ
صلح له استعارة وسوان يراو بالشئ ما يوضع له او ما
صلح له اللفظ استعارة فيكون حقيقة ويكون مجازا
والهزل لا يصلح حقيقة ولا مجازا وانه ينافي اختيار
الحكم والرضا به حيث لم يرد مفهوم اللفظ حتى يعيد
اثبات الحكم ولا ينافي الرضا بالمباشرة واختيار

المباشرة لان الهازل انما يتكلم بها من جهة عن قصد
ورضا فيثبت به ما يتعلق بالمراد والمباشرة وان الغدوم
الرضا في حق الحكم فصار بمعنى خيار الشرط في البيع
ابتداء وان الخيار بعد الرضا والاختيار في حق الحكم
ولعدمهما في حق مباشرة السبب لان العقد يوجب
باختياره ورضا وه الا ان الهزل ان يكون صريحا
مشروطا بالتب ان يذكرا بالتب ان ايهاا
في العقد ولا يثبت بدلا الاحال الا انه لا يشترط الا
لو شرط لما حصل مقصود مما لان عرضه هامة ان
الناس ذلك يتعاول ليس يبيع في الحقيقة والتكلم
ومى العقد الذي معاشره الانسان لضرورة تعتبر به
ويصير كالمذموم البه ومى اخص من الهزل لانها لا
يكون الا عن ضرورة وصورتها اسع وارى شك ليس
بيع حقيقة وانما هو بوجه ويشهد عليه لم يبيع في الظاهر
كالهزل في حق الاحكام لا ينافي الاصلية وجوب سى
من الاحكام فان تواضعا على الهزل باصل البيع و
انفقا على البناء بان تواضعا في السر على عقده في العلانية

ولا يبيع بينهما حسدا في الواقع يفسد البيع اى يفسد
فاسدا غير موجب للملك وان اتصل به القبض لا ذكر ان
الهازل اراض لمباشرة السبب لا يحكمه كالببيع اى كماله
باع عبد البشرا الخيار له اولهما ابدان في انه غير موجب
للملك وان كلامهما ينفرذ بالقبض وان انفقا على الا
عراض فالببيع صحيح والهزل باطل بالاعراض عن الموضع
لان حقيقة العقد كتميل الفسخ فالمواضعة التي مودونه
اولى وان انفقا على انه لم يحضر مما شئ او اختلفا
في البناء والاعراض فالعقد صحيح عند ابي حنيفة
في الحالين خلا فالحما فحمل صحة الايجاب اولى اذا
سكنا او اختلفا لان العقد المشرع لا يوجب حكمه
في الظاهر والمانع من الايجاب انما هو الهزل وذلك
غير متصل به نصا فكان مواء الى بالتحقيق من الموضع
ومما اعتبر المواضعة بان امكن بناء كمن بناء على العادة
اجارية بين الناس في تحقيق المواضعة السابقة
دفع الحواجر اذ هو معص الى قصر يد الظلم عن اموال
الناس لا ترى انه سبق الاخرين فكان اعتبارا

اولي الا ان يوجد باسقاطها بان سقيا على الاعراض
عنهما وجواب ان الاخر ناسخ وان كان ذلك
اي الهزل في العقد بان السقيا على احد في العقد
ورسم لهما مواضعا على البيع بالغبن على ان احدهما
منزل فان انقضا على الاعراض عن الموضع كان
التمس الغبن لبطان الهزل وان انقضا على انهما
لم يحضر ما شئ او اختلفا فالهزل باطل والتسمية صحيحة
عنده اي عند ابي حنيفة حتى يحجب القان لما ذكر
ان عنده حجب العمل بظاهر العقد وسوناخ
الموضع السابقة وعندهما العمل بالمواضع واجب
والالف الذي منزله باطل لانها سابقة وسبق
من اسباب الترجيح وان انقضا على البناء على المواضع
التي قالتم القان عنده لانها احدا في العقد
والعمل بالمواضع كعمله شرطا فاسد فيفسد البيع
فكان العمل بالهزل عند التعارض اولي من العمل
بالوصف وان كان ذلك اي الهزل في الجنب بان
يواضعا على الف دينار على ان يكون الثمن دراهم

او العكس فالبيع حائر على كل حال ويجب المستمي
الاتفاق سواء انقضا على البناء او الاعراض او ايهما
لم يحضرهما سبي او اختلفا والفرق لهما ان اعتبار
الموضع في الجنب مستلزم خلو العقد عن الثمن لان
يكون المذكور ثمنه وما سوا ثمن غير مذكور بخلافه في
القدر فانه مذكور وان كان الهزل في الذي لا مال فيه
كالطلاق والعناق وصورته ان يواضع امراته او
بان يطلقها او يعتقه علالته او لا يكون وامعا ويهين
بان يواضعا معهما ان يعلو الطلاق او العناق بامر
او يحلف بالله بان يفعل كذا او يكون ما زلا فذلك كله
صحيح والهزل باطل بالحديث وسوثلث جد من جد
من لهن جد النكاح والطلاق واليهين والعناق
في بعض الروايات ولله محار سبب دون حكم وحكم منه
لا يجمل الرد فيقع وان كان المال فيه تبعا للنكاح
فان منزلا باصلا فالعقد لازم والهزل باطل وان
منزلا بالقدر فان انقضا على الاعراض فالهزل الفاضل
وان انقضا على البناء فالهزل الف لان ذكر احد

العين على وجه المنزل شرط فاسد والنكاح لا يفسد
بالشروط الفاسدة وان انفقا على انهما لم يحضرهما شي
اذا اختلفا فالنكاح جائز بالالف لان المنزل تابع
في النكاح ولهذا ينفق بدونته فلو اوجبنا العين كما
في البيع لصار المقصود صحة التسمية المهر فيصح البيع
مقصودا رواه محمد وقيل بالعين لان التسمية في الصحة
مثل ابتداء البيع ومما اذا تواضعا على البيع بالف
وعقد على العين وانفقا على انه لم يحضرهما شي
فان ابا حنيفة جعل العزل يصح الاكباب او الى منه يصح
المواضعة فكذا اذا رواه ابو يوسف وهذا صحيح
وان كان ذلك في الجنس بان تواضعا على الدنيا
وعلى ان المهر في الحقيقة ورام فان انفقا على الاعراض
فالمراسم ياه وان انفقا على البناء وجب مهر المنزل
بالاجماع لصحة بلا تسمية بخلاف البيع او انفقا
على انهما لم يحضرهما شي واختلفا بجهز المنزل على
رواية محمد بن علي مهران المنزل مانع فلا يجعل
بالصحة وعلى رواية ابى يوسف بجهز المسمى بطلت

المواضعة وعند سما بجهز المنزل فيه وان كان
المال فيه مقصودا كالمخلع والعنق على مال والصلح
على دم العمد اما كان مقصودا لانه لا يجب فيه بدون
الذكر فلما شرطاه فيه علم انه مقصودا فان من لا
يملكه بان طلق امرأته على مال او خالعها ما زلا او
اعتق عبده على مال ما زلا او صالح عن دم العمد ما زلا
وتواضعا على المنزل وانفقا على البناء فالطلاق و
العنق واقع والمال لازم عند سم لان المنزل لا
يؤثر في المخلع كما عند سما كذا في شرط المخلع
لا يجمعه فلا يجمعه المنزل ولا يختلف احوال عند سما
بالبناء او بالاعراض او بالاخلاف او السكوت
عنده لا يقع الطلاق بل يغلق باختياره لانه لما
اعتبر كذا في شرط وفيما اذا خالعت على انها بالخيار
لا يقع الا ان نشأ فيقع ويجب المال فكذا هنا وان
اعرض عن المواضعة بعد ما من لا يصلح المخلع والبذل
وقع الطلاق ويجب المال جماعا اما عند سما فلان
المنزل لا يمنع وقوع الطلاق ووجوب واما عنده

فلان الموضع قد بطلت باعراضها وان اختلفا
فالقول لمدر الاعراض اما عنده فلانه جعل المنزل
مؤثرا في أصل الطلاق في الخلع ولكنه عند الاختلاف
جعل القول لمدر الاعراض في جميع الصور واما عندهما
فالخلع جائز والاختلاف غير مفيد وان سكنا فهو
والمال لازم اجماعا اما عندهما فلبطلان المنزل
واما عندهما فلرجحان احد فان كان ذلك في القدر
بان سميا العين وقد توافعا على الف فان اتفقا
على البناء فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كله
لانهما جعل المال لازما بطريق التبعية فلا يؤثر فيه
المنزل او العبرة للمقتضي لا للمقتضى وعند حجب
بخلق الطلاق باختيار جميع المسمى لان الطلاق
يتعلق بما علق به الزوج وقد علقه بالعين فيعلق بهما
وان مر لا باحد سما وان تعلق بالكل والمرأة لم يقبل
بعضه جدا لكونها مازلين في الالف فلا يصح الطلاق
بقبول البعض وان اتفقا على الاعراض لنزح الطلاق
ووجب المال كله لهما وان اتفقا على انه لم يحضرهما

شي وقع الطلاق ووجب المال كله اما عنده فلهما
على احد وجعل احد اولى من الموضع واما عندهما
فلان المنزل لا يؤثر في الخلع على اصلهما وان كان ذلك
في الجنس بان ذكر الدنا نير لحده وعرضها الدراهم
بحسب المسمى عندهما بكل حال سواء اتفقا على الاعراض
او البناء وانه لم يحضرهما شي او اختلفا لما ذكره انه
لا يؤثر في الخلع فيقع ويلزم المال تبعا وعنده ان
اتفقا على الاعراض وجب المسمى وان اتفقا على البناء
يتوقف الطلاق وان اتفقا على انه لم يحضرهما شي وجب
المسمى وقع الطلاق وان اختلفا فالقول لمدرعي
الاعراض وقد مر وجه كل ومذايبا في العنق على
مال والصالح على دم العمد والمنزل في الاقرار بما يجمل
الفسخ كالبيع والاجارة او كالا يجمل كالطلاق
والعناق بان توافعا على انها لمران في الملاءم بالبيع
والاجارة او بالطلاق والعناق ولكن لا يكون كذلك
فالمنزل يبطله اي الاقرار لان صحة الاقرار مسمى على ثبوت
الحرية والمنزل يدل على عدمه لما عرف من تعريف المنزل

والاقرار بكونه متردوا بين الصدق والكذب يحتمل
ذلك فلا يصير ملزما والهزل بالبرودة كقولهم والعياف
بأنه للصنم الكفر وقائله كافر وان كان نازلا فيه
لا بما نزل به وهو الا لو هية للصنم لعدم اعتقاده ذلك
لكن بعض الهزل بكونه استخفافا بالدين فان الهزل
جار في نفس الهزل راض به والكافر اذا سلم نازلا
لا يحكم بامانة والسعة وموخره يعترى الان فتعنه
على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام الفضل
وان كان اصله مشروعاً وهو السرف والتبذير لان
اصل البيع والاحتك مشروع الا ان الاسراف
وهو التجاوز عن الحد حرام كالاسراف في الطعام
وذلك اي السعة لا يوجب خلافا في الاصلية لانه لا كل
بالقدرة ظاهر السلافة بدونه وباطنا لمعاندر
عقله بحاله ولا يمنع شيئا من احكام الشرع لبقاء
اصليةها ولا يوضع عنه الخطاب لانه يعتمد الا
ومى باقية ويمنع ماله عنه في اول ما سلع اجماعا بان
ولا تؤثروا السفهاء اموالكم اي اموالهم اضاقتها

الى الاولي لتصرفهم فيها وانه لا يوجب كجرا صلا
عن اداني حيفه رحمه لانه لا نقصان في عقله
فتعبر بالرشيد او في سلك لايته اسرار ومته
ومى اشدر را من التذبير وكذا عند سما فيما لا
الهزل وفيما يبطله مح علي لانه مبذر في ماله
فيحجر عليه نظرا له كالصبي لغة قطع المسا
وشريعة الخروج المديد فادناه ثلثة ايام وليا لها
سيرة الابل ومشي الاقدام لقوله عزم يسبح المقيم يوما
وليلة والمثاقرة ثلثة ايام وليا لها بسيرة الابل
ومشي الاقدام وانه لا ينافي في الاصلية والاحكام
لبقاء القدرة الظاهرة والباطنة بكما لها لكنه في
الشرع من اسباب التحقيق بنف مطلقا سواء
كان موجبا للمشقة او لا لكونه من اسباب المشقة
فاعتبر نفس السفر سببا للرخصة واقيم مقام
المشقة بخلاف حيث لم يتعلق الرخصة بنف فانه
متنوع الى ما يضر به الصوم والى ما لا يضر فلذلك
يتعلق الرخص بالمرض الذي يوجب المشقة واذا كان

السفر بنفسه سببا للتحصن في قصر دواب
 الرابع وفي تأخير الصوم لكنه لما كان من الامور المختارة
 ولم يكن موجبا ضرورة لازمة اى مشقة لا يمكن دفعها
 لانه ليس يلزم بل امر اختياري واذا كان السبب
 غير لازم يكون الضرر الناشئ منه كذلك فقبل ان اذا
 اصبح صائما وموسما فراقه مقيم فافلا يباح
 له الفطر لعقر الوجوب بالشروع وانشاء السفر
 باختياره فلا يسقط به ما تفرد وجوبه عليه بخلاف
 المريض اذا تكلف الصوم ثم بدا له ان يفطر حل ذلك
 لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فيؤثر
 في ابقاء الفطر ولو افطر في الصور يثبت مع انه لم
 يحل له كان قيام السفر المبيح للافطار شبهه فلا يوجب
 الكفارة ولو افطر المقيم ثم سافر فلا يسقط عنه
 الكفارة لتفرد ما عليها في الافطار بخلاف ما اذا
 مرض بعد الفطر مرضا مبيحا له حيث تسقط لانه
 سماوي فاذا وجد في اخر النهار يبرئ من استحقاق
 الصوم وزوال الاستحقاق لا يخرج فيصير اياه

من اوله كالحيض واحكام السفر اى الرخص التي تنطبق
 به ثبت بنفس الخروج من عمران المصر بالسنة
 وما روى انه عدم ما خرج الى السفر رخصت له
 وقال على رضي الله عنه لو جاور ما هذا الحصر
 وان لم يتم السفر علة بعد اى وكان القياس ان
 لا يثبت الاحكام الا بعد تمام السفر بالسنة
 ايام لان العلة يتم به والحكم لا يثبت قبل تمامها لكن
 ترك السنة كحقيقة للرخصة في حق الجميع اذ لو توقف
 للرخص ما على تمام ثلثة ايام لتعطلت الرخصة فمن
 مقصده الثلث واخطا وسوء وقوع الشئ على خلاف
 ما يريد وسوء عذر صالح لسقوط حق الله كما اذا حصل
 عن اجتهاد وسوء المعنى بقولنا ان المجتهد اذا اخطأ
 لا يعاقب ويصير في العقوبة حتى لا ياتم الخطي ولا يوا
 يحذر ولا قصاص لانه جوار كامل على ارتكاب الفعل
 المحرم فلا يحل على المحدث والاصل فيه قوله
 وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولم يجعل عدا
 في حقوق العباد حتى يوجب عليه ضمان العدو وان لانه

شبهة مصر

صمان مال لا جوار فعل فيعتمد وجوبه عصمه المحل وكذا
لو اتلفا عيننا للاجور يجب عليهما ضمان واحد ولو كان
جوار الفعل لوجب على كل ضمان كامل كالقصاص
ووجبت به الدية لانها بدل المحل لا جوار الفعل
صح طلاقه بان اراد ان يبيع مثلاً فحري على سانه
انت طالق وعند ان تفي لا لانها القصد قلنا
القصد مبطل فلا يتعلق احكم به بل يتعلق بسبب
ومواصلة القصد بالفعل والبلوغ معا للخرج وجب
ان يقع بوجه اي ادا جوى البيع على سانه خطا بلا
اذا صدق عليه خصمه ويكون بوجه كبيع المكره لوجود
الاختيار وضعاً لانه وضع البلوغ مقامه ولعدم
الرضا منه فصار كالمكره والاكره وهو حمل الغير على
امر لا يريد مباشرة لو لا الحمل عليه بالوعيد
على تركه وهو على ثلثه اقسام اما ان يعدم الرضا
ويغفل الاختيار وهو القصد الى امر متردد بين
الوجود والعدم داخل في قدره الفاعل مترجح
احداً بينين على الآخر والصحيح منه ان يكون

الفاعل على قصد مستند او الفاسد منه ما يكون
اختياره مبني على اختيار اخر وهو المباح وهو الاكره
بالقتل او مقطوع العضو او بعدم الرضا ولا يفيد
الاختيار وهو الذي لا يلج لعدم الاضطرار الى مبا
لتمكنه من الصبر على ما صد كالاكره بالجبس او لا يعد
الرضا غلا يفد الاختيار ضرورة وموان ياهم
اي يهتكم بحسن ابيه وابنه او ما جوى جريه والاكره
بجملته اي باقسامه لا ينافي الخطاب لان المكره مبتلى
والا مبتلاء بحقيق الخطاب والاملية لان الخطاب
مشروط بها وانما كان مبتلى لانه اي المكره عليه متردد
بين فرض كمن اكره على اكل الميتة بالقتل فانه لا كل
له الامتناع كما هو موجب الغرض وخطر الاكره
على قتل مسلم لا يحل ضرورة واباه كالاكره
على افطار في رمضان بالقتل فانه يباح له الافطار
ورخصه كالاكره على اجراء كليه الكفر بالقتل فانه
يرخص له الاقدام عند الطمانينة على الايام
ولا ينافي الاختيار اذ لو سقط الاختيار سقط

الاكره الارى انه حمل على ان يختار ما لنفسه
 بالامتناع او الاقدام لصيانتهما واذا لم ينأ فافا
 عارضه اى الاختيار الفاسد اختيار صحيح وهو
 المكروه وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ان امكن لان الفاسد
 معدوم في مقابلة والاى وان لم يكن يعنى منسوباً
 الى الاختيار الفاسد ونذا يصير المكروه الى المكروه فيما
 يحتمل ذلك وفيما لا يحتمل لا يصح نسبة الحكم الى المكروه
 فيبقى منسوباً الى الاختيار الفاسد وانفسيت تصرفاً
 المكروه الى مدين ففى الاقوال لا يصح ان يكون التكلم
 الا لغيره لان الكلام بلسان الغير لا يصح فأنصرف
 عليه فان كان القول محالاً ينفسخ ولا يتوقف على
 الرضا لم يبطل بالكره كالطلاق ونحوه من العتاق
 والسكاح لان ذلك لا يبطل بالهزل وسوياً في
 الاختيار والرضا بالحكم فلان لا يبطل بالالائى
 الاختيار والرضا اولى وان كان يحتمل اى
 الفسخ ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه من الاجا
 فانه يقصر على المباشرة ايضاً الا انه يفرد اى

بفقد فاسداً لان الاكره لا يمنع انعقاد أصل
 التصرف لضرورة عن امله في محل ولكن يمنع تعاقبه
 لعدم الرضا الذى مر شرط السداد حتى لو اجا
 بعد زوال الاكره صح ولا يصح الا فارقها سواء
 كانت بما يحتمل الفسخ او بما لا يحتمل لان الفسخ صحتهما
 اى الا فارق يرتب قيام المخبر عنه وقد قامت
 دلالة عدم اى عدم قيامه والافعال قسمان احدهما
 كالاقوال فلا يصلح فيه الا لغيره كالاكل والوطى
 فيقتصر الفعل على المكروه لان الاكل لعم غيره لا يتصور
 وكذا الوطى باله غيره والثانى يصلح ان يكون الا
 لغيره كاتفاق النفس والمال لانه يحتمل ان يأخذه
 المكروه فيقرب به نفه او ماله فيسلفه فيجب الفصل
 على المكروه دون المكروه ان كان الفعل عمداً لان المكروه
 ملجأ والالجار يحصل الملجأ له لان الانان
 محبوب على حب الحيوة فلما حذر بالفعل واستشاره
 فاذا فسد ملحق بالاله التى لا اختيار لها بمكره
 سيف فى يد المكروه فنسب الفعل به وكذا الدية

الناعل فيه صح

بحسب على العاقله المكره والكفارة عليه ان كان
 خطا بان اكرمه على رحي طي فاصاب انبا
 انواع سزا بيان ان الزكوة في احكامها
 حرمه لا سكشف اى لا تسقط ولا يدخلها خصه
 كالزنا بالمرأة وكذا الزنا مالكا حكما وقتل
 المسلم لان دليل الرخصة خوف التلف
 والمكره عليه اى المقصود فعله في استحقاق الصيا
 عند خوف التلف سواء سقط المكره في حق تناوله
 دم المكره عليه للتعارض وحرمه يحتمل السقوط
 لما حرمه الحجر والميتة وجم الخنزير فان لا كراهة
 يوجب اباصرها لان حرمته لم يثبت بالنص الا
 عند الاختيار والاسل ان ما يباح تناوله
 حاله المحضه بباح بالاكراه اذا كان ملجا لوجود
 الضرورة فيها وما لا حلا من ادا لم الاكراه اما
 اذا قصر فلا يحل له لعدم الضرورة وحرمه لا يحتمل
 السقوط لكنها يحتمل الرخصة كاجابة كل الكفو على
 اللسان والقلب مطمئن بالايمان لان

اجواما حوام لا يحتمل السقوط لكنها لم تسقط بعذر
 المكره واصحلت الرخصة ايضا كذا في المصنف
 قال الغير فانه حرام وحرمه يحتمل السقوط باذن
 صاحبها بالتصرف واذا اكره عليه اكراما
 كاملا جاز له لان حرمه النفس هو وحرمه
 المال وقاية للنفس ولهذا اى لكون
 احرمه فابنه اذا صر في مدين
 القسيتين حتى قتل صار
 شهيدا لانه يكون
 باذنه لا
 عوار له دين
 واقامة
 الشرع
 بمقتضى المذهب الصير الى الله الوالى محمد بن
 القيصري في اوائل جمادى الاولى يوم الجمعة
 سنة تسع وعشرين الف خمسة وستمائة

قال ابن النابلس في المصنف
 الرخصة لا يغلب على القبول
 بل يصح المنع
 قال شيخنا الدين الحلي
 في قوله مكبا على وجهه
 الرخصة لا يغلب على القبول

وكذا قال ابن العادل
 كفى المرأة فضلا
 ان تعد معاينة

توضع قلب من حراج شنب قلم
 وليس له الا الملاقاة من هم
 اموت وبنق حبيكم في جواحي
 واحفظوا العظام رميم

كبرياي واهلي واهلي مصرتي
 فقلتم له املا وسهلا دم حيا بخر كنار جاد خيم كابت



اید که الله عز و جل آن مکان خرد و اید و اول
 کتب یکن مشاهده اید و سنان شهادت اید و مقبوله اول
 یوسف فضیه که واقع اولم و شهادت قاضی اولم
 بای سوره

احوال اولم که و کوند و حکم بر اید و
 قبول مانع عالمی بود و اید شهادت
 مقبوله اولم که العبد العبد

اید و کاند فی اید
 عالمی مقبوله قاضی
 عالمی مقبوله قاضی

عالمی مقبوله قاضی
 عالمی مقبوله قاضی

عالمی مقبوله قاضی
 عالمی مقبوله قاضی

عالمی مقبوله قاضی
 عالمی مقبوله قاضی

